

المسدد

AL-MARSAD



عبر رفض التوافق والتهديد بورقة الاغلبية

"الديمقراطي" يضع العصي في عجلة الانتخابات



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

في هذا العدد



العراق واقليم كردستان

- الاتحاد الوطني: لغة الحوار والتفاهم كانت حاضرة دوما في عهد مام جلال
- بارزان شيخ عثمان : يوم تاريخي للعراق الجديد الديمقراطي
- سعدي احمد بيره: القرار الأممي 688 كانت وسيلة لدمقرطة العراق
- الاتحاد الوطني: ماضون في مسعى التوافق ولن يردعنا احد
- بافل طالباني والاطار التنسيقي: حل المشاكل بالحوار والتفاهم الوطني المشترك
- مقررات اجتماع مجلس وزراء اقليم كردستان
- حراك سياسي لتوحيد الرؤى وصراع العروش " يهدد تماسك "الثلاثي"
- العراق يُقر استراتيجية لبدء تسديد ديونه الخارجية البالغة 20 مليار دولار

أضواء على المفابر

- جلال طالباني: كتاب (الكرد والعرب).. وثيقة تاريخية هامة
- ابراهيم أحمد : بين الكرد والعرب..سلام ووئام
- د.كمال فؤاد: ابراهيم أحمد.. ذكرى عطرة
- د. فائق بطي : ابراهيم أحمد صحفيا
- علي حسين : ابراهيم أحمد والنضال من أجل عراق حر ومزدهر

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- عادل الجبوري: الوجود التركي في اقليم كردستان -العراق.. أرقام وحقائق صادمة
- ابراهيم العبادي: التوافقية العراقية
- جواد البولاني: بين الاغلبية والثلث الضامن
- سارة ان رانك وعادل باخوان: طموح وطني، رؤية متباينة: شباب حركة تشرين

رؤى وقضايا عالمية

- فرانسيس فوكوياما: صواب الليبرالية «وخطؤها»
- آن أبلباوم : ليس هناك نظام عالمي ليبرالي
- عن الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط
- نبيل فهمي : مشاورات إقليمية مكثفة: ما لها وما عليها



الاتحاد الوطني الكردستاني:

لغة الحوار والتفاهم كانت حاضرة دوماً في عهد مام جلال

أصدر بافل جلال طالباني، الأربعاء، بياناً في الذكرى الـ ١٧ لانتخاب فقيد الأمة الرئيس مام جلال، رئيساً لجمهورية العراق، مجدداً العهد في هذا اليوم التاريخي بالسير على نهج وفكر الرئيس مام جلال.

فيما يأتي نص البيان:

نستذكر اليوم بفخر واعتزاز، ذكرى انتخاب الرئيس مام جلال كأول رئيس كردي على مر تاريخ جمهورية العراق.

معلوم لدى الجميع أن العراق يمر في الوقت الراهن بوضع سياسي حرج، حيث إن انعدام الحوار الوطني والمسؤول لمعالجة المشاكل وإيجاد سبل الحل للتغلب على المعوقات، هو تأكيد للحقيقة الساطعة بأننا الآن وأكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى السياسة الحكيمة لفقيد الأمة الرئيس مام جلال لنجاح العملية السياسية في العراق وتعميق روح الوئام والتعايش.

المستجدات الأخيرة في العراق وكردستان أظهرت مدى الفراغ الكبير الذي أحدثه رحيل الرئيس مام جلال والذي لا يمكن ملؤه بسهولة، وإن السبيل الوحيد للتغلب على المشاكل هو العودة إلى

السياسة الحكيمة لفخامته.

في هذا اليوم التاريخي، نجدد مرة أخرى عهد الوفاء أمام الفكر والنهج القويم للرئيس مام جلال، وان نجعل من هموم المواطنين وضمان حياة جديدة لهم أولوية مهامنا، وأن لا نساوم أبداً على حقوقهم، كما سنواصل جهودنا من أجل تعميق روح الوثام والتعايش بين جميع القوميات والمكونات. وأن يكون الحوار والتفاهم دوماً ستراتيجية عملنا، والدفاع عن القيم الانسانية والديمقراطية. تحية الى الروح الطاهرة للرئيس والقائد مام جلال وجميع شهداء كردستان.

بافل جلال طالباني

٦ نيسان ٢٠٢٢

* كما أصدر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بياناً في ذكرى تولي مام جلال رئاسة الجمهورية هذا نصه:

شهد تأريخ جمهورية العراق قبل ١٧ عاماً انعطافة كبيرة عندما انتخب مام جلال كأول كردي لرئاسة الجمهورية من قبل البرلمان العراقي.

صار مام جلال رئيساً لكل العراقيين من دون النظر الى معتقداتهم السياسية والدينية والقومية. يمكننا القول في هذه الذكرى انه وإن لم تحل جميع المشاكل خلال فترة رئاسة الرئيس مام جلال، لكن لغة الحوار والتفاهم فيما بين جميع الأطراف كانت حاضرة دوماً، ما رسخ نوعاً من الطمأنينة والاستقرار ليس فقط عند العراقيين بل حتى دول الجوار والمنطقة والعالم علقت على ثقله وموقعه، بان رئيساً جديداً مثل مام جلال تمكن من ايجاد توازن بين العراقيين الى درجة وصفه الاخير بـ "صمّام الامن" نظراً لعلاقاته الدبلوماسية والاجتماعية الواسعة.

ينبغي التذكير هنا بحقيقة أن العراق في عهد رئاسة الرئيس مام جلال كان يعيش مرحلة التأسيس إلا ان رحيله قطع ذلك الامل، ودخل العراق والمنطقة بعد ذلك مرحلة ملئها الصراعات السياسية والقومية والمذهبية.

واذ نحى اليوم هذه الذكرى، فإن العراق يمر بوضع سياسي صعب، وان انعدام حوار وطني لحل المشاكل مؤثر على اننا اليوم أحوج مانكون لسياسات مام جلال الحكيمة تلك اكثر من اي وقت مضى، كي نحبي في العراق وكردستان روح الوثام والتعايش وإبعاد البلد والمنطقة عن تعميق المشاكل السياسية المختلفة وتحقيق المزيد من الاستقرار لشعوب العراق واقليم كردستان.

* * وأصدرت الدكتورة ريواف فائق رئيسة برلمان كردستان، الاربعاء، بياناً في الذكرى الـ ١٧ لانتخاب فقيد الامة الرئيس جلال طالباني رئيساً لجمهورية العراق الفيدرالي.

وجاء في البيان:

تمر اليوم الذكرى الـ ١٧ لانتخاب فقيده الامه الرئيس مام جلال كأول رئيس كردي للجمهورية في تاريخ العراق، وكان ذلك إنجازاً عظيماً وتأريخياً للشعب الكردي، بأنه أول رئيس للجمهورية بعد انهيار النظام البعثي البائد، وأول كردي ينتخب رئيساً للجمهورية في تاريخ الدولة العراقية، والذي أدى دوراً بارزاً في إدارة البلد أثناء توليه الحكم.

واضافت: بعد مرض فقيده الامه الرئيس مام جلال ولحين وفاته، وحتى الآن، تتمنى الشعوب والمكونات العراقية المختلفة، عودة الزمن الذي كان الرئيس مام جلال رئيساً للجمهورية، فالنسيج الرائع للتعايش والوئام الذي صاغه الرئيس مام جلال بقي أثره راسخاً في ذاكرة مواطني العراق وكردستان.

وتابعت: في هذه المرحلة الحرجة التي يعيشها العراق وكردستان نحتاج أكثر من أي وقت آخر إلى العودة للخطوط الوطنية العامة التي كان يخطها الرئيس مام جلال بحكمته وبعد نظره، بهدف التقارب والتواصل بين جميع الاتجاهات المختلفة، إذ إن ذكريات مام جلال يتبادر إلى أذهان العراقيين أكثر من أي وقت.

تحية الروح الطاهرة لمخطط السلام والاستقرار والمصالحة، تحية إلى روح ذلك الإنسان الذي غرس شجرة المحبة والتعايش في قلوب الجميع، بدلاً من بذور التناحر والفرقة.

العراق يفتقد خبرة مام جلال

من جهتها أكدت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب العراقي، الاربعاء، ان العراق في حاجة ماسة الى خبرة الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني اكثر من اي وقت مضى. وقالت الكتلة في بيان:

”تمر اليوم ذكرى انتخاب الرئيس مام جلال رئيساً لجمهورية العراق، وهذه الذكرى يحييها تاريخ العراق القريب بفخز واشراق“، موضحة ان ”حُراً من احرار الكرد صار رئيس الجمهورية عبر انتخابات حقيقية ضمن ممثلي العراق المنتخبين في العراق الجديد، عراق مابعد اسقاط نظام صدام“. و اضاف ان ”مدة رئاسة الرئيس مام جلال في العراق، كانت عصر التعايش والتسامح والسلام وجمع مكونات العراق“، مؤكدة انه ”لطالما كان الرئيس مام جلال نقطة التقاء الاطراف المختلفة، ومادة التوافق والاتفاق الاساس“.

واكدت ”إننا اذ نحیی هذه الذكرى باعتزاز وفخر، والعراق يواجه انسداداً سياسياً، واننا اليوم في حاجة الى الاستفادة من تجربة ونهج وفكر الرئيس مام جلال اكثر من اي وقت مضى، لحل المشاكل وایجاد التوافق الوطني وحوار الاطراف السياسية الوطنية المسؤول“.

وتابعت ”نحن في كتلة الاتحاد الوطني بمجلس النواب العراقي سنسير على نهج وطريق مام جلال، في سبيل السلام والتعايش والوئام فيما بين جميع المكونات والقوى السياسية في العراق وكردستان“.



* بارزان شيخ عثمان

يوم تاريخي للعراق الجديد الديمقراطي

الموقع ستكون له قيمة وعزة بكم، لقد كان السادس من نيسان ٢٠٠٥ عندما صوت اول برلمان منتخب من الشعب وبالإجماع على تلك الشخصية لمنصب رئيس الجمهورية الذي ناضل على امتداد عشرات السنين ودون هوادة في سبيل عراق ديمقراطي واتحادي..

الرئيس مام جلال صار رئيسا للعراق، وعلق العراقيون عليه بمختلف ألوانهم آمال كبيرة في مختلف المجالات، ليس هذا فحسب بل ان دول الجوار العراقي ودول المنطقة والعالم يعلقون الآمال على ثقل وموقع الرئيس مام جلال، ليكون الرئيس الجديد للعراق الجديد مبعثا للامن والاستقرار والازدهار، بعد رئيس دكتاتوري ومغامر وشهير شكل خطرا على امن واستقرار المنطقة والعالم.

وبوجود الرئيس طالباني، فان جميع الدول وعلى رأسها الدول العظمى، فتحت في العراق ابواب المساعدة والاستثمار بسخاء. صحيح ان جميع المشاكل المتراكمة

في تلك الايام، التي كان مام جلال يزف فيها من جبال كردستان الشاهقة ثم في الجزء المحرر من اقليم كردستان في الاعياد والمناسبات، بشرى الاحتفال بعيد الاعياد في عراق جديد وحر وفي بغداد العاصمة، لجماهير شعب كردستان والعراق وشعوب المنطقة والعالم، كان من تزعزع وضعف ايمانهم بحتمية انتصار نضال الشعوب وسقوط الديكتاتوريات، مثلما كانوا يرون اندلاع الثورة الجديدة بعد فشل الثورة عسكريا في عام ١٩٧٥ ونكسة الثوار محالا، كانوا كذلك يحسبون ظهور عراق مام جلال الحر ضربا من الحلم ومن المستحيلات.

ولكن مثلما حوّل الاتحاد الوطني استحالة ما بعد انهيار الثورة الى امر واقع وفجر الثورة والمواجهة من جديد، فان بشرى مام جلال لم تتحقق فحسب، بل ان كرسي رئاسة جمهورية العراق استقبل شخص الرئيس مام جلال. حين قال كرسي رئاسة الجمهورية يومها: تفضل سيدي ان هذا

الى مستوى رفيع وفق مبدأ مراعاة المصالح المشتركة وحسن الجوار، فقد أسس لقناة من العلاقات بين اقليم كردستان ودول الجوار والعالم من دون تباه وغرور ومزايدة. إن الرئيس مام جلال كان له رؤيته وستراتيجيته الخاصة للتأسيس للعراق الجديد وفق الاسس والمبادئ التي تضمن تعايش جميع المكونات القومية والدينية والمذهبية في العراق الذي يروم التأسيس له، ولهذا اعتبر التوافق أفضل وسيلة ومخرج يستحيل من دونه الآن تحقيق الاستقرار الشامل.

وهذا الذي دفع رئيس الولايات المتحدة حينها الى وصف الرئيس مام جلال بجورج واشنطن العراق، كما ان الرئيس الامريكي الحالي جو بايدن وصفه بأفضل رؤساء العراق والجامع لشمع العراقيين.

من الواضح ان الآخرين من قادة وسياسيي العراق والدول العربية والعالمية يدركون بشكل افضل مدى خدمة الرئيس مام جلال لشعبه وسائر العراقيين، إذ

تراهم يتحدثون بثناء وفخر عن دور هذا السياسي ورجل الدولة العظيم الذي كان يعرض في الايام الصعبة الخطط والحلول على طاولة المباحثات ويقنع جميع المختلفين ويجمعهم على نقاط مشتركة.

لو أراد السياسيون الكرد والعراقيون الخروج من هذه الازمة وهذا النفق المظلم، فليتخذوا من أفكار وطروحات مام جلال الصائبة، دليلا لهم للخلاص من الأزمات وايجاد سبيل واحد يوصلهم سريعا الى بر الامان.

* المسرى

في العراق خلال العشرات من السنين ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانعاش البنى التحتية، لم تحل كلها خلال فترة وجود الرئيس مام جلال في الرئاسة، لكنه برز تعايش سلمي بين الاضداد وذلك نتيجة النظام والنهج السياسي المهم المتمثل بالتوافق الذي شكلت على أساسه الحكومة، لان المشاكل القومية والمذهبية كانت عميقة ومعقدة لدرجة انه حتى الاغلبية السياسية الحالية تعجز عن ايجاد توازن لها.

ان مكتسبات مهمة جدا تحققت خلال مدة رئاسة الرئيس مام جلال على المستوى العراقي والكردستاني، والجميع يشهد لذلك العهد بالحق الى يومنا هذا.

في الحقيقة ان الرئيس مام جلال العظيم، مع انه

لبس عباءة العراق، الا انه

لم يغفل ولو للحظة عن هموم كردستانه وحتمية عودة كركوك والمناطق المتنازع عليها ضمن دائرة التطهير العرقي، ولهذا لاقليم كردستان، ولهذا فقد تمكن عبر عدد من المواد الدستورية من

تثبيت حقوق كيان اقليم كردستان وحل مشاكل كركوك. الرئيس مام جلال وبأسلوبه الدبلوماسي الخاص وثقل شخصيته السياسية والاجتماعية ومن خلال فهمه وتعمقه في الدستور، استطاع ضمان نسبة اقليم كردستان من الموازنة كي لا يواجه الاقليم ازمات اقتصادية وعدم حرمان الموظفين والمتقاعدين من الرواتب والرفاهية، لان نضاله كان من اجل رفاهية الشعب من جهة ومن جهة اخرى كان يدرك حقيقة انه لولا اسلوبه الناجح في التعامل مع المشاكل لما مرت حصص الاقليم من الموازنة بتلك السلاسة والسهولة.

وبالرغم من ايصاله علاقات العراق الدبلوماسية والسياسية والتجارية مع دول الجوار والمنطقة والعالم



سعدى احمد بيره:

القرار الأممي 688 كانت وسيلة لدمقرطة العراق

«للمرة الحادية والثلاثين من تاريخه المعاصر، يتذكر شعب كردستان ذكرى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨، وتملؤه مشاعر غبطة وحس الشراكة الإنسانية، رافعاً كل أشكال الشكر للدول والحكومات والشخصيات الدولية التي سعت وساهمت في صدور ذلك القرار، الذي أحدث تحولاً نوعياً في نضال الشعب الكردي في العراق، للحصول على حقوقه الإنسانية والسياسية الطبيعية، وعلى رأسها حقه في حياة آمنة، محمياً من حملات القتل العام والهجمات الكيماوية، التي ذاق الشعب الكردي مرارتها طوال سنوات طويلة قبل صدور ذلك القرار، على يد نظام حزب البعث الوحشي، بقيادة صدام حسين.

اليوم، وبعد مرور قرابة ثلث قرن من صدور ذلك القرار الأممي، الذي حُظر بموجبه على جيش النظام العراقي الأسبق استخدام الطيران في أغلب مناطق إقليم كردستان، يتذكر الشعب الكردي كيف إن ذلك القرار كان أداة لبناء حياة سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى نفسية وثقافية مختلفة عما كانت عليه في ظل حكم النظام الديكتاتوري السابق.

العقلية الشمولية التي عارضت القرار، اليوم في أمس الحاجة له

القرار، في لحظة وئام إنسانية نادرة. في نفس الوقت، يعيد للأذهان العقلية الشمولية للدول الثلاث التي عارضت القرار، وكيف أنها اليوم في أمس الحاجة لمثل ذلك القرار. فدولة زيمبابوي التي رفضت القرار كانت محكومة من الديكتاتور روبرت موغابي، الذي كشف فيما بعد واحداً من أبشع صور العنصرية الإنسانية على أساس لون البشرة، ولم ينته حكمه إلا بانقلاب عسكري. كذلك دولة اليمن، التي تعيش واحدة من أسوأ الحروب الأهلية في تاريخ المنطقة، ونحن بالرغم من كل شيء، نتمنى للشعب اليمني الشقيق قراراً دولياً مثل القرار ٦٨٨، ليحمي حياة مواطنيه. أما الدولة الثالثة كوبا، فقد غرقت في مجاعة كبرى جراء سياسات دعم الأنظمة الشمولية.

قبل واحد وثلاثين عاماً، وبينما كانت ملايين الأمهات والأطفال والمسنين من سكان كردستان الفارين من بطش النظام البعثي، يعيشون أفطع مأساة في القرن العشرين، قالت الإنسانية في لحظة استثنائية «كفى»، فبقي الشعب الكردي يحمل لها العرفان في ذاكرته الجمعية للأبد.

*عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني

فحماية الحياة التي نالها الشعب الكردي عبر ذلك القرار، كانت عتبة أولية لأن يُجري انتخابات حقيقية لأول مرة في تاريخه، تلك الانتخابات المحلية كانت أساساً لتشكيل برلمانه وحكومته المنتخبة ومؤسساته الحاكمة المسؤولة أمام ممثليه البرلمانين. هذه الآلية التي خلق من كردستان مركز جذب يتمتع بالأمان والحريات السياسية والمدنية، وقادراً على حماية اللاجئين إليه من كل أنحاء المنطقة.

القرار الدولي ذاك، سمح للمجتمع الكردستاني أن يبدأ بتأسيس نهضته العمرانية والثقافية والتعليمية والاقتصادية، بعدما كان هامشاً ومستعمرة داخلية في ظل أنظمة الحكم الشمولية. وشكل الحياة والعمران اليوم في إقليم كردستان شاهد على تمايزه من هذه الناحية.

يتذكر مواطنو إقليم كردستان ذلك القرار، وكيف أنه صار وسيلة لدمقرطة العراق فيما بعد، وليس من باب الصدفة أن يأتي انتخاب القائد الراحل جلال طالباني كأول رئيس كردي منتخب لدولة العراق في الذكرى الرابعة عشرة لصدور هذا القرار الأممي (٦ أبريل ٢٠٠٥). يجدد شعب كردستان بكافة مكوناته العرقية والدينية والمذهبية من صميم أعماقه، الشكر للدول والحكومات والشخصيات التي ساهمت في صدور القرار، وعلى رأسها الدول العشرة التي صوتت لصالح



الاتحاد الوطني الكردستاني:

ماضون في مسعى التوافق على تعديل الانظمة الانتخابية ولن يردعنا احد

طرف سياسي لا يريد تعديل القانون، لكي يستحوذ على كل السلطة

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

تواجه الانتخابات النيابية في إقليم كردستان العراق احتمالات التأجيل، إثر استمرار الخلافات بين الكتل النيابية على الصيغة القانونية لمفوضية الانتخابات، وإجراء تعديل على قانون الانتخابات و سجل نزيه للناخبين، فيما تتبادل القوى السياسية الاتهامات حول الطرف الذي يضع العصا في عجلة الاستحقاق الانتخابي وخاصة بعد تعنت الحزب الديمقراطي في الابقاء على النظام القديم للانتخابات ولمفوضية الانتخابات وصولاً الى قائمة أسماء الناخبين المشبوهة.

وكان رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني حدد الأول من أكتوبر (تشرين الأول) المقبل موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية في الإقليم، أعقبه إعلان للحكومة عن تخصيص الأموال المطلوبة لإجرائها في موعدها، لكن مفوضية الانتخابات أعلنت أنها لا تملك «الشرعية القانونية» للمضي بالإجراءات والاستعدادات لحين تشريع قانون جديد للمفوضية، أو التجديد للمفوضية السابقة عبر البرلمان.

مراقبون للشأن الكردي يشيرون إلى أن حالة من الحذر تسود مواقف معظم القوى الكردية من خوض الانتخابات

البرلمانية الكردية المقبلة، على ضوء ما أفرزته الانتخابات الاتحادية الأخيرة من تراجع في عدد الأصوات ونسبة مشاركة ضئيلة لم تتجاوز ٤٠ في المئة، في مؤشر على غضب عام لدى الناخبين من سوء الأوضاع المعيشية، مع استمرار الأزمة الاقتصادية والخلافات السياسية.

الوقت ينفد

من جهته، لفت الناطق باسم مفوضية الانتخابات، شيروان زرار، إلى حاجة المفوضية لستة أشهر على الأقل، للبدء بما يلزم من التحضيرات والإجراءات للانتخابات، وأن أي تقليل من تلك المدة سيؤثر سلباً على سير العملية الانتخابية وشفافيتها، مضيفاً أنه في حالة عدم توصل الكتل النيابية إلى اتفاق بأسرع وقت قبل نهاية الشهر الجاري، فإن المفوضية لن تتحمل التبعات وأي تأخير قد يحصل لإجراء الانتخابات، وستعلن موقفها في حينه، مبيناً أن «المفوضية منذ عام ٢٠١٩ أرسلت ثلاثة كتب رسمية إلى رئاسة البرلمان، طالبت فيها بتجديد الثقة للمفوضية الحالية أو انتخاب أخرى جديدة قبل الأول من أبريل المقبل، وإلا سنواجه عقبات قانونية».

وتتألف المفوضية الحالية من ٩ أعضاء، وفق الثقل النيابي لكل حزب ٣ أعضاء من الحزب الديمقراطي، واثنان من «الاتحاد الوطني» ومثلهما لحركة «التغيير»، وعضو من «الاتحاد الإسلامي» وآخر من «جماعة العدل» الإسلامية، فيما توفي أحد الأعضاء، وتفرغ عضو آخر للعمل في مجلس الوزراء.

الأجواء السياسية تختلف كلياً عن المراحل السابقة

رئيسة برلمان كردستان، ريواف فائق، أكدت من جهتها أن «الأجواء السياسية التي تسود منذ بداية الدورة البرلمانية الحالية تختلف كلياً عن المراحل السابقة، إذا لم نحظ باستقرار ولم نكن موفقين فيها، وربما جزء من الأسباب يتعلق برئاسة البرلمان، وأنا شخصياً مستعدة لتحمل المسؤولية وإعطاء الإيضاحات»، وأضافت «اليوم هناك رأيان حول ما يتعلق بقانون الانتخابات، قسم يتمسك بالإبقاء على الدائرة الانتخابية الواحدة، وآخر مع اعتماد نظام الدوائر المتعددة، والأغلبية تؤيد إجراء تعديلات على القانون لتقسيم الإقليم إلى أربع دوائر، والبعض يقترح أن نبدأ بتفعيل المفوضية قبل تعديل قانون الانتخابات، وآخرون يرون العكس وكذلك الأغلبية مع مراجعة وتنقية سجل الناخبين لضمان نزاهة الانتخابات».

وانتقدت فائق المفاهيم السائدة حول النظام الديمقراطي والنيابي في العراق بخلاف الأنظمة البرلمانية الحقيقية المتطورة، قائلة إن «من يقرر فعلياً في هذه الأمور هي القوى السياسية، وكل كتلة نيابية تحتاج لقرار يصدر عن حزبها، من دون ذلك يصعب التوصل إلى اتفاق»، ولفتت إلى أن «المفوضية ليست مؤسسة قانونية فقط، بل لها بعد سياسي، ويتوجب ليس فقط تفعيلها، بل إعادة تأسيسها».

الكتلة الخضراء: لن يردعنا احد

وفيما يواصل الحزب الديمقراطي تمسكه بالانظمة الانتخابية البالية وعدم تنقية سجل الناخبين وصولاً إلى التهديد باستخدام الأغلبية البرلمانية (بأصواته وأصوات كوتا الاقليات)، أكدت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في برلمان كردستان، ان الاتحاد الوطني الكردستاني يؤيد اجراء الانتخابات في موعدها لكنه يريد تعديل قانون الانتخابات وتنقيح

سجل الناخبين قبل اجراء الانتخابات مشدداً على ذلك قائلاً: سنستمر في مسعانا ولن يردعنا احد. وقال زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مؤتمر صحفي: ان جميع الكتل البرلمانية تؤيد ضرورة التوافق حول الملفات التي لديها أبعاد وطنية، مشدداً على ان قانون الانتخابات صدر قبل ٣٠ عاماً ولا يجوز العمل به في المرحلة الراهنة، علينا تعديل هذا القانون الذي يحتوي على نواقص كبيرة ينبغي معالجتها. وقال: ان كتل الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الاسلامي والجيل الجديد وجماعة العدل الكردستانية وحركة التغيير جميعها تؤيد تعديل قانون الانتخابات، فلماذا هذا الاصرار من طرف واحد على عدم تعديل القانون؟ ووضح: ان الاتحاد الوطني الكردستاني اعد مشروعاً وقدمه لتعديل قانون الانتخابات وكان ينتظر تقديم مرونة من قبل الحزب الديمقراطي لتعديل القانون، لكن مع الاسف لحد الان هم يرفضون تعديل القانون الذي صدر قبل اعوام طويلة.

واشار: نحن نرى بان برلمان كردستان لا يستطيع ان يكون معبراً عن ارادة جميع ابناء شعب كردستان اذا جرت الانتخابات وفقاً لدائرة انتخابية واحدة، هذا النظام لا يحمي التوازن والعدالة، نحن نريد تحويل اقليم كردستان الى ٤ دوائر انتخابية لكي ينتخب ابناء شعب كردستان ممثلهم الحقيقيين في برلمان كردستان. و اضاف: ان سجل الناخبين يحتوي على نواقص كبيرة والجميع متفق على ضرورة مراجعة اسماء الناخبين وتحديث سجلاتهم، لذا نحن نريد تعديل القانون واجراء انتخابات بسجل نقي وشفاف للناخبين، لنذهب الى تعديل القانون لكي نجري انتخابات شفافة ونزيهة في اقليم كردستان ومنع اي محاولة للتزوير والتلاعب. وقال: كما هنالك مشكلة تتعلق بمقاعد المكونات في اقليم كردستان، إذ إنها ليست محصورة في منطقة معينة، لذا نريد تعديل القانون لكي ينتخب ابناء المكونات ممثلهم الحقيقيين في برلمان كردستان. وشدد رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، لايحوز ان تفكر بعض الاطراف بالعمل في برلمان كردستان وفق مبدأ الاقلية والاعلبية، القوانين تمرر في برلمان كردستان بالتوافق بين جميع الاطراف وليس فرض الارادات، ولن يردعنا أي شيء لتحقيق هذا الهدف.

الديمقراطي يتكابر على التوافق ويهدد باستخدام الاغلبية

وأعربت كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، في برلمان الإقليم، عن رفضها تأجيل الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان عن مواعدها المحدد، وتمديد عمر الدورة الحالية لبرلمان الإقليم، مصرّة على إبقاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في الإقليم لحين إجراء عملية والاقتراع وإعلان نتائج الانتخابات. وقال رئيس الكتلة، خالد ملا زانا، في مؤتمر صحفي عقده، أمس، في مبنى برلمان الإقليم مع أعضاء الكتلة، إن «الانتخابات حق من حقوق شعب كردستان، وليس من حق أي أطراف أو قوى سياسية أن تحرمه من ممارسة هذا الحق».

وأضاف أن موقف الكتلة من «إجراء الانتخابات قبل انتهاء عمر الدورة الحالية للبرلمان في السادس من تشرين الثاني / أكتوبر المقبل، من أجل ألا يدخل الإقليم في فراغ قانوني»، مؤكداً أن «كتلة الديمقراطي الكردستاني ليست على استعداد لاستخدام أكثريتها البرلمانية لتمديد عمر الدورة الحالية للبرلمان».

وأوضح ملا زانا: «نريد أن نعلن للرأي العام أن الحزب الديمقراطي لم يستخدم لغاية الآن أغلبيته إلا لمرة واحدة عندما سحب الحصانة من أحد النواب»، مستدركاً القول: «لكن إذا لم تدع رئاسة البرلمان إلى عقد الجلسات لتعديل

قانون المفوضية والانتخابات فإننا سنستخدم مرة أخرى الأغلبية».

وأردف قائلاً: «نحن إذا استخدمنا الأغلبية في البرلمان سوف نستطيع عمل كل شيء».

وأوضح أن «المفوضية الحالية تشكلت على أساس نتائج انتخابات العام ٢٠١٤ وطالبنا بإعادة تأسيسها على أساس نتائج انتخابات ٢٠١٨ لكن الأطراف الأخرى ترفض ذلك»، مبيناً: «إننا في السابق رفضنا ذلك، لكن بعدها قبلنا بالمقترح بأن تبقى المفوضية كما هي».

ولفت رئيس كتلة الديمقراطي الكردستاني إلى أن «الاتحاد الوطني قدم مقترحاً من ٣٩ نائباً بالتعاون مع كل من الاتحاد الإسلامي والعدل الكردستاني والجيل الجديد وبعض من أعضاء التغيير والمستقلين، وكنا نعارضنا في البدء لكن بعدها وافقنا على مقترحهم، لكن أيضاً تراجعوا مرة ثانية وقالوا يجب أن يتم تقديم ملفي المفوضية وقانون الانتخابات كمف واحد».

وتابع بالقول إن «رئيسة البرلمان ريواف فائق نسيت بأنها أصبحت رئيسة للبرلمان بأغلبية أصوات كتلتنا وحلفائنا، ولهذا نطالبها بممارسة دورها كرئيسة للبرلمان وتدعو إلى عقد جلسات البرلمان، وبخلافه نحن سنستخدم أغلبيتنا وفي النظام الداخلي للبرلمان. هناك بنود واضحة ماذا يمكن أن نعمله بالأغلبية».

الاتحاد الوطني لن يشارك في انتخابات الاقليم بقانونها الحالي

من جهته أكد عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ان الديمقراطي الكردستاني لن يرى تحقق النصاب القانوني لجسة انتخاب رئيس الجمهورية ما لم يسمح الاتحاد الوطني بذلك.

وقال زكار حاجي حمه مسؤول مؤسسة الانتخابات للاتحاد الوطني، خلال مقابلة صحفية، ان "الديمقراطي الكردستاني لن يحظى بتحقيق النصاب القانوني لجسة انتخاب رئيس الجمهورية ولو إلتأم البرلمان لـ ٢٠٠ مرة، ما لم يسمح الاتحاد الوطني الكردستاني بذلك".

وفيما يخص انتخابات برلمان كردستان وقانونها قال "لا حزبه ولا الاحزاب الاخرى عدا الديمقراطي يدخلون الانتخابات ما لم يعدل قانونها ويجرى تغيير على نظام الدوائر فيه".

وأضاف انه "لو جرت الانتخابات في الاقليم بشكلها التقليدي فسيضمن الحزب الديمقراطي مقدما ٢٠ مقعدا، ولسان حاله يقول للآخرين: تنافسوا على الـ ٩١ مقعدا الباقية"، مشيراً الى ان "الحزب الديمقراطي يريد الاستيلاء على اغلبية المفوضية كما الحال في البرلمان، وهذا مرفوض جملة وتفصيلاً".

لا يمكن لأي حزب سياسي فرض ارداته فيما يخص مسألة الانتخابات

من جهته قال لقمان وردي نائب رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في برلمان كردستان، ان الحقائق تتضح لنا بان عقلية التفرد باتخاذ القرار في اقليم كردستان اوصلنا الى هذه المرحلة والذي يعيشه المواطنون في الوقت الراهن، ولهذا فاننا ككتلة اتحاد وطني كردستاني في برلمان كردستان واتحاد وطني كردستاني كقوة اساسية في المشهد السياسي في اقليم كردستان، نؤمن انه يجب انهاء سياسة التفرد الحزبي في اتخاذ القرارات من اجل مستقبل شعبنا ولاسيما في المسائل الوطنية.

واضاف: من حقنا مواجهة اية محاولة تهدف الى التفرد بالقرار الحزبي وخصوصا في مسألة الانتخابات، واننا نجري المحادثات لاجراء الانتخابات لاننا نعتقد ان انها مسألة وطنية ويجب ان يكون هنالك توافق تام بين القوى السياسية

حول هذا الموضوع، كونه مرتبط بمستقبل شعبنا، ولهذا نحن نصر على التوصل الى اتفاقات بين القوى السياسية خارج قبة برلمان كردستان حول تعديل قانون الانتخابات.

وتابع وردى، ان التجارب السابقة اوضحت ان القرارات السياسية والاقتصادية المتخذة من خلال التفرد الحزبي في اتخاذ القرارات وبعيدا عن وحدة الخطاب الوطني والقوى والاحزاب السياسية في كردستان، هي قرارات فشلت وان المواطنين يدفعون ضريبة التفرد الحزبي في اتخاذ القرار والذي اصبح مبعثا للمشاكل والمعاناة والخراب لشعبنا. وقال لقمان وردى: لا يمكن لاي حزب سياسي فرض ارداته فيما يخص مسألة الانتخابات، مبينا انه وبالتعاون مع القوى والاحزاب السياسية تم تقديم مقترح لتعديل قانون الانتخابات وبعد التوصل الى اتفاقات سنعمل على تعديل القانون، مشددا على ان ضمان حقوق المكونات واحدة من الجوانب الايجابية للإدارة في اقليم كردستان واننا نعتبر أنفسنا حماة هذه المسألة.

«الديمقراطي يدق آخر مسمار في نعش حكومة بارزاني»

من جهته أكد عضو برلمان اقليم كودستان عن الاتحاد الوطني الكردستاني بالامبو محمد، الاربعة، ان الحزب الديمقراطي يدق آخر مسمار في نعش حكومة مسرور بارزاني. وقال محمد، ان «الديمقراطي يمر بأسوأ أحواله السياسية وهذا مادفعه للجوء الى الاغلبية في برلمان الاقليم»، مضيفاً ان «الأولى بالحزب الديمقراطي استغلال اغليته السياسية لتحقيق الاصلاح وخدمة شعب كردستان وليس لمنع تعديل قانون الانتخابات». واكد ان «الحزب الديمقراطي ينتهك مجمل حقوق شعب كردستان من اجل تحقيق وحماية مصالحه الحزبية»، معتبرا انه «في حال لجأ الديمقراطي الى ماسمعناه على لسان رئيس كتلة النيابية، فلاشك انه سيدق المسمار الاخير في نعش حكومة مسرور بارزاني ويتسبب باسقاطها».

«يمكن تعديل قانون الانتخابات قبل موعد إجرائها»

من جهتها أكدت شيرين يونس عضو برلمان كردستان، ان كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني وعدد من الكتل الأخرى قدمت مشروع قانون الى رئاسة البرلمان لتعديل قانون الانتخابات في اقليم كردستان. وقالت شيرين يونس في تصريح صحفي، ان الاتحاد الوطني مع تعديل قانون الانتخابات في مدة قصيرة وان تجرى انتخابات برلمان كردستان في موعدها المقرر، مشيرة الى ان تعديل قانون الانتخابات يحتاج الى تنازلات من جميع الاحزاب والقوى السياسية، لافتة الى ان الحزب الديمقراطي وحده من يقف ضد مشروع قانون تعديل قانون الانتخابات. وشددت شيرين يونس على ان الحزب الديمقراطي مستعد لبيع اقليم كردستان بالكامل من اجل مصلحته الحزبية والوقوف ضد وحدة الصف الكردي من أجل مصلحته.

آن اوان ردع الحزب الديمقراطي

وصعد الاتحاد الوطني الكردستاني، خطابه ضد خصمه الحزب الديمقراطي الكردستاني، واعتبر أنه «آن الأوان لإيقافه». وذكر عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، ستران عبدالله، في تصريحات لإعلام حزبه أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني يحكم نفسه، لكنه لا يريد تحمل المسؤولية عن النتيجة». وأضاف أن «حكومة الأغلبية وإنهاء التوافق في المرحلة المقبلة، لن يكون جيداً للكرد»، مشيراً إلى أن «الحزب

الديمقراطي الكردستاني لن يتحمل أدنى مسؤولية عن الوضع، وأن الألوان لردعه». وتابع عبدالله أن «الوضع الاقتصادي الحالي للإقليم هو نتيجة لسياسة اقتصادية مستقلة»، مشدداً على ضرورة «إجراء الانتخابات في الإقليم بقانون جديد ومفوضية جديدة». وأكمل أن «معظم الأحزاب السياسية موجودة في منطقة السليمانية (معقل حزبه) ولديها نفس الملاحظات السياسية للاتحاد الوطني الكردستاني»، لافتاً إلى أنه «حتى الحزب الديمقراطي الكردستاني يشعر بمزيد من الحرية في السليمانية». وبين أن «الاتحاد الوطني الكردستاني حاول قدر المستطاع الاتفاق على منصب رئيس الجمهورية، لكن الحزب لديه آراء أخرى». وذكر: «لقد فتح الحزب الديمقراطي الكردستاني الباب أمام مفهوم حكومة الأغلبية للأحزاب الشيعية والسنية، وهم يجروون فيما بعد على معارضة التوافق الذي قام عليه العراق الجديد».

الاتحاد الاسلامي: تؤيد تعديل قانون الانتخابات

من جانبها أكدت كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني في برلمان كردستان ضرورة تعديل قانون الانتخابات في اقليم كردستان قبل اجراء الانتخابات. وقال شيركو جودت رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني خلال تصريح متلفز: ان تعديل قانون الانتخابات في اقليم كردستان اصبح من الضرورات ويجب تحويل اقليم كردستان الى عدة دوائر الانتخابية، ولايجوز ان يكون اقليم كردستان دائرة انتخابية واحدة تؤدي الى سيطرة حزب واحد على جميع مناطق اقليم كردستان، وهذا الامر سيؤدي الى حدوث تداعيات سلبية. ووضح: اذا تم تحويل اقليم كردستان الى ٤ دوائر انتخابية فإن المواطنين في اربيل والسليمانية ودهوك وحلبجية سينتخبون ممثلهم الحقيقيين، وستكون الانتخابات اكثر عدالة وتعبيراً عن رأي ابناء شعب كردستان، لكن نظام الدائرة الواحدة سيؤدي الى حرمان بعض المناطق من انتخاب ممثليها. وأشار الى ان اغلب الكتل البرلمانية عدا الحزب الديمقراطي الكردستاني تؤيد تعديل قانون الانتخابات، ونحن نعتقد بأنه لاداعي من خوف الحزب الديمقراطي من الدوائر المتعددة لانه نظام عادل بشكل اكبر.

جماعة العدل الكردستانية: نتفق مع تعديل قانون الانتخابات

أما رئيس كتلة جماعة العدل الكردستانية في برلمان كردستان فقد أكد ضرورة تعديل قانون الانتخابات في اقليم كردستان، مبيناً ان اجراءات الانتخابات بشكله هذا سيعيد سيناريو عام ٢٠١٨ والسماح بتزويره. وقال عبدالستار مجيد رئيس كتلة جماعة العدل الكردستانية في برلمان كردستان خلال مؤتمر صحفي: ان الديمقراطي الكردستاني لا نية له في تعديل قانون الانتخابات، مؤكداً ان جماعة العدل الكردستانية مع تعديل قانون الانتخابات وتفعيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لوجود جملة من النواقص في القانون القديم وان استمراره بهذا الشكل سيعيد سيناريو عام ٢٠١٨ باجراء انتخابات غير نزيهة وستشوبها عمليات تزوير. و اضاف رئيس كتلة جماعة العدل الكردستانية في برلمان كردستان: اننا مع اجراء الانتخابات في موعده المحدد،

مع عدم اتفاننا مع موقف الديمقراطي الكردستاني، مشيراً إلى أن الأخير لا نية له في تعديل قانون الانتخابات في إقليم كردستان أو إجراء الانتخابات.

وأكد عبد الستار مجيد، أن يكون برلمانيو المكونات ممثلين عن مكوناتهم لا ممثلين عن حزب سياسي، وأن يستغلهم في تمرير القوانين التي تصب في مصلحته، منوهاً إلى أن سجلات أسماء الناخبين بحاجة إلى تدقيق وتشذيب كون ٣٦ مشرحاً وصلوا إلى برلمان كردستان عن طريق التزوير.

برلماني مسيحي: تعديل قانون الانتخابات بشكل يصب في مصلحة شعب كردستان

بدوره أكد عضو في برلمان كردستان عن المكون المسيحي، أنهم يتفقون مع إجراء تعديل مع قانون الانتخابات في إقليم كردستان بالاتفاق مع كافة الأطراف السياسية.

وقال فريد يعقوب عضو برلمان كردستان عن المكون المسيحي لـ PUKmedia، اليوم الثلاثاء: أنه فيما يخص الانتخابات المقبلة في إقليم كردستان، هو محط مناقشة الأطراف كافة، مشيراً إلى أن أغلبية الأطراف هذه متفقة على إجراء الانتخابات في وقته المحدد، نهاية العام الحالي.

وأضاف يعقوب: أنه وقبل إجراء الانتخابات وتفعيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، يجب تعديل قانون الانتخابات في الإقليم بالاتفاق مع الأطراف كافة، كي يتم تعديل القانون بشكل يصب في مصلحة شعب كردستان. وأشار إلى أن المكون المسيحي يرغب في تعديل قانون الانتخابات مع الأخذ بنظر الاعتبار عند تعديله، مقاعد الكوتا، بشكل يتشابه مع انتخابات برلمان كردستان عام ١٩٩٢، كي يتمكن ناخبو المكونات من التصويت لمرشحيهم. وأوضح أنه من الضروري، أن يكون لمكونات إقليم كردستان تسجيل للتصويت خاص بهم، بالإضافة إلى وجود صناديق اقتراع خاصة بهم خلال التصويت كي يكون المرشح الفائز في الانتخابات يعبر عن تمثيل مكونه.

عملية مشلولة وغير ديمقراطية

أما العضو السابق في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق سعيد كاكائي فيقول لـ (المسرى) إن " العملية الانتخابية في إقليم كردستان، هي عملية مشلولة وغير ديمقراطية ولا تسري حسب الضوابط القانونية، فمثلاً مفوضية الانتخابات والاستفتاء في الإقليم هي مفوضية منتهية الصلاحية، وعلى برلمان كردستان أن ينتخب هيئة مفوضين جديدة ووبصدر قانوناً خاصاً بهم لتنظيم وسير عملهم"، موضحاً أن " قانون الانتخابات يحتاج إلى تغيير جذري، لأنه يعتمد على الدائرة الواحدة والعد والفرز اليدوي، في حين أن أغلب الناخب في كردستان يمتلك البطاقة البايومترية، وأن مكاتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية تمتلك مكاتب في جميع محافظات الإقليم، وهذه المكاتب لديها الإمكانيات وأجهزة العد والفرز الإلكتروني لإحتساب الأصوات وكذلك لديها أجهزة التحقق".

طرف سياسي لا يريد تعديل القانون، لكي يستحوذ على كل السلطة وأشار كاكائي إلى أن " طرفاً سياسياً لا يريد تعديل القانون، لكي يستحوذ على كل السلطة في الإقليم تشريعياً وتنفيذياً، ويعمل على استمرار وديمومة الانتهاكات والتهميش في كردستان، مستبعداً في الوقت ذاته إجراء الانتخابات في تشرين الأول القادم "، مؤكداً أنه "على برلمان كردستان ألا يرضخ لضغوطات هذا الطرف والعمل الجاد على تعديل قانون الانتخابات أو تشريع قانون جديد يتبنى النظم والمفاهيم الموجودة في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، لأن الإقليم جزء من العراق".



بافل جلال طالباني والاطار التنسيقي:

حل المشاكل بالحوار والتفاهم الوطني المشترك

استقبل السيد بافل جلال طالباني والوفد المرافق له، مساء الأربعاء، قادة الإطار التنسيقي، في منزل الرئيس مام جلال بالعاصمة بغداد.

وجرى، خلال الاجتماع، بحث مبادرة الإطار التنسيقي التي قدمت كمخرج للانسداد السياسي الذي تمر به العملية السياسية في العراق.

وشدد الجانبان، خلال الاجتماع، على ضرورة صياغة المبادرة بشكل يعالج الاشكاليات القائمة عن طريق الحوار والتفاهم الوطني المشترك بين القوى والأطراف السياسية، وبما يخدم المطالب المشروعة للمواطنين، من أجل ضمان مستقبل آمن ومستقر.



مقررات اجتماع مجلس وزراء إقليم كردستان

GOV.KRD

عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ٦ نيسان (أبريل) ٢٠٢٢، جلسته الاعتيادية برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني ونائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني، وتناول عدداً من المواضيع المدرجة ضمن جدول أعماله.

وفي مستهل جدول أعمال الاجتماع، عرض رئيس مجلس الوزراء إيجازاً عن زيارة وفد حكومة إقليم كردستان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الأسبوع الماضي، والمشاركة في منتدى الطاقة العالمي والقمة العالمية للحكومات في دبي، وما عُقد على هامشها من اجتماعات ولقاءات مع كبار المسؤولين الإماراتيين والعالميين. وأوضح رئيس مجلس الوزراء خلال لقاءاته واجتماعاته، موقف إقليم كردستان من المستجدات والتطورات التي يشهدها العراق والمنطقة والعالم، ولا سيما فرص تعزيز قطاع الطاقة لإقليم كردستان، إلى جانب الحديث عن مذكرة التفاهم التي أُبرمت بين حكومة إقليم كردستان ودولة الإمارات لبناء المهارات والقدرات المؤسسية والحكومية، والاستفادة من التجربة الإماراتية الناجحة في مجال الحوكمة الإلكترونية ورقمنة الخدمات.

بعد ذلك، تناول رئيس مجلس الوزراء الوضع المالي لإقليم كردستان، مؤكداً في الوقت نفسه أن تأمين الرواتب لمن يتقاضونها أولوية بالنسبة للحكومة التي لن تدّخر وسعاً في توزيع الرواتب في وقتها المحدد، وعلى ضوء ذلك وبعد عرض البيانات المتعلقة بالإيرادات النفطية والواردات الداخلية لوزارات الإقليم ودوائره لشهر آذار (مارس) الماضي، قرر مجلس الوزراء الإيعاز إلى وزارة المالية والاقتصاد للبدء بصرف رواتب شهر آذار اعتباراً من يوم الأحد

٢٠٢٢/٤/١٠

وفي الفقرة الثانية من جدول أعمال الاجتماع، جرى بحث استعدادات إقليم كردستان لمواجهة التبعات الاقتصادية المحتملة للحرب الروسية - الأوكرانية، وبالأخص في استيراد القمح والمواد والمستلزمات الغذائية الأساسية، وأكد مجلس الوزراء على أهمية أن تستعد الجهات الحكومية المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين المواد الغذائية الأساسية حتى لا يتسبب أي نقص في المواد الغذائية أو ارتفاع أسعارها في إثقال كاهل المواطنين. وعلى هذا الأساس، وافق مجلس الوزراء مقترح الوزارات والجهات المعنية الأخرى بشأن إلغاء الرسوم الجمركية لمدة شهرين على المواد والمستلزمات الغذائية الأساسية مثل (الطحين، الأرز، زيت الطعام، السمن النباتي والحيواني، الشاي الأسود، السكر، البقوليات المجففة (الحمص، العدس، الباقلاء، اللوبيا، الفاصوليا، الماش)، حليب الأطفال بأنواعه كافة. وفي الوقت ذاته شدد مجلس الوزراء على ضرورة مواصلة سياسة حكومة إقليم كردستان في دعم المنتج المحلي. كذلك تواصل غرف العمليات التي شكلتها وزارة الداخلية بمشاركة جميع الجهات المعنية في (المحافظات والإدارات المستقلة)، مراقبة الأسعار والأسواق وتقييم ومراجعة نتائج الإجراءات المقترحة بعد شهرين من تنفيذها.

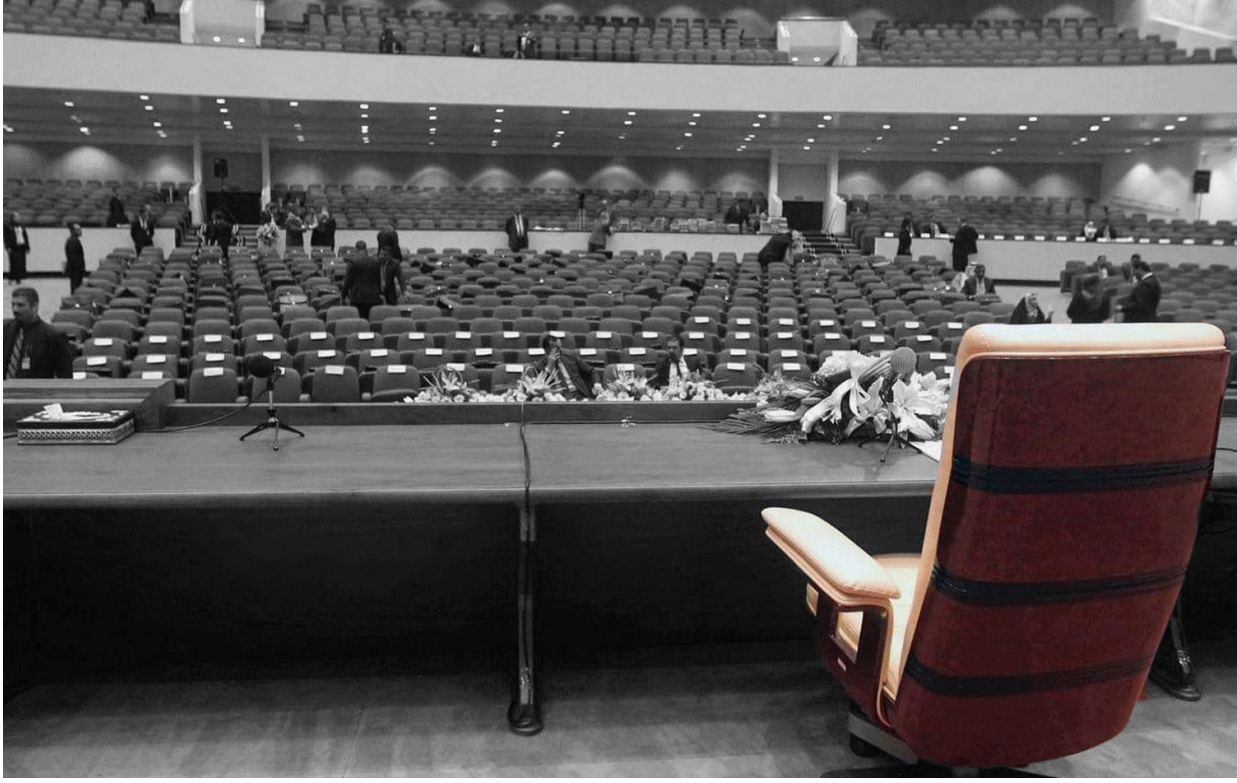
وفي الفقرة الثالثة من الاجتماع، ناقش مجلس الوزراء (مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية) والذي أحاله مجلس الوزراء الاتحادي إلى مجلس النواب لتشريعته، فيما قدم سكرتير مجلس الوزراء أمانج رحيم تقريراً عن تفاصيل مشروع القانون ومواده وفقراته، وبعد المناقشة بشأنه، أكد مجلس الوزراء على الدفاع عن الحقوق والمستحقات المالية لإقليم كردستان لكونها مستحقات دستورية، كما دعا الكتل الكردستانية في مجلس النواب إلى التعامل مع مشروع القانون في إطار الدستور والمصلحة العليا لإقليم كردستان وتثبيت حقوق الإقليم ومستحقاته.

وأوصى مجلس الوزراء، وزارتي المالية والاقتصاد، والتخطيط بالمشاركة مع نظرائهما في الوزارات الاتحادية عند البدء بصياغة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٢.

وقرر مجلس الوزراء إرسال لجنة عليا إلى بغداد الأسبوع المقبل للتباحث مع الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية بشأن تعزيز التنسيق والتعاون في مجال النفط والطاقة على أساس الدستور، مع الأخذ بنظر الاعتبار السلطات الدستورية للإقليم بهذا الصدد.

وشهدت الفقرة الأخيرة من جدول أعمال الاجتماع، عرض نتائج قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦) الخاصة بآلية تنفيذ المادتين ٩ و ١٠ من قانون الإصلاح في الرواتب والمخصصات والنفقات والامتيازات والتقاعد في إقليم كردستان، والذي قدمه رئيس دائرة التنسيق والمتابعة وسكرتير اللجنة العليا لتنفيذ قانون الإصلاح عبد الحكيم خسرو.

وبعد مناقشة المقترحات المقدمة من اللجان الخاصة، أشار مجلس الوزراء إلى أن قانون الإصلاح يهدف لضمان الحقوق والمخصصات المالية لمتقاضي الرواتب، وبما لا يلحق أي ضرر بمستحقيها، وأكد أن إصدار القانون يهدف أساساً في منع الاستفادة غير الشرعية في الموازنة العامة وإعادة تنظيم القطاع الوظيفي العام.



حراك سياسي على أكثر من صعيد لتوحيد الرؤى وصراع العروش» يهدد تماسك «الثلاثي»

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

اعلن النائب عن تحالف الفتح سالم العنبيكي، إن "الساعات القليلة المقبلة قد تشهد حسم مرشح منصب رئيس الجمهورية قبل الذهاب نحو تفسيرات المحكمة الاتحادية".

وافصح العنبيكي في تصريح صحفي الاربعاء "عن وجود حراك سياسي على أكثر من صعيد لتوحيد الرؤى بين الاطار التنسيقي والتيار الصدري لتشكيل الحكومة المقبلة". ولفت الى أن "هناك انفراجة سياسية تلوح في الأفق من أجل توحيد الرؤى بين الاطار التنسيقي والتيار الصدري لتشكيل الحكومة المقبلة". وبين أن "المحكمة الاتحادية مقيدة بقوانين بشأن الاستحقاقات الدستورية المتبقية ومن بينها رئاستي الجمهورية والوزراء".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون جواد الغزالي أكد في وقت سابق، أن هناك نية لانسحاب كتل سياسية من التحالف الثلاثي والتوجه إلى الإطار بعد فشل جلستين متتاليتين لتمرير رئيس الجمهورية.

العامري سينقل ورقة مبادرة الى الصدر

أكد محلل سياسي يوم الاربعاء، ان حل مجلس النواب واعادة الانتخابات امر وارد وقانوني، لافتا الى ان العامري سينقل ورقة مبادرة الى الصدر.

وكان الاطار التنسيقي قد عقد ليلة الثلاثاء، اجتماعا بمنزل السيد العامري رئيس تحالف الفتح، لبحث سبل

حلحلة الاوضاع وانهاء الانسداد السياسي صوب تشكيل حكومة جديدة.

واوضح المحلل السياسي احمد الخضر في حديث خاص لـ PUKmedia: ان اجتماع الاطار التنسيقي بمنزل السيد هادي العامري، ناقش العديد من الخيارات بيد ان تفاصيله لاتزال مجهولة للاعلام، موضحا، ان الاجتماع، اسفر عن كتابة ورقة سميت بمبادرة الاطار التنسيقي وسيتم تسليمها الى السيد مقتدى الصدر خلال ساعات.

واضاف: ان حل مجلس النواب واعادة الانتخابات امر وارد وقانوني في حال عدم توصل الاطار التنسيقي والكتلة الصدرية لاي اتفاق، لافتا الى انه ليس من المستبعد ان تذهب القوى السياسية الى اعادة الانتخابات وبالتالي حل مجلس النواب، لتعذر التوصل لاتفاق بمشهد لازال معقدا وضبابيا.

واكد ان كل التصريحات، لا تخبرنا بالتوصل الى اتفاق سوى ان الصدر امهل الاطار السياسي ٤٠ يوما لتشكيل حكومة جديدة، وبالمحصلة ربما حل مجلس النواب.

المحكمة الاتحادية لم تحدد تاريخاً لانتخاب رئيس الجمهورية

وأكد العضو في البرلمان العراقي عن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، محمدا خليل، ان هناك محاولة لفك الانسداد السياسي الحاصل في العراق وسيتوجه وفد يضم الكتل الشيعية الى إقليم كردستان والحنانة في النجف لهذا الشأن، مشيرا الى ان المحكمة الاتحادية لم تضع تاريخاً محددا لانتخاب رئيس الجمهورية.

وقال خليل لشبكة روداو الإعلامية، ان «هناك محاولة الآن لفك الانسداد الذي يحيط الوضع السياسي في العراق، هناك مفاوضات بدأت بين الأطراف الشيعية، ومن المقرر ان يزور وفد من الكتل الشيعية إقليم كردستان والحنانة في النجف».

ويوافق ٦ نيسان، الموعد النهائي المحدد لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد للعراق، وفي هذا الإطار، اشار العضو في البرلمان العراقي الى انه «صحيح ان انتخاب رئيس الجمهورية يجب ان يجري وفقا للدستور خلال شهر بعد عقد أول جلسة للبرلمان واختيار هيئة رئاسة المجلس، لكن المحكمة الاتحادية العليا في العراق نصت في قرارها على اجتماع مجلس النواب لاختيار رئيس الجمهورية في فترة وجيزة، لكنها لم تضع تاريخاً محددا، لذلك يمكن لهذه الفترة الوجيزة ان تطول لشهور».

وأوضح العضو في البرلمان العراقي ان، المحكمة الاتحادية لم تضع تاريخاً لاختيار الرئيس، من اجل اعطاء الكتل والأطراف السياسية فرصة لإجراء الحوار والوصول لاتفاق.

«مهلة الصدر فيها تجاوز على التوقيتات الدستورية وليست من اختصاصه»

وكشف عضو الإطار التنسيقي، عائد الهلالي، أن الانفراجه السياسية من الممكن أن تتحقق قبل عيد عيد الفطر أو خلالها، مشيراً إلى أن «مهلة الاربعين يوم التي منحها الصدر فيها تجاوز على التوقيتات الدستورية، وليست من اختصاصه».

وقال الهلالي لشبكة روداو الإعلامية، إن زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي أكد أن الانسداد السياسي لا يمكن أن ينفرج إلا بعد «جلوس الكتل السياسية على طاولة مستديرة». وأشار إلى أن مبادرة الإطار التنسيقي التي اطلقها قبل فترة بأنها تقوم على أساس «الاتفاق وليس التوافق»، أي الاتفاق حول شكل الدولة، ورئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، واحترام التوقيعات الدستورية، واحترام قرار المحكمة الاتحادية، وكذلك الكتلة الأكبر أن تكون هي الكتلة الشيعية أي أن رئيس الوزراء يجب أن يخرج منها.

ورؤية الإطار التنسيقي بحسب الهلالي تتمحور حول التوصل إلى «اتفاق بين الأخوة في البيت الشيعي، والمكونات الأخرى، وعلى من يريد أن يشارك في الحكومة أن يشارك، ومن يريد أن يذهب إلى المعارضة بأن يذهب». وبشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الكتل السياسية لتشكيل الحكومة في الوقت القريب قال إن «بعض التسيريات وصلت يوم أمس من جهات تقول إن الانفراج في الأزمة السياسية من الممكن أن يحصل قبل عيد الفطر أو خلالها».

عضو الإطار التنسيقي تحدث عن المهلة التي منحها زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، حول التفاهات لتشكيل الحكومة، قال الهلالي إن «مهلة الأربعين يوم التي أعطاها الصدر ليست من اختصاصاته على اعتبار أن مهلة الأربعين يوم فيها تجاوز على التوقيعات الدستورية».

محلل سياسي: التحالف الثلاثي يفتقر للاستراتيجية والتفاهم بين اطرافه

وقال المحلل السياسي كريم الخيكاني "إن التوتر بين الحلبوسي والزاملي يؤكد انه لا يوجد تفاهم بين التيار وتحالف السيادة، مضيفا ان التحالف الثلاثي لم يوجد الا لغاية تمرير بعض المناصب داخل البرلمان". ووضح الخيكاني في تصريح صحفي "ان الازمة القائمة حول رئاسة البرلمان بين محمد الحلبوسي وحاكم الزاملي ستقود الى انهيار التحالف الثلاثي، لافتا الى أن التحالف المذكور يفتقر للاستراتيجية والتفاهم بين اطرافه". ووصف مايجري اليوم من مشادات وتبادل للبيانات بين الطرفين، "سيقود في نهاية المطاف الى انحلال التحالف الثلاثي وذهاب اطرافه للتحالف مع احزاب اخرى". ولفت الى أن "مفاهيم كل حزب داخل التحالف الثلاثي تختلف فيما بينها، حيث ان الخلاف سيكون قائما فيما بينهم عاجلا ام آجلاً، خصوصا مع غياب الاستراتيجية والبرنامج الحكومي للسنوات المقبلة، وهو مايرجح انهيار هذا التحالف".

صراع العروش» يهدد تماسك «الثلاثي»

الخلاف الذي نشب مؤخرا بين رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ونائبه الأول حاكم الزاملي، بشأن الصلاحيات والتسمية الرسمية لمنصبيهما، ذكر بالسلسل الأمريكي الشهير «صراع العروش»، خصوصا وأنه جاء بين حليفين.

الصراع الذي بات علنيا، وظهر عبر نشر الإعمامات والكتب الإدارية، يعود أساسه إلى رفض الحلبوسي استخدام

مصطلح «هيئة الرئاسة» الذي أصر عليه الزاملي، ما هدد التحالف الثلاثي القائم بين التيار الصدري وتحالف السيادة الذي يتزعمه الأول والحزب الديمقراطي الكردستاني.

النائب وعضو تحالف السيادة مشعان الجبوري، حذر من تصدع التحالف بين الكيانات الثلاث عبر تغريدة له أمس الإثنين، قال فيها إن «تنازع الزاملي مع الرئيس الحلبوسي وإصراره على أنه جزء من هيئة رئاسة وليس نائباً للرئيس يهدد تحالف «إنقاذ وطن» بالتصدع إن لم يتدخل السيد الصدر».

يشار إلى أن الزاملي كان قد وجه في ٣ نيسان أبريل، إمعاناً إلى الأمين العام لمجلس النواب جاء فيه أنه «تبين وجود مخالفة جسيمة تضمنها إمعان الأمين العام للمجلس ذي العدد ١٤١٥ بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٢ من خلال إشارته في الفقرة ١- لا وجود لعبارة هيئة رئاسة، الأمر الذي يخالف نص المادة ١٣٠ من الدستور التي أشارت إلى أن التشريعات النافذة تبقى معمولاً بها ما لم تلغ أو تعدل وفقاً لأحكام الدستور.. يرجى سحب اعمامكم المشار إليه آنفاً لمخالفته النظام الداخلي لمجلس النواب والتشريعات النافذة الأخرى».

هذا الخلاف، ووفقاً للمحلل السياسي صلاح الموسوي، أصبح «يتطلب تدخلاً مباشراً من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، على اعتبار أن الحلبوسي هو حليف التيار في تحالف إنقاذ وطن، وأن ما يجري هو اشتباك إداري». ويضيف الموسوي خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «التحالفات الحالية هشة ومرحلية لحسم التشكيلة الحكومية، ولا تنطبق على أطرافها تسمية الحلفاء الحقيقيين، إذ سنشهد تفجر الخلافات بعد تشكيل الحكومة». ويردف أن «المحكمة الاتحادية ألغت قضية هيئة رئاسة البرلمان، وإثارة هذا الموضوع من الزاملي غريب، ويطرح تساؤلات عما يجري خلف الكواليس من أمور دفعت لإثارة هذا الأمر»، مؤكداً أن «ما يجري الآن هو صراع على السلطة البرلمانية، وحتى قضية اللجان، فالمهمة منها أصبحت بيد التيار الصدري، وبالتالي هو صراع هيمنة». الحلبوسي من جانبه، أصدر إمعاناً جديداً يوم أمس، أشار فيه إلى عدم دستورية استخدام مصطلح «هيئة الرئاسة»، مؤكداً وجوب عدم التعامل به مطلقاً، استناداً للمادة ٥٤ و٥٥ من الدستور وحسب قرارات المحكمة الاتحادية بالعدد (٨٧ / اتحادية / ٢٠١٠).

وألقى الحلبوسي إمعاناًه بآخر، حصر فيه كافة الإجراءات والعقوبات للموظفين والأوامر الإدارية بتوقيعه حصراً. يشار إلى أن الكعبي قيادي في التيار الصدري، كما هو حال زميله الزاملي، الذي شغل سابقاً مناصب تنفيذية ونيابية عدة.

في الأثناء، يرى المحلل السياسي يونس الكعبي خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «هذا الصراع بدأ من الجلسة الأولى للبرلمان، حيث ظهر أن هناك نفوذاً واسعاً للزاملي بممارسة دور كبير، ما يتقاطع مع طموح الحلبوسي الذي يرغب بالتفرد في إدارة السلطة التشريعية». ويستطرد أن «الصراع وصل إلى العلن، ونشرت الكتب الرسمية والإمعانات من الرئيس ونائبه الأول، حتى أن كل شخص منهم وزع عدداً من الكتب تخص الصلاحيات، ولكن وصول الأمر لهذه الحالة يرسم لنا عمق الخلاف بين الشخصيتين، الذي سينعكس أيضاً على التحالف الثلاثي الذي يجمعهما». ويلفت إلى أن «هذا الخلاف يدخل ضمن محاولة الهيمنة على عمل البرلمان، وأن الزاملي لن يرضى أن يكون وصيفاً للحلبوسي في إدارة مجلس النواب، ويريد أن تكون الرئاسة مجتمعة وليس بقرارات منفردة من الحلبوسي».

العراق يُقر استراتيجية لبدء تسديد ديونه الخارجية البالغة 20 مليار دولار



وجه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الثلاثاء القوات الامنية بالتصدي للاموال التخريبية لابرار الطاقة، صوتت حكومته على استراتيجية لتسديد الديون الخارجية.

واستعرض الكاظمي خلال جلسة للحكومة العراقية برئاسته الثلاثاء، الأوضاع العامة في البلاد، وآخر تطورات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتأثيراتها على العراق ومتابعة تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهذا الشأن للتخفيف من حدة الأزمة كما قال مكتبه الاعلامي في بيان صحافي تابعته «ايلاف».

تأمين الكهرباء خلال الصيف المقبل وحماية ابرارها

ووجه الكاظمي «جميع الوزارات بالعمل بوتيرة عالية من؛ أجل تقديم افضل الخدمات للمواطنين في هذا الشهر الفضيل».. وأكد على الوزارات كافة «بالتعاون والتنسيق مع وزارة الكهرباء لتوفير متطلبات الطاقة الكهربائية للمواطنين خلال أشهر الصيف المقبلة ولاسيما وزارات النفط والمالية والصناعة والموارد المائية».. مشددا على وزارة الكهرباء بأن تبذل أقصى الجهود من أجل زيادة الإنتاج والقيام بأعمال الصيانة لتلافي أي أزمة محتملة للكهرباء.

كما وجه الوزارات الأمنية «بحماية أبرار الطاقة الكهربائية والتصدي للأعمال التخريبية وملاحقة الجماعات الإرهابية والتخريبية التي تحاول استهداف أبرار الطاقة بهدف إرباك الوضع وزعزعة الاستقرار».

التصديق على استراتيجية لتسديد الديون

وفي ختام الاجتماع أكد المتحدث باسم مجلس الوزراء حسن ناظم، أن الأوضاع السياسية لم تعرقل عمل الحكومة منوزها الى أن مجلس الوزراء صوت على استراتيجية لتسديد الديون الخارجية والداخلية للسنوات ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤. وقال ناظم خلال مؤتمر صحافي، ان الأوضاع السياسية لم تعرقل عمل الحكومة».. مبينا ان رئيس الوزراء وجه بتشكيل فريق عمل يتهيا لتحدي توفير الطاقة الكهربائية.

أضاف أن «فريق العمل شرع بترتيب أولويات توفير الطاقة الكهربائية للأشهر المقبلة».. موضحا أن «قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية سيوفر الخدمات على أمل التصويت عليه من دون تغيير».

تسديد ٢٠ مليار دولار من الديون

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن مجلس الوزراء صوت اليوم على استراتيجية لتسديد الديون الخارجية والداخلية للسنوات ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤ نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وقال إن «مجلس الوزراء صوت على قرار يسهل أعمال المستثمرين من خلال جدولة القروض التي تسلموها».

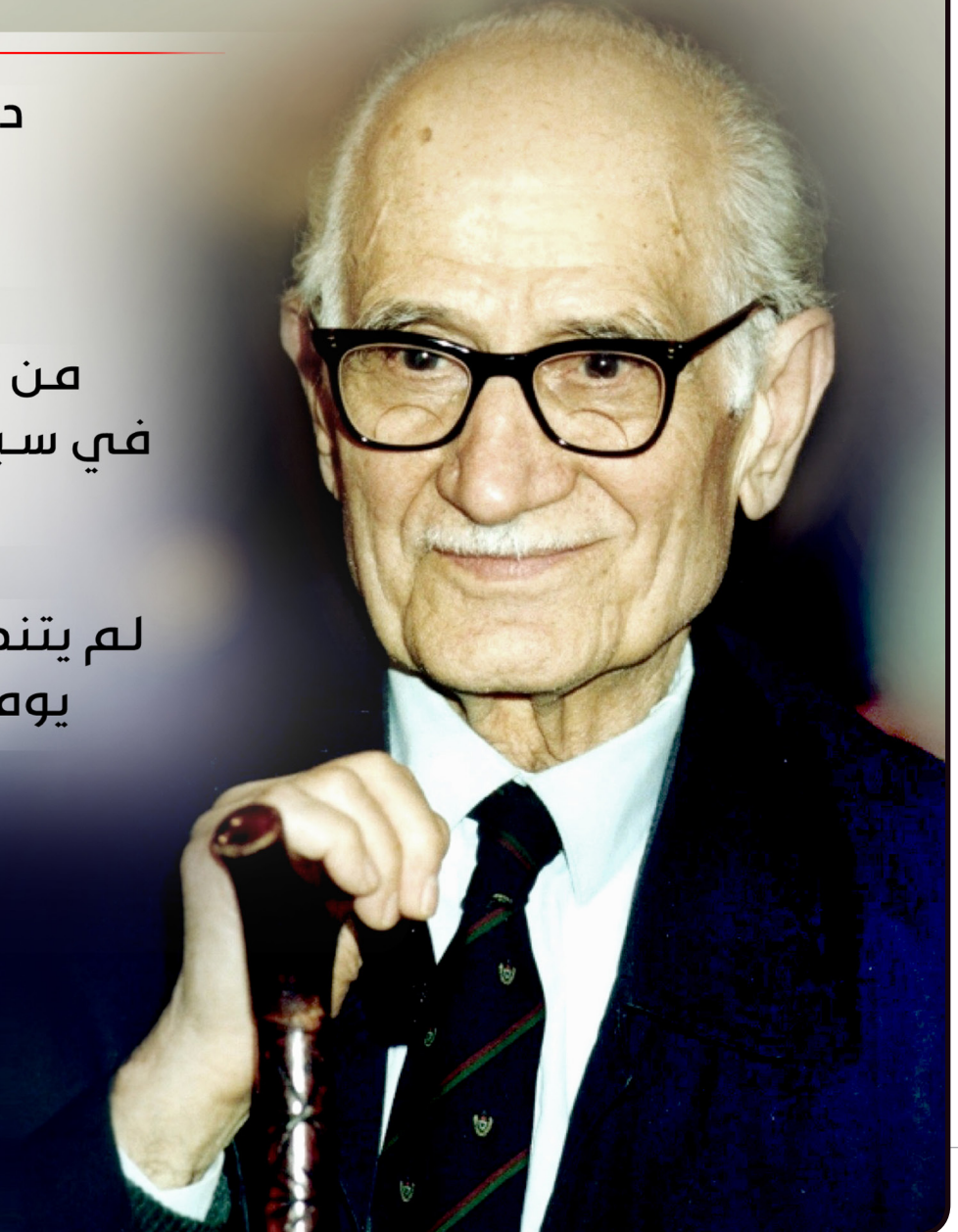
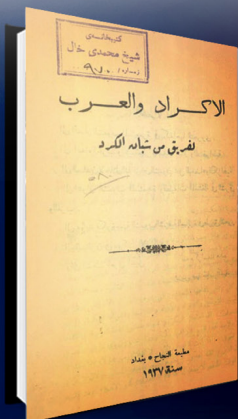
أضواء على المفاخر

ابراهيم احمد رمز خالد للنضال السياسي والأدبي

دوره كقائد سياسي
وشخصية ثقافية
واسعة الافق

من المناضلين الصليين
في سبيل الحرية والعدالة
الاجتماعية

لم يتنصل من المسؤولية
يوماً، ولم يدع العصمة





جلال طالباني:

كتاب (الكرد والعرب).. وثيقة تاريخية هامة

كتب الرئيس جلال طالباني كلمة وافية عن الكتاب الرائد للاستاذ ابراهيم احمد (الكرد والعرب)، قدم بها الطبعة الثانية من الكتاب سنة ١٩٦١، بتوقيع مستعار هو (بيروث). ولأهميتها التاريخية ننشرها مع محتوى الكتاب:

المقدمة:

هذا الكتيب وثيقة تاريخية هامة

كتب الاستاذ ابراهيم احمد هذا الكتيب وأصدره لفيف من الشبان الكرد قبل ربع قرن تقريباً، رداً على تخرصات المغرضين من اعداء الأخوة العربية الكردية الذين حاولوا بث (الراء الخائنة المسمومة عن نوايا الكرد وموقفهم من العرب بمناسبة قضية الاسكندرونة) اللواء السوري السليب المغتصب حتى الان من قبل الحكومة التركية بمساعدة ودعم من الاستعمار العالمي.

لقد استهدف الاعداء، الاستعمار وأعوانه والعناصر الرجعية الخائنة، استهدفوا على الدوام، فصم عرى الأخوة العربية الكردية الخالدة، والاساءة الى العلاقات والروابط الوثيقة التي تشد الشعبين العربي والكردى الى بعضهما وفق متطلبات تنفيذ المخطط الاستعماري في السيطرة على الشعوب واستبعادها ونهب خيرات أوطانها ومنعها من مواكبة قافلة الانسانية السائرة بعزم واصرار نحو النور والحرية والتقدم، وعملاً بالقاعدة الاستعمارية السياسية المفضوحة (فرق تسد)، وذلك عن طريق الافتراء على الكرد ومحاولة تشويه نضالهم التحرري العادل من جهة، وعن طريق نشر الارجيف ضد العرب ونواياهم بين الجماهير الكردية البسيطة وبين بعض الأوساط الكردية الرجعية التي يسهل انقيادها للمستعمرين،

الصحافة والتنظيم للعناصر الديموقراطية، مما أدى الى استكلاّب الرجعية وانغمارها في العمل المتواصل لتحريف الانقلاب وافساده والقضاء على انجازاته الوطنية من جهة، ولا فساد العلاقة الاخوية بين القوميتين العربية والكردية من جهة اخرى، خاصة لان بعض الضباط والوطنيين الكرد كانوا يلعبون ادوارا ظاهرة في النضال لدفع الانقلاب نحو المزيد من الاعمال الاصلاحية والانجازات الوطنية فكانت للاخوة العربية الوطنية العراقية وباعتبار القومية الكردية قوة ديموقراطية، لذلك انصبت عليها هجمات الاستعمار واعوانه لاضعافها وزرع بذور الشقاق والتفرقة محل التآخي والاتحاد، وبث الريب والشكوك حول الكرد ونواياهم في النفوس.

من جهة أخرى.
فكان صدور هذا الكتيب عام ١٩٣٧، في ظروف داخلية ودولية عصيبة، محاولة جريئة موفقة لفضح واحباط هذه المناولات الاستعمارية والرجعية، بأسلوب علمي جديد في هذا المجال، فلأول مرة في التاريخ العراقي الحديث يصدر كتيب دجه يراع كردي في شرح علمي لأسس ومضمون العلاقات الوثيقة بين الشعبين العربي والكردى على حقيقتها، وفي الدعوة الصادقة الى تقوية تآخيها وكفاحهما المشترك ضد الاستعمار (العدو الرئيسي المشترك) واعوانه من الرجعيين ومفرقي الصفوف، ومن اجل الاهداف والأمانى المشروعة لهما، ولهذا:

أما أهمية هذا
الكتيب فتكمن:

أولاً:

في احتواء الكتيب
وبيانه للخطوط العريضة
الرئيسية للأفكار
الديموقراطية الصائبة

عن تآخي واتحاد العرب والكرد وكفاحهم المشترك، هذه الافكار التي تقر وجوهما التاريخي وحقوقهما الطبيعية، ووحدة الداء والدواء لهما واهدافهما المشروعة ومقومات وضرورات نضالهما المشترك بعد تعيين عدوهما الرئيسي المشترك (الاستعمار مهما كان نوعه) وتوضيح عدم وجود تعارض بين مصالحهما الحقيقة وعم وجود مبررات للعداء او التنافر بينهما وبالتالي توضيح وحدة مصالحهما، فقد ورد في ص ٢٨ من الكتيب ما نصه:

«ان الشعب الكردي، كالشعب العربي، شعب مجزأً الاوصال مشئت الكلمة، وهو كالعربي يناضل في سبيل حقوقه المقدسة، ويسعى للتعاون والتفاهم مع الشعوب لكل ينال نصيبه من الحياة والحرية حتى يستطيع ان يسهم في بناء المدنية العالمية كما قد ساهم في بناء

ما زالت هذه الأفكار الصائبة الواردة في الكتيب في عنفوان حيويتها وفي ذروة رواجها

يعتبر هذا
الكتيب بحق
وثيقة تاريخية
هامة:

وثيقة تاريخية
لأنها تكشف حقيقة ان
العناصر التقدمية الكردية
قد ادركت وفهمت بوعي،
منذ امد بعيد، طبيعة

وواقع العلاقات الأخوية بين الشعبين العربي والكردى ومستلزمات، وامنت بضرورة تقويتها وتمتينها وتشديد الكفاح المشترك بينهما، ضد الاستعمار والدكتاتورية والرجعية، ومن اجل حقوقهما الوطنية والديموقراطية، فعملت هذه العناصر بكل قواها لتحقيق هذه المهمة النبيلة التي تعتبر الشرط الاساسي الاول لانتصارهما على اعدائهما ولتتويج كفاحهما الشاق المرير بهالة النصر وجني ثمرات هذا النصر.

وثيقة تاريخية لأنها صدرت ابان الفترة الاولى من انقلاب المرحوم بكر صدقي، الفترة التي اتسمت بانجازاتها الوطنية، وبتصاعد الوعي الوطني وتعاضم الكفاح ضد الاستعمار والرجعية، وباشتراك وزراء وطنيين وديموقراطيين في الحكم وتوفير مقدار معين من حرية

ووثام وسلام».

ويشرح الكتيب هذه الحقيقة بالتفصيل ويروي تاريخها بصدق وإيجاز، منذ صدر الاسلام وجهاد العرب والکرد المشترك لنشر الوية الاسلام وبناء حضارته ومدنيته، ماراً بالعهد العثماني البغيض حتى تجرع الشعب مع العبودية والظلم والتعسف والحرمان، حتى تأسيس الدولة العراقية، عبر الكفاح المتواصل من أجل حقوقهما الانسانية العادلة، وعندما يأتي الاستاذ ابراهيم الى موضوع تأخي الكرد والعرب وبحث مستقبله يقول في ص ٢٨ ما يلي:

«..تكلما سابقاً عن الروابط التاريخية والثقافية والجوارية التي تصل ما بين الكرد والعرب وعلمنا ان العلاقات بين هذين الشعبين كانت ودية للغاية في جميع ادوارها، والان واعتمادا على ما كنا قد بيناه في الماضي «من علاقات وما يجمعنا في المستقبل من وحدة الهدف والغاية، علينا تنظيم جهودنا بصورة تأتي بأحسن الثمار في صالح الشعبين المتآخيين..»

وينهي الاستاذ ابراهيم هذا الموضوع بالدعوة الحارة المخلصة الى تعزيز وتوثيق التاخي وتضامن الشعبين فيقول في ص ٢٩ نص ما يأتي:

«فلنتكاتف ولنتفاهم ونتآزر اكثر مما نحن الان، فليتناخ الشعبان الكردي والعربي، ولنعمل لذلك بكل ما لدينا من القوة، ولننظم جهودنا لمقارنة الاستعمار مهما كان نوعه وشكله - ولنكافح في سبيل» «أهدافنا المشتركة..»

ثالثاً:

في فضح الكتيب لدعاة السوء والتفرقة وكشف اكاذيبهم الزاعمة ان العرب والکرد يتوجسون ببعضهما

المدينة الاسلامية في السابق، ان الكرد يسعون وراء غاية شريفة «يسعى اليها كل انسان ذي مروءة وشرف». «وان الثورات الكردية كالثورات العربية وليدة شعور عام لأمة حية اقتحمت الاهوال وركبت الاخطاء لتحيا حياة حرة سعيدة أو تموت موتاً شريفاً خالداً». «اننا نريد ان نعامل على قدم المساواة، لا نريد ان نكون اسرياً ولا «عبيداً»

وجاء في ص ٢٩ من الكتيب ايضاً:

«ان الكرد كأخوانهم العرب يريدون الانعتاق من قيود الذل والعبودية ويريدون الاحتفاظ بلغتهم وثقافتهم وعنصرهم لان هذا الحفاظ لا يضر بمصلحة شعب من الشعوب بل يفيد، لأننا نعتقد ان مصلحة الشعوب هي واحدة في كل حال، ولذا فعلينا ان نتعاون فيما بينها في سبيل الوصول الى أهدافها المشتركة، فالکرد اصديق للعرب وشركاؤهم في المحنة، كلاهما يشكو داءاً واحداً وكلاهما يتطلب علاجاً واحداً، اذن فنحن رفاق في طريقنا الى الانعتاق»

ثانياً:

في ان الكتيب يتضمن تمجيذاً واشادة بالأخوة العربية الكردية وتوضيحا علمياً صائباً لجذورها التاريخية منذ دخول الكرد في الاسلام، كما يتضمن دعوة حارة للنضال المشترك وللتآخي والتضامن. فقد استهل كاتبه الاستاذ ابراهيم البحث الأول (ص ٥) بما يلي:

«إذا نظرنا الى سير العلاقات بين الكرد والعرب منذ أيام الفتح» «الاسلامي الى اليوم، نراها على أحسن ما تكون عليها العلاقات بين» «الشعوب المجاورة من ود

رابعاً:

في تنفيذ الكتيب لمزاعم وأكاذيب أعداء القومية الكردية المنسوجة لتشويه حقيقة ثورتها الوطنية ونضالها التحرري، وفي فضحه لجرائم الطورانية الكمالية ضد القومية الكردية في تركيا، وفي الصفحات ١٣-١٨ بحث موجز عن حقيقة الثورة الكردية وبيان لافتراءات أعدائها. فعن بواعث الثورة الكردية كتب الاستاذ ابراهيم في ص ١٣ يقول:

«يأس الكرد من أماكن الحصول على شيء من الحكومة التركية» «بالطرق المشروعة وسموا معاملتها القاسية، فضاعت بهم السبل» «فركنوا الى الثورة ملجأ الشعوب المضطهدة، ووليدة الارهاق وحاملة» «علم الحرية والانعتاق المغموس بالدماء..» «ثار الكرد عليهم ينالون بالقوة مالم ينالوه بالطرق المشروعة والتوسلات» «والمفاوضات..»

**وارساء الحكم على أسس
ديموقراطية سليمة يضمن
للشعب كله التمتع بجميع
حقوقه وحرياته**

وفي الصفحات

١٤، ١٥، ١٦، ١٧، يفضح كذب

الانتهاكات الظالمة الموجهة ضد الثورة الكردية ويقول في نهاية ص ١٧ ما يأتي:

«كل ذلك يدل دلالة واضحة على ان تلك الثورات لم تكن من الرجعية» «في شيء اللهم الا اذا اعتبر مطالبة الشعب بحقوقه رجعية، ولا يخفى» «على متفرج منصف ان تلك الثورات كانت من الثورات التحررية المقدسة» «التي تقوم بها الشعوب المستعبدة للانعتاق من نير اسياها».

خامساً:

في حمل الكتيب -ولو بايجاز- الافكار التقدمية الصحيحة عن وحدة مصالح الشعوب وتأخيها وتضامنها النضالي وجبهتها الكفاحية ضد الاستعمار والحرب هذه

الشر من جهة، وفي تعريته دعاة التعصب القومي الأعمى، أعداء تآخي الشعبين الشقيقين وكل الشعوب، من جهة ثانية.

فقد اورد الاستاذ ابراهيم في كتيبه القيم هذا ادلة ثبوتية عديدة على وجود المحبة وتبادل المساعدة بين العرب والكرد في نضالهما الطويل وعبر جهادهما المشترك المديد، كما بين ان الكرد والعرب كانوا اخوة متحابين، معتصمين بحبله تعالى، في جميع مراحل التاريخ، واشاد بتأييد الصحافة العربية في الثلاثينات لثورة الشعب الكردي التحرري في كردستان الملحقة بتركيا، وبمساهمة هذه الصحافة في تكذيب المزاعم الاستعمارية المفترية على الثورة الوطنية الكردية حين كانت تتهمها بالتمرد الرجعي، الموحى به من الاستعمار.

وبخصوص التعصب القومي الاعمى كتب الاستاذ ابراهيم يقول في ص ٣٠:

«أجل فعلى المثقفين من كرد وعرب، ليس تجنب التعصب

القومي» «والعنصري الاعمى فقط، بل ومحاربة نظرياتها الهدامة التي يبثها» «المغرضون للتفريق ما بين ابناء القطر الواحدة ومعاداة الشعوب الاخرى» «لا لأن هذه النظريات لا تقوم على اساس من العلم والعقل فحسب بل» «لأنها من الاسباب المهمة في بث روح الكراهية بين الشعوب واثارة الحروب» «والقلاقل فيما بينها، علينا مكافحة هذه الراء العنصرية السقيمة» «بصورة خاصة في الوقت الحاضر لان هناك دولا استعمارية تخدر بها» «شعوبها وتسوقها الى الحرب والاستعمار من جهة، ويضعف بها وحدة» «الشعوب الضعيفة وتكاتفها في النضال ضد الاستعمار من الجهة الثانية..»

أي وقت صدور الكتاب حين كانت الدول الفاشية والنازية تعزف على اوتار العنصرية والتعصب الأعمى.

خلق البغضاء والكراهية بين الأمم، الى اسماع الشعبين العربي والكردي وليكشف لهما حقيقة علاقاتهما وضرورة تأخيهما ويذكرهما بواجب وطني هام على انجازه يتوقف مصيرهما ومستقبلهما، الا وهو وحدة كفاحهما ضد الاستعمار والاستغلال والرجعية ومن أجل حقوقهما الوطنية والديموقراطية.

ان هذه الدعوة الجهادية الصادقة، المسترشدة بالحقيقة، نبراس نضال الشعوب -والموجه الى الشعبين العربي والكردي منذ تلك الظروف وفي ذلك الزمان، تبرز الأهمية لهذه الوثيقة التاريخية الخالدة.

ولا عجب ان يكون لمثل هذا الكتيب صداه الكبير ودويه الهائل في الأوساط الوطنية لما له من تأثير كبير

في تنوير الوطنيين بحقيقة ومستلزمات ومستوجبات العلاقات الاخوية بين الكرد والعرب، وفي توطيدها وترسيخها وارسائها على اسس الطبيعة السليمة الثابتة.

وقد تعرض الاستاذ

ابراهيم أحمد - وهو لما يزل طالباً في الصف المنتهي بكلية الحقوق- الى الملاحقة بعدما جمعت السلطات نسخ الكتيب من السوق، فقدم بعد اجراء التحقيق معه الى المحكمة، غير ان محكمة جزاء بغداد برأت ساحته في ١٩٣٨ وقررت اعادة الكتيب اليه.

وكان رد الفعل لدى العناصر الرجعية من عربية وكردية، هو مقاومة الكتيب والافتراء عليه، فدعاة التفرقة الحقيقيون واعداء الاتحاد والتآخي الصادقين بين القوميات لا يروق لهم مثل هذه الأفكار التقدمية -افكار الاتحاد المتين بين القوميات- التي تدعم الأخوة العربية الكردية، فتصدى لهذا الكتيب الرجعيون العرب والكردي واستهزأ به الشوفينيون العرب ودعاة العزلة القومية من

الجبهة التي كانت انذاك شعار الانسانية ودكتاتورية-، وخير مثال على ذلك الاهداء، أي اهداء الكتيب الى:

«انصار الشعوب المستعمرة في كفاحها التحرري» «الى أعداء الحرب والاستعمار وأصدقاء السلم والديموقراطية» «الى الساعين لاحلال التآخي بين الشعوب محل البغضاء والكراهية» «الى أعوان الشعوب المستعبدة والطبقات المستغلة في الشرق والغرب» «الى الساعين لاحلال التآخي بين الشعوب محل البغضاء والكراهية» «الى مؤيدي فكرة جبهة الشعوب الشرقية السائرة في طريق التحرير» «الى السائرين في موكب الانسانية» «الى الشعب العربي النبيل».

وتتألق اهمية هذه الاراء والأفكار التقدمية اكثر فأكثر

اذا عرفنا ان الكتيب اصدر عام ١٩٣٧، يوم كانت غربان الفاشية تقلق الشعوب بنعيقها، ويوم كانت أفكار الحرب تخيم على العالم جراء تكالب الفاشية في ألمانيا وإيطاليا واليابان على العدوان والاعتصاب

والتجاوز على حقوق وحريات الشعوب.

فبينما كانت الفاشية بدعاياتها الواسعة تبذر بذور العنصرية والشوفينية وتروج افكارها السقيمة المغرقة في الرجعية وتبشر بالتفاضل العنصري وبينما كانت أجهزتها الضخمة المتفرعة تنفخ في شبيبة بعض البلدان -ومنها العراق- افكار التعصب القومي الأعمى والروح النازية، في تلك الأيام الحالكة السوداء، انطلق هذا الصوت الكردي الواعي داوياً يدعو (الشعبين العربي والكردي الى التعاون والتآخي والسير معا في مقارعة الاستعمار والاستغلال، فهما رفاق في طريقهما الى التحرر).

انطلق هذا الصوت الكردي ليبلغ الحقيقة عن الاستعمار والرجعية واحابيلهما واساليبهما الجهنمية في

نضال الاستاذ ابراهيم وخدماته للحركة الوطنية والديموقراطية جعله معروفا لدى الجميع

واليوم فما زالت هذه الأفكار الصائبة الواردة في الكتيب في عنفوان حيويتها وشبابها وفي ذروة رواجها وعظمتها نظراً لضرورتها القصوى للشعب العراقي ولقضية توطيد الجمهورية العراقية - جمهورية العرب والكردي- وارساء الحكم فيها على أسس ديموقراطية سليمة، بحيث يضمن للشعب كله بجميع طبقاته الوطنية وبقوميته العربية والكردية والأقليات القومية والدينية، التمتع بجميع حقوقه وحياته الديمقراطية والقومية.

وختاماً فلا بد من القول، بأنني لم أرد حاجة الى تقديم الاستاذ ابراهيم احمد الى القراء كما جرت العادة في مقدمة الكتب، لأن نضاله المتواصل، وماضيه وحاضره المشرف، وخدماته العديدة للحركة الوطنية والديموقراطية وجهوده الكثيرة لتعزيز وتوطيد الأخوة العربية الكردية، وجهوده في خدمة القومية الكردية وثقافتها ولغتها وأدبها، وأفكاره التقدمية النيرة، كل ذلك قد جعله معروفاً جيداً لدى الرأي العام العراقي بشقيه العربي والكردي.

ويقينا ان الأستاذ ابراهيم يكفيه اعتزازاً ان الأفكار التقدمية التي حمل لواءها منذ أكثر من ربع قرن، قد غدت قوة جماهيرية كبرى، تتحطم على صخرتها -مجسدة هذه الأفكار- صخرة الاتحاد العربي الكردي، كما يكفيه فخراً انه لا يزال يواكب القافلة، قافلة الانسانية، قافلة الشعب العراقي التواقية للسلم والتحرر والديموقراطية كأحد حداثها البارزين.

* بيروث: الاسم الحركي سابقاً للرئيس جلال طالباني وهذه المقدمة كتبها للطبعة الثانية من الكتاب والتي صدرت عام ١٩٦١.

الكردي، واختلق بعضهم حوله روايات متنوعة، فقال احدهم انه من تأليف المرحوم بكر صدقي، بدليل انه كتب تحت العنوان (اصدره فريق من شبان الكردي) أي اصدره (فريق) (وهو الفريق بكر صدقي) من شبان الكردي.

وقال آخرون انه يتضمن دعوة انفصالية بل وتفصيل تشكيل دولة كردية!! كما جاء في كتاب المبادئ والرجال وتاريخ الوزارات العراقية الطبعة الثانية، عازفين على نفس النغمة الاستعمارية التي ضج الرأي العام ومل من سماعها أثناء كل محاولة جدية لتمتين الأخوة والاتحاد بين الكردي والعرب وبعد كل مطالبة مشروعة بحقوق الكرد العادلة.

ولكن معاداة الكتيب والتجني عليه ودسائس الاستعمار لم تستطيع ان تحبس الافكار التي تضمنها، فتغلغلت في صفوف الجماهير وتوسعت وترسخت وأصبحت قوة مادية عظمى وذلك بفضل نضال الواعين والتقدميين العرب والكردي، وبفضل

نضال الطلائع التقدمية العربية والكردية ومنها حزبنا الديموقراطي الكردستاني -الذي اختار الاستاذ ابراهيم سكرتيراً للجنة المركزية- حزبنا المجاهد الذي حمل عاليا منذ ميلاده، لواء الاخوة العربية الكردية ووحدة كفاحهما، والذي استهل حياته بالدعوة الحارة الى الوحدة الوطنية الصادقة على لسان رئيس هيئته التأسيسية المناضل الوطني المعروف مصطفى البارزاني الذي قال في ندائه الصادر بمناسبة تأسيس الحزب نص ما يأتي:(إنني أوجه ندائي الى الشعبين العربي والكردي ليتكتفا ويوحدا جهودهما المشتركة في النضال المشترك ضد العدو المشترك ألا وهو الاستعمار وأذياله..)

(تموز ١٩٤٦)..



ابراهيم أحمد

بين الكرد والعرب.. سلام ووئام

بمناسبة قضية الاسكندرونة.

إذا نظرنا الى العلاقات بين الكرد والعرب منذ ايام الفتح الاسلامي الى اليوم نراها على احسن ما تكون عليها العلاقات بين الشعوب المجاورة من ود وسلام ووئام ولا عجب فان الكرد قد اعتنقوا الاسلام باخلاص وتقبلوا مبادئه بكل ما تضمنها من وجوب نسيان الفروق بين مختلف الشعوب المسلمة.

فشاركوا في بناء المدنية الاسلامية، تلك المدنية السامية، مساهمة فعلية في كل نواحي نشاطها المتعددة. فمن يدرس التاريخ الاسلامي يرى بين كبار المؤرخين والشعراء والادباء والفلاسفة والقواد الكثرين ممن ينتمون الى العنصر الكردي، وقد خدموا اللغة العربية والثقافة الاسلامية حتى كانهم افنوا فيها ولم يعودوا يشعرون باي فارق عنصري او لغوي واذا كنت لا تعرف الان الا القلائل من هؤلاء فما ذلك الا لان الناس في تلك العصور لم يكونوا يهتمون بهذه المسائل ولان الكرد في الوقت الحاضر لا يباهون بما قام به اجدادهم نحو الاسلام ومدنيته من الخدمات الواجبة شأن غيرهم من

اهداء

الى انصار الشعوب المستعمرة في كفاحها التحريري.
الى اعداء الحرب والاستعمار واصدقاء السلم والديمقراطية.

الى الساعين لاحلال التآخي بين الشعوب محل
البغضاء والكراهية.

الى اعوان الشعوب المستبدة والطبقات المستغلة في
الشرق والغرب.

الى مؤيد فكرة جبهة الشعوب الشرقية السائرة في
طريق التحرر

الى السائرين في موكب الانسانية.

والى الشعب العربي النبيل

نقدم كراستنا هذه لفريق من شبان الكرد

لسنا نقصد من كلمتنا هذه توضيح العلاقات التاريخية التي تربط الكرد بالعرب، اذ ان هذا يحتاج الى بحث ودرس عميقين لا تتوفر لدينا وسائلهما الان- وكل مبتغانا هو ان نرد على بعض ما بثه المغرضون من الاراء المسمومة الخاطئة عن نوايا الكرد وموقفهم من العرب

العثمانية، ولكن لا بأس من اقتباس قطعة من الرسالة التي بعث بها الامير مصطفى فاضل (حفيد محمد علي باشا الكبير) الى السلطان عبد العزيز يصف له حالة الدولة وما وصل اليه الشعب من التعاسة والشقاء، ويحثه على الاصلاح (خلت بلادك من رأى عام، فاصبح عمالك غير مسؤولين امام رعيتك، واستباحوا كل منكرك، وصار الناس طائفتين حاكم يظلم ولا من يردع، ومحكوم يظلم ولا من شفيح، حاكم يدعي ان سلطانه من سلطانك لاحد ولا قيد، ويتذرع بذلك في النقائص والمعاصي، ومحكوم يهوى الى حضيض الذل بما يساء اليه، ولذا تولى اليأس الرعايا، وانوا تحت احوال المظالم وهم صامتون واخذهم الجور، وانتم تعلمون ان الجور يفسد الضمائر ويطمس العقول- ص ١١ من كتاب القضية السورية).

هذا وصف موجز لما كانت عليه الحالة في الربع الاول من القرن التاسع عشر وهو ينطبق تقريبا على ما سبقه وما تلتته من ادوار الخلافة العثمانية.

لم يكن في ذلك فرق بين الشعوب الخاضعة للعثمانيين، فكان الكردي والتركي والعربي سواسية امام المستغلين الاقطاعيين ورئيسهم الطاغية؛ لم تنفرد السلطنة العثمانية بالاستبداد، بل ان الملوك في العصور السابقة كانوا لا يقلعون عن حب الاستئثار بالسلطة والانفراد بالحكم المطلق وفي الحقيقة ليس تأريخ الشعوب الا نضالا مستديما بين طائفة مستغلة واخرى مستغلة في وآخر من مختلف عناصرها- ص ٤٩ ثورة العرب لاسعد داغر) ولكن شيئا من ذلك لم يقع.

فان شبان الاتراك المتحمسن قد اسكرهم فوزهم على خصومهم من رجال العهد الحميدي، وذهبوا الى غاية ابعد من اعادة الدستور وعلان المساواة بين مختلف العناصر، تلك هي الاخذ بالقومية التركية ووجوب سيادتها

الشعوب المسلمة. وهذا الامر هو وحده ما جعل بعض المؤرخين يغمطون حق الكرد ويقللون من اثرهم في بناء المدنية الاسلامية. ان الكرد لم يكتفوا بالمساهمة في الحياة الثقافية الاسلامية، وانما قاموا بدور مهم في الدفاع عن كيان الاسلام ومدنيته ضد الهجمات المتوالية التي كانت توجه اليهما من الشرق والغرب، وليس بخاف على احد الدور الذي لعبه البطل الاسلامي الخالد صلاح الدين الايوبي في محاربته للصليبيين.

ان العلاقة التاريخية لم تتوقف على مساعدة الكرد للعرب، وانما العرب ايضا كانوا يساعدون الكرد ويؤازرونهم، ولكن طبيعة الخلافة وازواضع المدنية الاسلامية كانت تحد من مساعدات العرب والكرد كقضية لا كمية، اذ كان العرب يظهرون مساعدتهم

للكرد وتقديرهم لهم فيما يعاملونهم به من الاحترام وما يكونونه لهم من العطف وما يقدمونه لهم من المساعدات المادية والمعنوية في اللوات. ان ما اسلفناه من الوصف ينطبق على

العلاقات الكردية- العربية في جميع ادوارها، ولكننا نجعله يخص ادوار الخلافة وزمن ملوك الطوائف لان انتقال الخلافة الى الاستانة يدخل في الوسط عاملا آخر.

في نير العثمانيين

لم يستطع السلطان اخضاع الكرد الى سلطته كما لم تستطع ذلك اية سلطة اخرى من قبل فظل الكرد مستقلين في جبالهم، لا يتبعون الخليفة الا اسما. ان انتقال الخلافة الى الاستانة قلل من الاتصال المباشر بين الكرد والعرب، ولكن الكرد ما فتئوا يقومون بواجبهم تجاه المدنية الاسلامية فيمدونها برجال يساعدون العرب ويساهمون معهم في اعادة النشاط اليها وتجديد قواها. لسنا الان بصدد بيان الحالة ايام الامبراطورية

الشعب الكردي، كالشعب العربي، شعب مجزأ الأوصال مشتت

ان نحول جميع الاقطار العربية الى اقطار تركية لان النشئ العربي الحديث صار يشعر بعصبية جنسية وهو يهددنا بنكبة عظيمة يجب ان نحتاط له- من ٥٦ ثورة العرب الكبرى».

تلك هي السياسة التي سار عليها الاتحاديون تجاه العرب والكرد وغيرهما من العناصر العثمانية التي ساعدتهم في تسنم زمام الحكم وبهذه الطريقة كافئ هؤلاء القوم انصارهم ومؤيديهم من الشعوب غير التركية. فلما وجدت هذه العناصر ان ما كانت تصبو اليه نفوسهم اصبح حلما بعيد المنال، ولا يمكن التفاهم مع الاتراك وطدوا العزم على تأسيس الجمعيات الوطنية للنضال في سبيل حقوقهم المهضومة والمغتصبة، فتأسست الجمعيات الوطنية للنضال في سبيل حقوقهم المهضومة والمغتصبة، فتأسست الجمعيات والنوادي القومية للمطالبة بحقوقهم والسعي وراء تحقيق مطالبهم القومية بالطرق السلمية

المشروعة ضمن حدود القوانين، وقد تألف بمساعي نواب العرب والكرد والارمن والالبان (حزب الائتلاف) الذي كان القصد منه الجمع بين العناصر العثمانية المختلفة تحت شعار الاخوة، والحرية والعدالة والمساواة، ومناوئة الاتحادية في سياستهم القومية الهوجاء.

كانت العلاقة بين الكرد والعرب في هذا الدور على اتم ما يكون من الود والاخاء بل مما زاد هذه العلاقات متانة على متانتها، هو دخول عامل آخر في الوسط وهو التعاون والتآزر في محاربة العدو المشترك ووحدة الهدف والغاية، اذ كل يريد تحرير شعبه من نير الاجنبي ويسعى الى سعادة شعبه ووطنه، ولذا كثيرا ما ترى شابا كرديا يدخل الجمعيات العربية ويسعى لتحرير العرب كما يسعى الى ذلك العربي.

على بقية العناصر العثمانية في ادارة دفة الحكم فقد كان هؤلاء الاتحاديون قد شهدوا ما حدث في اوروبا من الحركات القومية وتشبعوا بروح العصبية الجنسية.

عندما اتفق الاتحاديون مع العناصر العثمانية من غير الترك ولا سيما العرب تعاونت هذه العناصر على قلب نظام الحكم املا بالحرية والمساواة؛ كان موقف رجال تركيا الفتاة دقيقا ودقيقا جدا يتطلب شيئا كثيرا من المرونة والحكمة السياسية تجاه هذه العناصر فقد كان هذا الطرف فرصة سانحة للاتحاديين لتوثيق عري هذا الاتفاق والا يدعو للقوة مجالا بينهم وبين هذه العناصر وقد جاء مندوبوا العناصر العثمانية المختلفة ولم يكن يدور في خلداهم الانفصال عن جسم الدولة غير ان شباب الترك المتحمسين لم

يقفوا تجاه العرب وبقية العناصر موقف الند للند كما كان ينتظر هؤلاء، بل وقفوا موقف من بيده السلطة ويريد ان يقبض على زمام الامور السياسية والادارية وان يكون سيدا مطاعا، اصف

الى ان هؤلاء الاتحاديون عمدوا الى القوة في سياستهم فشرعوا في عقد القروض الخارجية وانفاقها على الجيش لضرب العناصر العثمانية من غير الترك ان بدا منها حراكا- القضية السورية».

وعمدوا الى سياسة التتريك والقضاء على كل نأمة عنصرية وانشاء امبراطورية طورانية تحيي مجد جنكيز خان وتيمور لنك وتعيد عهد الذئب الاغبر- ثورة العرب الكبرى (٣٢٢).

وقد ألف الكاتب التركي جلال نوري كتابا سماه (تاريخ المستقبل) قال فيه (يجب على الحكومة ان تكره السوريين على ترك اوطانهم، وان تحول اليمن والحجاز الى مستعمرات تركية لنشر اللغة التركية التي بجب ان تكون لغة الدين. ومما لا مندوحة لنا عنه للدفاع عن كياننا

الثورات الكردية كالثورات العربية وليدة شعور عام لأمة مجيدة

في الحرب العالمية

نشأت نيران الحرب العالمية وكان العرب ملوا وعود الاتراك وتسوياتهم وضاقوا بمظالمهم واستبدادهم ذرعا، فدخلوا الحرب الى جانب الحلفاء سعيا وراء تحقيق استقلالهم الذي وعدتهم للحلفاء باعطائه اياهم فكان ما كان من حنث الحلفاء بوعودهم كما كان منتظرا، والبدأ بتقسيم البلاد العربية الى بلاد منتدبة ومناطق للنفوذ وغير ذلك من الحوادث التي يعرفها القراء.

اما موقف الكرد تجاه الترك في الحرب العامة فكان مختلفا عن موقف العرب، وذلك لحسن ظنهم الخاطئ في الحكومة العثمانية، واعتمادهم على وعودها بالخلافة وتعلقهم الزائد بالخلافة وتأثرهم بالدعاية الدينية التي كانت الحكومة تبثها بينهم آنذاك، فوقفوا بجانبها طيلة سنين الحرب ولم يهتموا بالدعايات التي كانت تبثها الحلفاء، ولا ركنوا الى تحذير

بعض الوطنيين الكرد الذين كانوا قد عرفوا نوايا الحكومة التركية السيئة، ولذا نراهم مخلصين ليس في الدفاع عن الخلافة فقط بل وفي الذود عن اناضول ضد هجمات اليونان. يشير سليمان نضيف الى اهمية الكرد في الدفاع عن تركيا ومساهماتهم في معركة (سقاريا) الشهيرة بقوله في خطابه يوم تأبين الجندي المجهول «اغلب الظن ان هذا الجندي هو جندي كردي». طرد اليونانيون من البلاد ولم يبق اي خطر خارجي يهددها فبدأ الكرد يطالبون الحكومة التركية بايفاء ما وعدت وما كان ما وعدت به استقلالا وانفصالا وانما كان حقوقا طبيعية ضرورية لتفاهم الشعبين وتعاونهما، اراد الكرد ان يكونوا مع الترك على قدم المساواة فردت الحكومة التركية على

هذا الطلب المشروع بسياسة عوجاء قد برهنت التجارب على سقمها وفسادها، الا وهي سياسة (التتريك) التي مشى عليها الاتحاديون من قبل، مما اغار عليهم صدور الشعوب العثمانية الاخرى وسبب العداء والشقاق بين عناصر الدولة الواحدة، ولا حاجة الى ايضاح هذه السياسة البغيضة فالعرب قد ذاقوا من مرارتها الشيء الكثير.

دور الثورات

يأس الكرد من امكان الحصول على شيء من الحكومة التركية بالطرق المشروعة، وسئمو معاملتها القاسية، فضاقت بهم السبل فركنوا الى الثورة ملجأ الشعوب المضطهدة، ووليدة الارهاق وحاملة علم الحرية والانعتاق المغموس بالدماء.

ثار الكرد عليهم ينالون بالقوة ما لم ينالوه بالطرق المشروعة والتوسلات والمفاوضات.. ولكن انى للحق الاعزل ان يقاوم القوة الغاشمة، ومع ذلك

فلولا مساعدات الدول للحكومة التركية بتضييقها الخناق على الثوار واسدائها المساعدات المادية والمعنوية الى الحكومة، واستعمال هذه جميع الوسائل مهما كانت قاسية ووحشية للقضاء على ثورة الكرد التحريرية.. نعم لولا هذه الظروف القاسية لكان الكرد من ايمانهم بحقهم المشروع واستبسالهم في جهادهم قوة هائلة تكفي لانتصارهم.

ولكي نظهر للقارئ الاعمال الوحشية ارتكبتها الحكومة التركية في قمعها لهاتيك الثورات نقتبس فقرات من كتاب (اتاتورك) المطبوع بالعربية حديثا وبذلك ننقذ انفسنا من تهمة التحيز والتشيع، اذ ان الكتاب المذكور نشر عاية للحكومة التركية بين الناطقين بالضاد.

علينا تنظيم جهودنا بصورة
تأتي بأحسن الثمار في
صالح الشعبين المتآخيين

يقول الكاتب:

الخلافة.. وكانت تنسب الثورة الى الدعايات والاموال الاجنبية والذهب الانكليزي! وغير ذلك من النعوت. الم تنعت السلطات الثائر في جميع الازمان بالشقي المتمرّد والمجرم السفاك؟.. الم تكن جميع الحركات التحريرية، في نظر الحاكمين حركات هدامة ورجعية، ومؤامرات دنيئة سافلة؟. واية قوة استبدادية عزت الثورة على طغيانها الى غير الدسائس الاجنبية والايادي الخفية التي تعمل من وراء ستار؟

وهم انفسهم قواد الحركة التحريرية التركية الذين دافعوا عن بلادهم وحقوقهم ضد المعتدي الاجنبي- وزعماء الحكومة التركية الاستعمارية اليوم- الم يقل العدو انهم اشقياء متمرّدون؟ الم يحكم الخليفة على مصطفى كمال بالاعدام لتمرده؟ الم تنعت الصحف الاستعمارية حركتهم بحركة سلب ونهب وزعيمهم بزعيم عصابة من اللصوص؟ وهل لم تكن الدول المستعمرة ترجع سبب حركتهم الاستقلالية الى الدسائس الاجنبية وتقول انهم انما يعملون لحساب دولة اجنبية تعينهم بالمال وتمدهم بالعتاد؟

ثورة رجعية!؟

يقولون ان ثورات الكرد كانت دائما دينية رجعية ترمى الى ارجاع الخلافة وعهد الدراويش. ونحن نقول الم تكن ثورة مصطفى كمال في بادئ امرها حركة دينية لطرد الكفار من ديار الاسلام وانقاذ الخليفة من اسر الكفرة؟ أليس هو الذي كان يقول للناس في ارضروم انه نائب الخليفة وممثله جاء يحض الناس على اعلان الحرب الدينية

«اي والله لقد اندحر الكرد وكان للقضاء عليهم مبرما رهيبا! الطائرات تصب عليهم من السماء دمارا، والمدافع من فوهاتها ترسل حمما، والبنادق ترسل نارا، والسيوف يحز الرؤوس، والخناجر تبقر البطون واربعون الفا من الجنود الهبهم كمال بخطبة نارية يقفزون في بلاد الكرد من رأبية الى قمة، ثم الى الوهاد ينحدرون، والناس يقتلون، القرى يحرقون.

وتشرق شمس ٢٨ يونية ١٩٢٥ على مشانق تتدلي فيها حبال تتأرجح بجثث خمسة واربعين زعيما من زعماء الكرد.

واخيرا ها هو زعيمهم الاكبر الشيخ سعيد يتقدم الى المشنقة مبتسما - ص ١٤٤». يا له من منظر رائع! ويا لها من بطولة خالدة! كيف لا يحمر وجه القرطاس خجلا اذ تسجل عليه هذه الجرائم والفظاعات...

يا لها من مفخرة! أتراهم كيف يفتخرون بحرق القرى الآمنة وبقر البطون الحابلة وحز الرؤوس البريئة.. ولكن لا بأس، فلا بد للاستقلال من ضحايا.

أنين المظلوم وضجيج الظالم

لم تقتصر اعمال الحكومة التركية تجاه الثورات الكردية على هذه الفظاعة والوحشية، وانما حاولت جهدها تشويه حقائق الثورة وتلويت مصادرها، والباسها ثوب الرجعية في نظر العالم الخارجي.

فكانت تنعت الثوار بالعصابات والعصاة والدراويش.. والثورة بمشاغبات الرجعية لقلب حكومة المدنية! وارجاع

أليس بين الترك متدين يناصر الخليفة؟ وكيف تكون الثورات استقلالية ورجعية ودينية في آن واحد؟ (١). كل ذلك يدل دلالة واضحة على ان تلك الثورات لم تكن من الرجعية في شيء، اللهم الا اذا اعتبرت مطالبة الشعب بحقوقهم رجعية.. ولا يخفى على متفرج منصف ان تلك الثورات كانت من الثورات التحريرية المقدسة التي تقوم بها الشعوب المستعبدة للانعتاق من نير اسيادها.

ان اعمال الحكومة التركية تجاه حركة الكرد التحريرية ترينا بصورة واضحة احدى مناقضات القومية بمعناها الضيق اذ نرى الامة التي تعتمد في كفاحها ضد الاستعمار على نظريات حق تقرير المصير وتتمسك بحق السيادة الشعبية، وضرورة حكم القوم نفسه بنفسه، اذا انتصرت لا تعود تعترف بقدسية حق من هذه الحقوق لغيرها من الشعوب نراها تطارد الاحرار وتحكم على المتمسكين بهذه المبادئ من غير امتها بالنفي والسجن والاعدام والتشريد، متناسية انها كانت ولا تزال تعتمد على هذه القواعد الاساسية في تأييد سيادتها ودفاعها عن كيانها.

الاستعمار يحرق؟!

لم تكتمف الحكومة التركية بنعت الثورة الكردية بالثورة الرجعية وانما ذهب الى ابد من ذلك فقال ان الانكليز كانوا يمدون الكرد بالاموال والعتاد! يا لها من دعاية سخيفة وكذلك صراح! ان الكرد الذين تزعم الحكومة التركية انهم ثاروا على الحكومة الكمالية لنصرة الدين ومحاربة البدع واسترجاع الخلافة بدءوا الان يتقربون من الدول الاجنبية ويستنجدون بالكفار للبلوغ الى مآربهم الاسلامية!!

والجهاد المقدس «فثوروا لكرامتكم ودافعوا عن عرينكم وعن دينكم وعن اعراضكم الملوثة وتطوعوا في الجيش الاهلي لتقهروا اعدائكم واعداء الاسلام. ثم اسمع كيف يختم خطابا القاها على اعضاء المؤتمر في سيواس في بدء حركته: «وفي الختام ابتهل الى الى واهب الآمال، الذي لم ينس امتنا الى دافعت عن هذا الوطن المبارك، وهذا الدين الاحمدي الجليل - وسندافع عنهما الى يوم القيامة - والذي لم ينس جل شأنه مقام الخليفة والسلطنة. ابتهل اليه ان يدفع بنا الى النصر والتوفيق بعد ان اخذنا على عاتقنا الدفاع عن حقوقنا المغصوبة المقدسة.. آمين- كمال اتاتورك ص ٧٢».

فهل كان الشيخ

سعيد زعيم حركة الدراويش وقائد الثورة الرجعية اكثر اعتماد على شعور الناس الديني واعظم استغلال له من مصطفى مال زعيم الحركة الاستقلالية وقائد الثورة العلمانية؟!

وهل كان مصطفى كمال يدافع عن الدين والخلافة حقاً؟

ام كان هذا هو الواقع فلم يستطيعون الاعتقاد بان زعماء الثورة الكردية ايضا اذا كانوا قد اثاروا شعور الناس الديني فهم انما صنعوا ذلك لاستمالة الجماهير الى جانبهم في كفاحهم في سبيل (الدفاع عن حقوقهم المغصوبة المقدسة) لماذا لا يستطيعون فهم ذلك وقد أيدته نتائج محاكمات زعماء الثورة، والطرق التي سلكتها الحكومة في قمعها للثورات، اذ كانت تقضي على كل شيء كردي لا على كل شيء رجعي؟ ثم اذا كانت الثورات رجعية ودينية فلم ينفرد الكرد بالدفاع عن الرجعية وعن الدين. (١).

الكرد يسعون وراء غاية شريفة يسعى اليها كل انسان ذي مروءة وشرف

اننا لا ننكر ان المستعمر يحسن الاصطياد في الماء العكر وان الحكومة الانكليزية ربما كانت ترغب في مثل هذه الثورات الى حد ما. وربما كان لها فيها جواسيس وعيون، بل ربما كان بين زعماء الحركة بعض مريدي الانكليز واتباعهم ولكن كل ذلك لا يعارض الحقيقة الواقعة وهي ان الجماهير الكردية كانت تضحي بكل ما لديها من نفس ونفيس وتجاهه الآلات الجهنمية بتلك البطولة الخارقة والجرأة النادرة دفاعا عن كيانها المهدد وحقوقها المغصوبة وليس لتأمين المصالح الانكليزية او الفرنسية كما يدعون.

ونقول في هذا الصدد ان اكثر زعماء الثورات الكردية كانوا رجالا مخلصين في دعوتهم لم يريدوا بالجاه ولم ينخدعوا باية دعاية وكانت حركتهم تستمد قوتها من الجماهير الكردية، ومن اضهاد للحكومة التركية، ولم تكن لهم اية صلة باية دولة اجنبية وما كانوا قد اضرمو نيران الثورة راضين، وانما ارغموا على ذلك بما لاقوه من سوء معاملة الحكومة التركية وغمطها لحقوق الكرد وعدم سماعها لشكاويهم الحققة وتماديها في سياستها القاسية تجاه العناصر غير التركية.

العرب يؤيدون الكرد

ان علاقة العرب بالكرد في دور المحنة هذه كانت كعلاقتهم بهم في الادوار السابقة، تأزر قلبي، وعطف متبادل، وشعور عميق بالروابط التاريخية والثقافية. وقد ناصر العرب الكرد في هذا الدور كما كان منتظرا منهم فكانوا يظهرون عطفهم على القضية الكردية ويؤيدونهم في مطالبتهم المشروعة وكانت الصحافة العربية تدعو الحكومة التركية الى الرجوع الى جادة الحق والصواب وسلوك طريق التفاهم والتعاون وذلك حقناً للدماء وحفظاً

ولا ندري باي عقل يتوصل هؤلاء القوم الى الجمع بين الثورة الدينية والاستعانة بالانكليز..

كل شيء جائز في عرف السياسة! ولكن هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين.. الا ان هذا رأي في السياسة جديد ان نرى انكلترة اعظم دولة استعمارية على وجه البسيطة تقدم لتأخذ بيد شعب مستعبد مظلوم.. انكلترة، انكلترة التي تئن في نير استعمارها مآت الملايين من البشر تأتي لمناصرة الكرد وتمونهم بالمال والعتاد!!

(يقول الكاتب الالماني داجوبرت في كتابه المترجم الى العربية بعنوان «مصطفى كمال: المثل الاعلى»:

ومن المؤكد ان لا يدري الشيوعية كانت تلعب من وراء ستار، وزادت الاضطرابات الى حد خطري الاقاليم الشرقية، ولكن حركتهم قد قمعت بلا رافة ونشطت المحاكم الثورية فحكمت على عدد كبير في ارضروم وطرابزون وغيرهما لشنق او بالسجن - ص ٣٦٥، الا ان هذا رأي جديد في اسباب ثورات الكرد (الرجعية!!)

لنبتعد الان عن تنفيذ هذا الافتراء الذي لا يقوم على دليل من الواقع ولا المنطق ونتساءل:

من الذي ارغم الكرد على الاستعانة بالاجانب - اذا كانوا قد استعانوا بأحد؟ اليس هو جور الجيران والاقارب واضطهادهم وعدم اعترافهم لهم بحق الحياة؟ ثم اي شعب لم يعتمد على المساعدات ذاتها على مساعدة روسيا التي كانت العامل المهم في انتصارها. هذا على فرض ان الكرد كانوا قد استعانوا بالاجانب ولكن لم يقيم دليل على صحة هذا الفرض فهل كان يمكن اخماد تلك الثورات الهائلة الدامية لو كان وراءها الذهب الانكليزي والاسلحة الانكليزية كما يقولون؟ او هل كان يمكن قمعها لو لم تتعاون الدول بما فيها انكلترة على اخماد نارها.

الثورات الكردية كالثورات العربية وليدة شعور عام لأمة مجيدة

لقد اسدت الصحافة العربية الى الكرد جميلا يذكرونه لها ابد الدهر. قد يقال ان ما قام به العرب نحو الكرد ما هو الا احدي الوجائب المترتبة على شعوب العالم عامة والشعوب المستبعدة خاصة تجاه غيرها من الشعوب المضطهدة المناضلة في سبيل تحريرها، نعم قد يقال ذلك وهذا هو الصواب ولكن اين هم الذين يقومون بهذا الواجب؟

أقرأ الفقرة الآتية المقتبسة من مجلة «اللطائف المصورة»: بعنوان «الكرد يثيرون مرة أخرى في سبيل استقلالهم»... ان امر الثورة الكردية قد استفحل وتركيا من جديد فاضطرت حكومة انقرة ان تجرد الجيوش الجرار لمقاتلة الكرد في معاقلم الجبلية. والشعب الكردي شعب قوي ذو بأس وصوله ينزع الى الحرية والاستقلال وقد ثار مرارا كثيرة في عهد السلطان عبد الحميد وثار ثورته الاخيرة سنة ١٩٢٥ ولكن جيوش انقرة تمكنت من قمع تلك الثورة... ونشط الكرد ثانية للمطالبة

بحقوقهم وشاع ان للكولونيل لورانس الانكليزي يداً في اشعال نار هذه الثورة وانه موجود مع الكرد للثائرين ينظم حركاتهم الى ان المصادر الرسمية كذبت هذه الاشاعة». هذا هو المثال لما يجب ان يكون موقف الشعوب تجاه كفاح غيرها التحرري.

انتهينا الان من بيان موجز لما كانت لها عليه العلاقات بين الشعبين العربي والكرد منذ البداية الى اليوم واننا نعترف ان البحث ناقص في كثير من نواحيه نقصا بارزا، ولكن ضيق المجال، واستعجال الامر وشرف الغاية جعلنا نصرف النظر عن اكمال هذه النواقص. ولا سيما ونحن نريد تأليف كتابا عن العلاقات المتشابكة والصلات المتداخلة التي تربط هذين الشعبين العريقين وانما

للحقوق التاريخية بين الشعبين المسلمين المتجاورين، وللضرب على ايدي المستعمرين المستفيدين من تطاحن الامم الضعيفة فيما بينها، وبغية تاسيس جبهة شرقية ضد الاستعمار- مجلة الشرق الادنى» ولكن هذه الدعوان المخلصة الصادقة لم تجد من زعماء الحكومة التركية آذانا صاغية اذ كيف يسمعون نصح العرب وهم يبذلون الجهود الجبارة لارغام الشعب التركي على بغض العرب وكره ثقافتهم وازدراء دينهم، وكانت صحفهم تشن الحملات العشواء على الثقافة الاسلامية والعنصر العربي لا لسبب الا لان الشعب العربي كان قد استيقظ وثار ضد طغيانه ولم يعد يطبق رؤية المجازر البشرية تقام في شوارع مدنه الكبرى ولم يعد يستطيع مشاهدة جثث ابنائه المدلاة على حبال المشانق.

نعم كان الشعب العربي قد سقى شجرة الحرية من دم المهج ما يكفي لانماها افراد ان يتطف الثمرة.

**آن للعالم الخارجي ان يسمع
انين شعب مضطهد وقد
ملأ المستعمر الظالم العالم
صياحا وضجيجا**

وللحرية الحمراء باب بكل يد مضربة تدق

لم تقتصر مساعدة العرب للكرد في هذا الدور على الرغبة في التوفيق بين الكرد وزعماء الحكومة التركية بل تجاوزت الى الدفاع على الكرد وقضيتهم ورد مزاعم الحكومة التركية وتفنيد افتراءاتها، ولا يمكن تقدير اهمية هذه المساعدات بجميع آلات الحرب الهمجية، والمجهزة باحدث وسائل الدعاية العصرية وهو اعزل تقريبا. ضرب عليه العدو نطاقا من الرقابة لا يستطيع معه ايصال صوت شكواه الى العالم الخارجي.. وآن للعالم الخارجي ان يسمع انين شعب مضطهد وقد ملأ المستعمر الظالم العالم صياحا وضجيجا ودعاية وكذبا!

وانكار عنصريتهم وترك ثقافتهم فقاموا يدافعون عن الحقوق المقدسة التمس ساعدوا الاتراك في الدفاع عنها. ثم أليس اجدر وانفع للشعبين التركي والكردي وللانسانية جمعاء ان يعيش هذان الشعبان في سلام ووثام كما عاشا طيلة قرون عديدة؟

نعم ان من مصالح الشعبين ان يتفاهما ويتصالحا ويقر كل منهما لصاحبه بما يريده لنفسه من الحقوق فيتعاونوا في اعلاء شأن الوطن واسعاد الشعبين؟ اجل ان هذا هو الصراط السوي، ولكن الذين تعلقوا بحبال الامال والمطامح الاستعمارية ومشوا وراء تطبيق النظريات السقيمة البالية، المستغلون للوضع والمستفيدون منه العائشون من ورائه لا يريدون هذا الحل ولا يقبلون عن سياستهم القومية الهوجاء بديلا، اذ يستحميل عليهم التفكير في غير نطاق الاستعمار والاستغلال فيتمسكون به ويقصدونه في جميع تصرفاتهم تجاه طبقات شعبهم وتجاه الشعوب الاخرى، تلك هي القومية بمعناها القديم وفي

نطاقها الضيق.. ولكنك هل تظن ان هذه الافكار البالية هي وليدة تفكير الشعب التركي؟ وهل ان الدعايات السيئة ضد كل ما هو رأي الشعب في العرب والاسلام؟ هل تظن ان ما تبذره الحكومة من بذور البغضاء والكراهية بين الشعوب يجد بيئة صالحة في اذهان الجماهير التركية؟ هل تظن ذلك؟ ان هذا هو الغلط بعينه فالجماهير لا تعتقد ولا تستطيع ان تتصور الفوارق العنصرية والميزات الجنسية التي تخلقها عقلية هؤلاء الحكام. انها لا تستطيع فهم نظريات العداء المتوراث بين الشعوب وتفريق الاحساس الى محنطة وراقية وتقسم الدماء الى نقية وغير نقية. اجل لا تفقه الجماهير مدلوله هذه الكلمات السحرية التي ان هي الا مخدرات جديدة تستعمل لاستغلال الشعوب

قصدا الان الى بحث موجز عن ماض هذه العلاقات بغية تنظيمها وتقويتها للاستفادة منها في المستقبل.

لا عداء بين الشعوب

قبل ان نبدأ ببيان رأينا حول تنظيم العلاقات الكردية-العربية يجب ان ننبه القراء الى ما قد يقعون فيه من الخطأ قد يظن البعض من قراءته لما سبق وصفه من الحوادث اننا نضمّر الشر للشعب التركي النبيل ونريد معاداته، ولكن حاشا ان نكون في هذه الدركة من الجهل والضلال، وحاشا للتعصب الاعمى ان يسوقنا الى هذا الرأي الخاطئ فما الحوادث القاسية التي سبق ذكرها الا نضال شعب مضطهد ضد حكومة جائزة لا تعترف له بحق الحياة، اما الشعب التركي النبيل الذي تربطنا واياه روابط تاريخية وثقافية واشجة والذي تقام كل هذه المظالم باسمه وتحت ستار مصالحه! فلا يتحمل في نظرنا اكثر من مسؤولية الحبل في حادثة الشنق، واننا نتألم

اقتحمت الاهوال وركبت الاخطاء
لتحيا حياة حرة سعيدة أو
تموت موتا شريفا خالدا

لما وصلته حالته من البؤس والشقاء في ظل الدكتاتورية الكمالية حد التألم ونحن له كل عطف واخلاص ونتمنى له الخير والسعادة، لاننا نعتقد تمام الاعتقاد بان الشعب الذي يستعمل الحكام الظالمون اسمه ومصالحه ستارا لمظالمهم هو ادعى الى الرحمة واجدر بالشفقة، من الشعب المظلوم، ونعتقد ايضا، بانه ليس في صالح الشعب التركي بشيء معادة الكرد او العرب او اي شعب من الشعوب.. واي فائدة تجنيها الجماهير التركية من التتكيل بالشعب الكردي وحرقت مئات القرى والبلدان بسكانها الآمنين.. وقتل آلاف الابرياء، واجبار عشرات الالوف من الكرد على الهجرة وترك الاوطان الى اقاصي البلاد التركية حفاة عراة في وقت الشتاء وفصل الثلوج الجارفة لا لسبب الا لانهم يرو داعيا لتبديل لغتهم الاصلية

وعنصريتهم لان هذا الاحتفاظ لا يضر بمصلحة شعب من شعوب بل يفيد وينفعه لاننا نعتقد ان مصلحة الشعوب هي واحدة في كل حالة ولذا فعليها ان تتعاون فيما بينها في سبيل الوصول الى اهدافها المشتركة، فالکرد اصداق العرب وشركاؤهم في المحنة، كلاهما يشكو داء واحدا، وكلاهما يتطلب علاجا واحدا.. اذن فنحن رفاق في طريقنا الى الانعتاق.. فلنكتاف ولنقفاهم ونأزر اكثر ما نحن الان فليتآخ الشعبان الكردي والعربي ولنعمل لذلك بكل ما لدينا من القوة ولننظم جهودنا لمناضلة الاستعمار مهما كان نوعه وشكله ولنكافح في سبيل اهدافنا المشتركة.

التعصب القومي الاعمى

وقبل ان نبين القاعدة التي نقترحها لتكون اساسا لتعاون الشعبين الكردي والعربي يجب ان نحذر الشعبين وخاصة المتنورين منهما عاقبة التعصب القومي الاعمى، نقول المتنورين خاصة لان الجماهير،

كما اسلفنا، لا تدرك من هذه الخيالات شيئا، اجل، فان على المثقفين، من كردي وعرب، ليس تجنب التعصب القومي والعنصري الاعمى فقط، بل ومحاربة نظرياتها الهدامة التي يبثها المغرضون للتفريق ما بين ابناء القطر والواحدة ومعاداة الشعوب الاخرى، لا لان هذه النظريات لا تقوم على اساس من العلم والعقل فحسب بل لانها من الاسباب المهمة في بث روح الكراهية بين الشعوب واثارة الحروب والقتال فيما بينها، علينا مكافحة هذه الاراء العنصرية السقيمة، بصورة خاصة في الوقت الحاضر، لان هناك دولا استعمارية تخدر شعوبها وتسوقها الى الحرب والاستعمار من جهة، ويضعف بها وحدة الشعوب الضعيفة وتكاتفها في صد الاستعمار من الجهة الثانية.

واستثمارها، انها لا تعلم عن هذه التعابير شيئا حتى ولو حفظتها عن ظهر قلب بنتيجة التلقين المستمر والدعاية الدائمة.

تآخي الكرد والعرب

لنأتي الى بيان كيفية تنظيم العلاقات الكردية-العربية في المستقبل. تكلمنا سابقا عن الروابط التاريخية والثقافية والجوارية التي تصل ما بين الكرد والعرب وعلمنا ان العلاقات بين هذين الشعبين كانت ودية للغاية في جميع ادوارها، والان اعتمادا على ما كان بيننا في الماضي من علاقات وما يجمعنا في المستقبل من وحدة الهدف والغاية علينا تنظيم جهودنا بصورة تأتي بأحسن الثمار في صالح الشعبين المتآخين.

ان الشعب الكردي، كالشعب العربي، شعب مجزأ الاوصال مشتت الكلمة، وهو كالعرب يناضل في سبيل حقوقه المقدسة، ويسعى للتعاون ان يساهم في بناء المدنية العالمية

كما قد يساهم في بناء المدنية الاسلامية في السابق، ان الكرد كالعرب يسعون وراء غاية شريفة يسعى اليها كل انسان ذي مروءة وشرف. وان الثورات الكردية كالثورات العربية وليدة شعور عام لامة حية اقتحمت الاهوال وركبت الاخطار، لحيا حياة حرة او تموت سعيدة او تموت موتا شريفا خالدا، اننا نريد ان نعامل على قدم المساواة، لا نريد ان نكون اسبيادا ولا عبيدا، لا نريد ان نكون تحت الشعوب ولا فوقها وانما نريد ان نكون نعمل معها في سبيل الانسانية واسعادها، اننا نناضل لكي نستبدل الحرب بيننا وبين حكامنا بالسلم على قدم المساواة وحتى يحل الحب والوئام محل الحقد والكراهية في القلوب.

ان الكرد كاخوانهم العرب يريدون الانعتاق من قيود الذل والعبودية.. يريدون الاحتفاظ بلغتهم وثقافتهم

نريد ان نعامل على قدم
المساواة، لا نريد ان نكون
اسبيادا ولا «عبيدا»

القاعدة الذهبية

اما القاعدة الاساسية التي يجب ان تبني عليها العلاقات، ليس بين الشعبين الكردي والعربي فحسب، بل بين الشعوب الارض قاطبة والتي بدونها يكون السلام العالمي، وتآخي الشعوب وتعاونها تعابير جوفاء سخيفة، هي (اعتراف كل شعب للآخر بحقه في الاستقلال، استقلالا فعليا لا سوريا، ضمن حدوده الطبيعية وبسيادته التامة في ادارة جميع شؤونه الخاصة والعامة، وتنظيم العلاقات بين الشعوب تنظيما اختباريا يكون على اساس من الحرية والمساواة وتقديم الشعب الواحد للآخر جميع المساعدات المستطاعة لتحسين حالتها الاقتصادية وتنمية ثقافتها الخاصة حتى يستطيع المساهمة في اشادة صرح المدنية العالمية وتحقيق الديمقراطية الشاملة». تلك هي القاعدة الذهبية التي يجب ان تعترف بها الحكومات، وتسعى لتحقيقها

الشعوب فيما اذا ارادت احلال الوئام والسلام محل الحروب والمخاصمة، وشاءت القضاء على النظام الاستغلالي الذي تأن في نيره الشعوب المستعمرة والمستعمرة على حد سواء. وعلى هذه القاعدة العادلة وحدها تستطيع الشعوب المستعمرة ان تنشأ جبهتها المتحدة ضد الاستعمار، اجل، فان هذه القاعدة هي وحدها كفيلة بتضامن العربي والكردي والتركي والفارسي وتكافتهم في صد الاستعمار ومكافحة الاستغلال.

تلك هي السياسة التي تخص الشعبين الكردي والعربي بصورة عامة وما يجب ان يكون وضع الواحدة تجاه الاخر. اما السياسة الراهنة التي تفرضها ظروف العلاقات الكردية- العربية بصفقتها عنصريين مهمين من

عناصر الدولة العراقية، والتي يحتملها ولائنا الدستور العراقي، واخلاصنا للوطن العراقي العزيز، فهي السعي لتوثيق روابط الاخوة والصداقة بين العناصر العراقية المختلفة ومحاربة كل ما يشم منه رائحة التفرقة.

اما مطالب الجماهير الكردية- فمع اننا لسنا بصدد بيان ذلك- ولكن لا بأس من ان نقول انها لا تختلف عن مطالب الجماهير العراقية عامة- من وجوب القيام باصلاح اقتصادي لتحسين حالة الفلاح والعمال ورفع مستوى معيشة الاهالي، وضرورة مكافحة الجهل والفقر والامراض على نطاق واسع- الا فيما يخص التثقيف فان الكرد مع اعجابهم الشديد بالثقافة العربية واهتمامهم بها يريدون تنمية ثقافتهم الخاصة ولا يتسنى ذلك الا اذا

اصبحت اللغة الكردية لغة المدارس والدوائر في المناطق التي يسكنها الكرد، وليس هذا المطلب العادل المشروع الذي يؤيده الدستور العراقي وتقتضيه مصلحة الشعبين

العربي والكردي الا طلب تطبيق قانون اللغات المحلية تطبيقا شاملا وتشجيع آداب اللغة الكردية من قبل وزارة المعارف.

وأملنا كبير بان وزارة الانقلاب الانقلاب ستجيب هذا الطلب الذي طالما وعدت باجابتها الوزارات السابقة المتوالية.

وفي الختام ندعو الشعبين العربي والكردي الى التعاون والتآخي والسير معا في مناضلة الاستعمار والاستقلال فهما رفاق في طريقهما الى التحرر... (١) قرار المحاكم الاستقلالية المنشور في وقته في اعداد من جريدة (الوقت) التركية.

ندعو الشعبين العربي والكردي الى التعاون والتآخي والسير معا في مناضلة الاستعمار والاستقلال



د.كمال فؤاد:

ابراهيم أحمد.. ذكرى عطرة

لهم شهرة خارج بلادهم، وذلك لان كثيراً من الكتاب والصحفيين الذين زاروا كردستان أيام ثورة أيلول (١٩٦١-١٩٧٥) قد تحدثوا عن دوره كقائدٍ سياسي وكشخصية ثقافية واسعة الافق. مثل: دانا آدم شमित (الأمريكي)، وديفيد آدمس وديرك كنان (الانكليزيان)، وهار الدسون (الايسلندي)، وهينر بشرل (النمساوي)، ومدام لوسي (الاطالية)، وايرك رولوي (الفرنسي) وغيرهم الكثير الذين زاروا كردستان والتقوا الاستاذ ابراهيم احمد قد اكدوا هذه الحقيقة.

البروفيسورة (جويس بلاو) في كتابها (مذكرات في كردستان) الذي اصدرته عام (١٩٨٤) في باريس ترجمت القصة القصيرة (خازي) للاستاذ ابراهيم أحمد والتي

في الحقيقة كان من المقرر والمقترح ان يخصص مقالتي هذا للبحث عن نصوص ادب الاستاذ ابراهيم احمد من الناحية اللغوية، ولا شك ان مثل هذا البحث غاية في الاهمية وضروري ايضاً، ولكنه لا يصلح لاجتماع موسع مثل اجتماعنا هذا. ولكنني اقول بهذا الصدد ان لغة الاستاذ ابراهيم احمد في الشكل هي لغة صافية ونقية وبسيطة في آن واحد، يستسيغها ويفهمها القارئ ذو الثقافة المتوسطة. والى جانب سهولة فهمها كان تقليدها صعباً خاصة من ناحية مضمون أدبه. وفي مجالات الادب والسياسة، كان موضوعياً وعملياً وتقديمياً وخلاصة القول ان أدبه هو ادب ثقافي ثوري حضاري.

الاستاذ ابراهيم احمد من السياسيين والكتاب الذين

١٩٧٢ في جزأين كل واحد منهما يقع في ٢٥٠ صفحة مخطوطة.

زيان وخه بات (الحياة والنضال) كتب عام ١٩٦١ في ٧٦٠ صفحة مخطوطة.

وفي هذه الصفحات الأربع في الانترنت، مجموعة معلومات مفيدة جديدة، مع بعض اخطاء في ترجمة اسماء المنتجات الادبية، واطفاء لم تقلل من قيمة الكتاب. ولم يحظ اي نتاج ادبي من نتاجاته بالاهتمام والرعاية كرواية – (مخاض الشعب) والتي نشرت في سنة ١٩٧٢ في بغداد حيث تمت ترجمتها الى اللغة الفارسية من قبل محمد القازي واحمد القازي، في عام ١٩٨٠. وفي عام ١٩٩٤ ترجمت الى الفرنسية ونشرت في نفس السنة وفي السنة نفسها ترجمت الى التركية ثم نشرت.

وفي كل الطبعات حول شخصية الاستاذ ابراهيم احمد كتبت نبذة مختصرة عنه.

ونرى الاستاذ

المرحوم ابراهيم احمد،

كما اشتهر في كردستان وينظر اليه بتقدير واحترام، الحال نفسه ينظر اليه في العالم الخارجي لشخصيته ونتاجاته و نضاله السياسي وهو شخصية معروفة على المستوى الاقليمي والوطني وحتى العالمي، وهذا اساس الفخر والاعتزاز لعائلته ورفاقه وشعبه ووطنه.

والاستقبال الضخم الذي قامت به الجماهير في كردستان و في يوم اعادة جثمانه الى ارض الوطن وارسال الاف من البرقيات ورسائل التعازي بمناسبة وفاته الى العائلة الكريمة للمرحوم دليل آخر لهذه الحقيقة.

* عن صحيفة (الاتحاد) البغدادية ٢٠١٣- ترجمة:

شازاد كريم

اصدرها عام (١٩٤٣) الى اللغة الفرنسية مع مقدمة عن حياته واعماله.

و(لورا شريدر) في كتابها (أغنية حب وحرية للشعب الكردي) كتبت سنة ١٩٩٣ باللغة الايطالية ترجمت نشيد (من ثيشمة رطبة ي كردستانم - انا بيشمرکه كردستان) الى اللغة الايطالية، وجدير بالذكر ان مقدمة هذا الكتاب كتبت من قبل الاستاذ ابراهيم احمد، وفي نهاية الكتاب ذكر لحياة واعمال الكاتب.

د.عزالدين مصطفى رسول في أطروحته للدكتوراه المكتوبة باللغة الروسية بأسم (الواقعية في الادب الكردي) ثم ترجمت الى اللغة العربية ونشرت ككتاب في بيروت عام (١٩٦٣) ذكر اعمال ابراهيم احمد كنموذج للادب الواقعي الكردي.

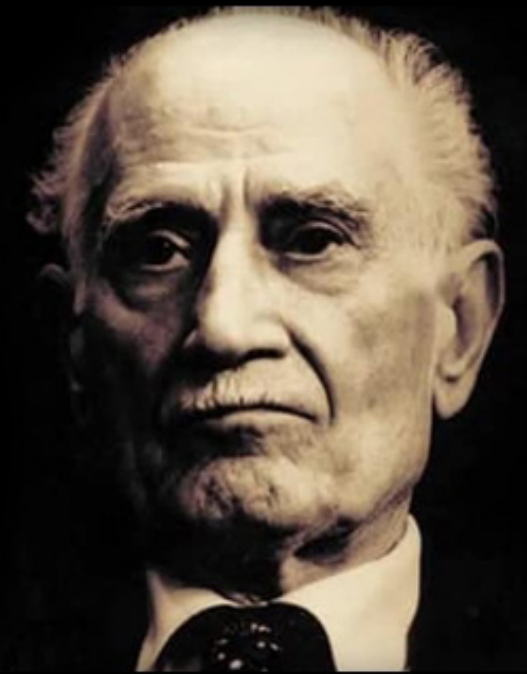
د.مارف خزندار في كتابه (حول الادب الكردي) والذي أصدره باللغة الروسية في موسكو عام (١٩٦٧) خصص بعض الصفحات وكتب د.كمال فؤاد في كتابه باللغة الالمانية

عن (المخطوطات الكردية) نشر في عام ١٩٧٠ في مدينة فيزيادان من قبل (هيئة البحث عن المخطوطات الشرقية) وتحدث بشكل اكثر عن حياة واعمال الاستاذ ابراهيم احمد وقد نشر مقالا من اربع صفحات على الانترنت في يوم ٢٠٠٠/٤/٢٣ تحت عنوان :-

The political and literary life of Ibrahim Ahmad. (الحياة السياسية والادبية لابراهيم احمد) استفاد كاتبه بشكل كبير من الكتاب المذكور، مع معلومات جديدة عن بعض اعمال الاستاذ ابراهيم احمد لم ينشر بعد منها :

ثاوات و ناثوميدي (الرجاء والياس) كتب عام ١٩٣٣ في ٥٥٠ صفحة ما زالت مخطوطة.

هزره كاري وهزاراري (المراهقة والفقر) * كتب عام



د. فائق بطي

ابراهيم أحمد صحفيا

باعتباره سكرتير عام الحزب وتعرض الى الملاحقة في عام ١٩٦٠ وقدم الى المحاكمة على اثر نشره مقالا في ١٩ تشرين الاول من العام المذكور بعنوان «الامة الكردية والمادة الثانية من الدستور» امام المجلس العرفي العسكري الثاني. وبعد محاكمة صورية، اطلق سراحه من التوقيف، وواصل نشاطه السياسي والصحفي، ثم اصدر جريدة (کردستان) باللغة الكردية عام ١٩٦١ الا انها لم يصدر منها سوى خمسة اعداد فقط.

من مقالاته المهمة والمؤثرة في الصحافة، الافتتاحية التي كتبها عن حقوق الكرد والمادة الثالثة من الدستور التي تنص على ان العرب والكرد شركاء في هذا الوطن في حين ان المادة الثانية تنص على ان العراق جزء من الامة العربية، فاكد فيه بان العراق العربي جزء من الامة العربية اما الشعب الكردي فليس جزء من الامة العربية وكذلك كردستان ليست جزء من الوطن العربي بل ان الكرد في العراق هم جزء من الامة الكردية وكردستان العراق هي جزء من وطن الامة الكردية، مما عرضه الى المحاكمة بحجة اثارة التفرقة في صفوف الشعب العراقي.

كان ابراهيم احمد صاحب امتياز جريدة (گهلاويژ)، واحداً من الرواد الاوائل في الصحافة الكردية وخصوصا السياسية والفكرية، اذ كان شاعراً وقاصاً وسياسياً ساهم منذ بدء حياته في الحركة الوطنية العراقية والكردية. ولد في السليمانية عام ١٩١٤ وانهى تحصيله الثانوي وكلية الحقوق في بغداد عام ١٩٤٠.

بدأ حياته الصحفية محرراً رئيسياً في مجلة «يادكاري لاوان» ونشر عدة مقالات وقصائد قبل ان يصدر مجلة «كه لاويژ». شغل منصب حاكم اربيل لمدة سنتين عام ١٩٤٢ الا انه ترك الوظيفة ليتفرغ الى العمل الصحفي ويقاوم العهد الملكي حيث تعرض الى الاعتقال والمطاردة المتواصلة من قبل سلطات الحكم الرجعي وحكم عليه بالسجن لسنتين عام ١٩٤٩ لنشاطه السياسي بعيد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في مدينة كركوك.

قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اصدر مع لفييف من مثقفي كركوك مجلة «شه فق»، وبعد الثورة اصدر جريدة (خبات) الصحيفة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني

وباقات متقاربة حتى بلغ اعدادها ١٠٥ بعد عشر سنوات من عمرها، تولى اصدارها في بغداد الكاتب والسياسي الكردي المعروف ابراهيم احمد، يساعده في التحرير علاء الدين السجادي، والذي كان مدير ادارتها ومسؤولها المالي ومحررها الاول وله دور كبير في ديمومة صدورها وتطورها واستقطاب اقلام المؤرخين والادباء وكبار شعراء تلك الفترة، صدر عددها الاول في كانون الاول ١٩٣٩ وجاء في الافتتاحية:

كلمة الى القراء:

استطعت بمساعدة الاصدقاء والاخوان ان اقدم لكم العدد الاول من (غلاويث) وامني ان تنال رضاكم وان تستقر في قلوبكم وبالا اعتماد على الله وبمساعدتكم استطعنا ان نصل الى اصدار هذا العدد، وسوف نسير في طريق النور والاضاءة

والعلم الذي اردتموها انتم ان تكون بهذا الشكل. تحتوي المجلة على قضايا ادبية وثقافية وحياة الكرد والمحافظات على ادبيات الكرد.. وختم الرسالة بالقول: ..«لذا نأمل ان تكون (غلاويث) طيبة في نفوسكم لانها جاءت من ضمائركم وان تعطي للشعراء الكرد المزيد من اجل الحرية والله الموفق.

كما احتوى العدد البكر على المقالات والابواب التالية:

- ادب اللغة الكردية بقلم محمد امين زكي.
- البداية بقلم توفيق وهبي حول اصل اللغة الكردية ونشرت متسلسلة في الاعداد اللاحقة.
- مقال بقلم رفيق حلمي - الصليبيون يدخلون

ومن المقالات المهمة ايضا، وبمساهمة من عدد من الحقوقيين والسياسيين الكرد، ما جاء في الرد على جريدة (الثورة) لصاحبها يونس الطائي ضد الدعوة التي دعت الى صهر القومية الكردية في بودقة القومية العربية بقلم كلوفيس مقصود العنصري العربي المعروف انذاك، فصدر قرار من حكومة عبد الكريم قاسم باعتقال ابراهيم احمد واغلاق صحيفة (خه بات).

بعد اندلاع ثورة ايلول عام ١٩٦١ في جبال ومدن كردستان العراق، التحق كقائد حزبي مسؤول عن التشكيلات المسلحة (البيشمركة) وأسس مقرات السرايا والافواج والمكتب السياسي في الجبل، وقام بتأسيس المطبعة هناك واصدر الصحف السرية وانشأ اذاعة خاصة بالثورة طيلة فترة الثورة.

افتتح ابراهيم احمد نتاجه الادبي بكتابة القصص باللغة الكردية منذ عام ١٩٣٣ وكانت

تلك المساهمة رائدة في تاريخ الادب الكردي حيث نشر مجموعة من القصائد والقصص بعنوان «ذكريات الشباب» في بغداد عام ١٩٣٣ ثم واصل النشر في اصدار عدد من الكتب، منها كتاب «الكرد والعرب» سنة ١٩٣٧، وكتاب «شقاء الناس» عام ١٩٧٢ وغيرها من المؤلفات. توفي عام ٢٠٠٠.

غلاويث (نجمة الصباح)

مجلة ادبية علمية ثقافية شهرية بـ ٦٤ صفحة متوسطة الحجم اعتبرت من ارقى واهم مجلة تصدر في تلك الفترة بعد صدور عدد لا بأس به من الصحف والمجلات الكردية الاخرى، وخصوصا انها كانت منتظمة الصدور

ترك وظيفة الحاكم وتفرغ للعمل الصحفي

من الادباء ولعبت دورها في تطوير مستوى الادب الكردي ونشر نتاج الادب وتعريف القراء بانتاج الادبي العالمي. وفي لقاء مع علاء الدين سجادي اجرته جريدة التآخي في عددها المرقم ١٤٤٩ في الاول من تشرين الاول ١٩٧٣ قال سجادي:

«.. كنا نطبع من الجريدة ١٠٠٠ نسخة فقط وكان القراء الذين كانوا ينتظرون صدورها، يتلففونها بكل لهفة وشوق حتى انهم كانوا يجتمعون في المدن الكردية امام دوائر البريد يوم وصولها او يراجعون مقر ادارتها في بغداد للحصول على نسخة منها في اول يوم صدورها».

ويقول صالح الحيدري في مقال له نشر ضمن مختارات من مذكراته

في العدد ٧ كانون

الاول ١٩٩٢ من جريدة

(الاتحاد) التابعة للاتحاد

الوطني الكردستاني: «...»

ان صدور مجلة (غلاويژ

-نجمة الصباح) من

قبل الاستاذين ابراهيم

احمد المحامي وعلاء الدين سجادي عام ١٩٢٩، ونشرها لمقالات وبحوث متنوعة، معادية للفاشية، ودعوتها للديمقراطية قد قدم «خدمة كبيرة جدا في مجال مكافحة الدعايات الفاشية - الهتلرية في كردستان وتأثيرها على الشعب الكردي بحيث غدت حقيقة، لسان الحال التقدمي الحقيقي لجميع القادة والزعماء والقوى التقدمية في الحركة القومية التحررية للشعب الكردي في العراق، ان مجلة (غلاويژ) قد هيأت الظروف والجو المناسب لتأسيس حزب هبوا السياسي في كردستان العراق..

* (الموسوعة الصحفية الكردية في العراق) ٢٠١٢

كردستان مترجم عن الفرنسية.

- حدث في كردستان.

- قصيدة عن الجمال للشاعر المعروف عبد الله كوران.

- قصيدة مطولة للشاعر محمد شاكر فتاح يصف فيها

ناحية المزوري في محافظة دهوك.

- قصيدة مترجمة للشاعر الانكليزي ت. مور.

- حياة الحب لجبران خليل جبران.

- مقال مطول عن صلاح الدين الايوبي.

- باب نوادر وتفكهة.

- مقال عن الحرب بين السوفييت وفلندا.

- باب هل تعلم.

- قصة الشهر بعنوان

الرجل القوي بتوقيع (أ).

(ع).

وكانت الاعداد

اللاحقة تتسع لاقلام

جديدة في مختلف

ميادين الادب والتراث

والمعرفة، وساهم فيها،

صالح قفطان، بيره ميرد، حامد فرج، توفيق وهبي، عبد الله كوران، محمد امين زكي، علي مدهوش، بابا الشيخ علي، شكري فضلي، الشاعر فائق بي كه س، علي كمال، رمزي قزاز، د. ابراهيم حلمي، الشيخ محمد خال، مصطفى نعمة الله، وكان عدد الصفحات في بعض الاعداد يتجاوز الثمانين صفحة.

اغلقتها السلطات الرجعية بعد صدور العدد ١٠٥ لسنيتها

العاشرة في آب ١٩٤٩.

قال عنها الدكتور عز الدين مصطفى رسول في كتابه

«الواقعية في الادب الكردي» المطبوع في بيروت ١٩٦١

بانها «خدمت الادب واللغة الكردية خدمة كبيرة وجمعت

على صفحاتها كتابا من مختلف الاتجاهات وربت جيلا



* علي حسين

ابراهيم أحمد والنضال من أجل عراق حر ومزدهر

مؤمننا بان اعداء العراق لايفرقون بين عربي وكرد
وان الحرية والديمقراطية هي حق للعراقيين
بكل اطيافهم، فأعداء القضية العراقية هم أعداؤه
وأصدقاء العراقيين هم اصدقاؤه، وهي معادلة
بسيطة لا تحتاج الى بعد فلسفي ولا تقبل التأويل.
لقد أجمع معظم الذين رافقوا الراحل على ان
ابراهيم احمد كان مناضلا من طراز خاص سمات
قيادية يتسم بها وأجمعوا على تواضعه وبساطة
عيشه، ولم يتنصل من المسؤولية يوماً، ولم يدع
العصمة وإنما اثناء العمل الطويل الدؤوب كانت
احتمالات الخطأ والصواب واردة، لقد ساهم في
نضال الشعب العراقي ضد الحكم الملكي في سبيل

منذ البواكير الاولى لحياته اختار ابراهيم احمد
قضية شعبه لتكون البوصلة التي يهتدي بها في
مسيرة حياته النضالية، وكل ما يحيط به يضعه
في ميزان المعادلة التي احد طرفيها نضال الشعب
الكردى بشكل خاص من اجل الحصول على
حقوقه القومية ونضال الشعب العراقي بشكل عام
والذي كان ابراهيم احمد احد ابرز المدافعين عن
القضية العراقية وواحد من المناضلين الصليبين
الذين نذروا حياتهم في سبيل الحرية والعدالة
الاجتماعية لكل ابناء الشعب عربا وكرداً واقليات
اخرى حتى اعتبره كتاب سيرته بانه الرجل الذي
سعى الى ارساء اواصر التاخي بين العرب والكرد

سعى الى ارساء اواصر التاخي بين العرب والكرد

وقاد المظاهرات في سبيل حرية الشعب العراقي. اصبح عضوا في الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٧ ليواصل مسيرته السياسية فيصبح عام ١٩٥٣ امينا عاما للحزب.. ورئيس تحرير لجريدة الحزب (خه بات).

في عام ١٩٦٠ حكم عليه بالسجن بسبب مقالته التي نشرها في صحيفة خه بات وانتقد فيها موقف الحكومة من الكرد.. في عام ١٩٦١ توجه الى السليمانية ليلتحق بالحركة الكردية المسلحة التي تأسست في نفس العام.

مارس العمل السياسي داخل الحركة الكردية حتى عام ١٩٧٥ حيث سافر لاجئا الى بريطانيا وعاش فيها معظم سنوات حياته التالية الى ان توفي عام ٢٠٠٠ في احدى مستشفيات بريطانيا عن عمر ناهز الثامنة والستين.

تلك صور من حياة هذا المناضل الفذ الذي عاش حياة ملؤها الأمل والتجدد، والنضال من اجل عراق حر ومزدهر.

ان يتحرر العراق من جنوبه الى شماله من قبضة المستعمرين والرجعيين وكان ينتصر دوما لقضية المضطهدين ويدافع عن حقهم في العيش بكرامة وقد استطاع بشخصيته الكارزمية ان يحتل مكانة مرموقة في قلوب العراقيين ليصبح رمزا خالداً لنضال هذا الشعب بعربه وكرده.

ولد ابراهيم احمد عام ١٩١٤ في مدينة السليمانية رحل الى بغداد لتلقي تعليمه الثانوي ثم ليلتحق بجامعة بغداد حيث تخرج عام ١٩٣٧ من كلية الحقوق.. عين قاضياً عام ١٩٤٢ وخدم في مدينة اربيل ثم في حلبجة

عام ١٩٣٩ اسس مجلة (گلاويژر) وهي مجلة ادبية وكان هو الناشر ورئيس التحرير وقد نشر فيها كثيراً من قصائده وقصصه القصيره وترجماته ومقالاته.

في عام ١٩٤٤ ترك العمل الوظيفي ليتفرغ للعمل السياسي والثقافي.

في عام ١٩٤٩ صدر بحقه حكم بالسجن لكتابته مقالات ضد الحكم الملكي ليخرج من السجن الى الاقامة الجبرية في كركوك والتي استمرت لمدة عامين

شارك الراحل في معظم النشاطات السياسية

*صحيفة (المدى) ٢٠١٣

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



عادل الجبوري:

الوجود التركي في اقليم كردستان -العراق.. أرقام وحقائق صادمة

* الميادين نت

المتوسط والبعيد، في بلد طحنته الصراعات والحروب الداخلية والخارجية طيلة عقود من الزمن، وتجاذبته - وما زالت - الأجندات والمشاريع الدولية والإقليمية المتقاطعة مع بعضها البعض. وفقاً للصورة الإجمالية العامة، يمكن تحديد جملة أهداف للوجود التركي بطابعه السياسي والأمني

على امتداد أعوام طويلة، لم يتوقف الجدل والسجال في الأوساط والمحافل السياسية العراقية، وكذلك الخارجية المعنية بالشأن العراقي، بخصوص طبيعة الوجود التركي في شمال العراق ومبرراته وحجمه وأهدافه، وما يمكن أن يترتب عليه من آثار وتبعات على المدنيين

التمدد والسيطرة برّاً وبحراً على حد سواء، ومخطط «الوطن الأزرق» دليل واضح على ذلك. وما يُقصد به هو «الهيمنة على المنطقة الاقتصادية الخالصة على المياه الإقليمية المجاورة والجرف القاري لشرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه».

وتردد العديد من الأوساط التركية أن الرئيس إردوغان يضع هذا المخطط في قائمة أولويات سياساته الخارجية، ولا سيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في العام ٢٠١٦. يشير إلى ذلك الباحث في مركز دراسات تركيا التطبيقية في العاصمة الألمانية برلين، بالقول: «إنّ مفهوم الوطن الأزرق لم ينطلق إلا بعد محاولة الانقلاب ضد حكومة إردوغان في العام ٢٠١٦، إذ عمد الأخير إلى تشكيل تحالف

سياسي مع القوميين، وشرع في سياسة خارجية أكثر عدوانية، شهدت انخراط القوات المسلحة التركية في النزاعات من شمال العراق إلى ليبيا».

- حماية المكون

التركماني العراقي الذي

يتمركز ثقله الاجتماعي الأكبر في محافظة كركوك الغنية بالنفط المتنازع عليه بين العرب والكرد والتركمان. ترى أنقرة أن هذا الهدف مبرر، وهو في نظرها لا يختلف عن تبني إيران الدفاع عن المكون الشيعي أو تبني دول أخرى الدفاع عن المكون السني العربي.

ولا تتخرج الحكومة التركية عن التحدث بصراحة عن هذا الموضوع. وأكثر من ذلك، تعتبر أنها مسؤولة من الناحية الأخلاقية والإنسانية عن الوقوف إلى جانب المكون التركماني، علماً أنها تسعى إلى مد الخيوط مع كل العناوين والمسميات التي تمثل أو تدعي أنها تمثل أبناء المكون التركماني - اجتماعياً وسياسياً - وإن كانت تبدو في بعض الأحيان أقرب إلى المنتمين إلى المذهب

والعسكري والاجتماعي؛ جزء منها تصرح به أنقرة وتؤكد، وجزء آخر يقول به ويفترضه الآخرون، سواء من أصدقائها وحلفائها أو خصومها وأعدائها.

ومن هذه الأهداف:

- صون الأمن القومي التركي المهدد من قبل حزب العمال الكردستاني التركي المعارض (P.K.K)، الذي تتمركز معظم تشكيلاته العسكرية منذ أكثر من ٣ عقود في جبال قنديل، عند المثلث الحدودي العراقي - التركي - الإيراني. تمثل تلك المنطقة منطلقاً رئيسياً للحزب لتنفيذ عملياته العسكرية في العمق الجغرافي التركي، مستفيداً من جملة عوامل وظروف جغرافية وفنية ولوجستية وسياسية.

وبقدر ما كان حزب

العمال يتمدد ويتوسع، كانت تركيا تعمل باستمرار على توسيع نطاق وجودها، ليتجاوز المناطق الحدودية كثيراً، حتى إنه لم يبق مقتصرًا على الطابع العسكري المحدود، ليصل

إلى تخوم محافظة نينوى، ويكون بصورة معسكرات كبيرة تضم آلاف الجنود ومختلف الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، كما هو الحال مع معسكر زليكان في قضاء بعشيق التابع لمحافظة نينوى.

- السعي لاستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية

بعد ١٠٠ عام من انهيارها وزوالها، والمؤشرات على ذلك واضحة، من خلال سياسات التوسع في كل الاتجاهات، التي أخذ يتبناها الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، والتي تروج لها الأوساط والمحافل السياسية ووسائل الإعلام التركية بشكل كبير جداً.

وبينما يحرص إردوغان على تأكيد عدم وجود مطامع

توسعية لدى أنقرة في المنطقة، تستمر بلاده في محاولة

لتركيا 11 قاعدة عسكرية و 19 معسكرا في إقليم كردستان

ولا شك في أن العراق يعدّ في مقدمة الدول التي تضع تركيا نصب عينيها هدف التمدد فيها، إذ إنها تجد أن الكثير من العوامل والظروف والدوافع التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية تساعد وتساهم في ذلك.

وربما مع مرور الوقت، تتعدد وتتنوع أساليب ووسائل التدخل والوجود التركي في العراق، وهو ما يمثل مبعث قلق متزايد لدى أصدقاء أنقرة وحلفائها، ناهيك بخصوصيتها ومنافسيها وأعدائها، ولا سيما ما يتعلق بطبيعة وحجم وجودها العسكري والأمني الكبير في شمال العراق الخاضع لسلطة الأحزاب الكردية.

وتتحدث تقارير موثقة من مصادر استخباراتية عن

أن تركيا تمتلك ١١

قاعدة عسكرية رئيسية

في إقليم كردستان

العراق، إلى جانب ١٩

معسكراً أساسياً تابعاً

لها. وتتوزع تلك القواعد

والمعسكرات على مناطق

بامرني وشيلادزي

وباتوفان وكاني ماسي

وكيريز وسنكي وسيري وكوكبي وكومري وكوخي سبي

وسري زير ووادي زاخو والعمادية.

في العام ٢٠١٥، أي بعد حوالى عام على اجتياح

تنظيم «داعش» الإرهابي بعض مدن العراق، استحدثت

تركيا، بحسب التقارير، معسكرات إضافية جديدة في مدن

بعشيقه وصوران وقلعة جولان وزمار، وحوّلت معسكرها

في منطقة حرير جنوب أربيل إلى قاعدة عسكرية، وقامت

ببناء قاعدة سيدكان، وفتحت بضعة مقرات في مدينتي

ديانا وجومان القريبتين من جبال قنديل، من أجل

إحكام السيطرة على مناطق خنير وخواكورك وكيلاشين،

وبالتالي الاقتراب من مواقع تركز تشكيلات حزب العمال

الكردستاني.

السني أكثر من المنتمين إلى المذهب الشيعي القريبين من إيران.

وفي منتصف شهر تموز/يوليو ٢٠٢١، صرح السفير التركي في العراق علي رضا غوناي، خلال زيارة له إلى كركوك، قائلاً: «إنّ مدينة كركوك العراقية تركمانية»، وإنّ بلاده مهتمة بالمدينة وعازمة على مواصلة دعم التركمان المقيمين فيها، واصفاً إياهم بـ«الأترك العراقيين وأبناء جلدتنا».

- تحقيق التفوق الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، بما يتيح لتركيا أن تصبح لاعباً دولياً فاعلاً ومؤثراً، ليس في المعادلات الإقليمية فحسب، إنما في المعادلات الدولية أيضاً. هذا الهدف يتوافق ويتواءم مع هدف استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية.

ولعل الخلافات

والصدامات الحادة

بين أنقرة من جانب،

وعواصم عربية وإقليمية،

مثل القاهرة والرياض

وأبو ظبي، من جانب

آخر، يعكس بشكل أو

بآخر طبيعة الطموحات

التركية المتنامية وجوهرها، والنزعة الواضحة إلى التوسع

والهيمنة والنفوذ في شتى الاتجاهات.

إضافةً إلى ذلك، إن تأسيس منظمة الدول التركية في

العام ٢٠٠٩ كتكتل اقتصادي إقليمي يضم مجموعة الدول

الناطقة باللغة التركية، وبرعاية أنقرة وإشرافها، يعكس

أيضاً جانباً من طموحات الأخيرة ومطامعها ونزعاتها.

ويدرك صنّاع القرار التركي وواضعو الاستراتيجيات

البعيدة المدى أن تركيا لن تتمكن من تسجيل حضورها

وفرض دورها المؤثر والمهيمن في الساحتين الإقليمية

والدولية الأوسع، من دون تحقيق قدر كبير من الهيمنة

على الدول المجاورة جغرافياً لها، ولا سيما تلك التي تعاني

أوضاعاً وظروفاً سياسية وأمنية واقتصادية مضطربة.

أنقرة ترى أن الاقتصاد يمثل أحد أهم وأبرز مرتكزات وأسس التوسع والتمدد

سورخ وبلكانة بنسبة ٢٠٪، فضلاً عن أنَّ الجزء الأكبر من أنبوب نفط الإقليم الذي يمتدّ إلى ميناء جيهان التركي يقع داخل الأراضي التركية، إذ يبلغ طوله ٨٩٦ كلم، ويبدأ من حقل خورملة جنوب أربيل، ويمتدّ داخل أراضي إقليم كردستان إلى مسافة ٢٢١ كلم، حتى منطقة فيشخابور قرب الحدود مع تركيا، ويقع ٦٧٥ كلم منه داخل الأراضي التركية، ويخضع لإشراف شركة «بوتاش» التركية التي تجني عوائد مالية كبيرة منه.

لا تعمل شركات النفط التركية وحدها في إقليم كردستان، فهناك عشرات الشركات المتخصصة في قطاعات البناء والإعمار والصناعات الغذائية والدوائية والكهربائية والألبسة والتقنيات الإلكترونية، والتي تشغل حيزاً في مجمل النشاط التجاري والاقتصادي في الإقليم وعموم العراق، فضلاً عن المصارف التركية وشركات تحويل الأموال.

من الطبيعي أن كل ذلك الثقل العسكري والاستخباراتي

والاقتصادي التركي يمكن أن يمتد إلى المشهد السياسي، بصورة مباشرة وغير مباشرة، ومن ثم يوفر لأنقرة هامشاً كبيراً للتأثير في صياغة المعادلات السياسية العراقية، وعلى نطاق أوسع المعادلات الإقليمية. وقد لاحت معالم ذلك التأثير وملامحه بدرجة أكبر خلال الشهور القلائل الماضية، وخصوصاً ما يتعلق بحراك الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وتبقى القضية الجوهرية والمهمة: هل يستطيع العراق كبح جماح الاندفاع التوسعي التركي تجاهه؟ وماذا عن تبعاته وآثاره وتداعياته المستقبلية؟

وثمة تساؤلات أخرى ملحة أيضاً تحمل بين طياتها وثناياها هواجس مقلقة.

ويُقدّر عدد العسكريين الأتراك (ضباط وجنود)، الموجودين في تلك القواعد والمعسكرات، بأكثر من ٧ آلاف عنصر يتحركون بمساحات جغرافية واسعة تصل إلى حوالي ١٠٠ كلم في عمق الأراضي العراقية.

وإضافةً إلى القواعد والمقرات العسكرية، ينشط جهاز الاستخبارات التركي (MIT) على نطاق واسع في إقليم كردستان. وبحسب التقارير، هناك ٤ مقرات رئيسية له في كل من العمادية وماتيفا وزاخو وكاراباسي في مركز مدينة دهوك.

وتتنوع مهام تلك المقرات الاستخباراتية، بحيث لا تقتصر على دعم الأعمال العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني وتعزيزها، إنما تمتدّ إلى العمل على ملفات

سياسية وغير سياسية أخرى، مستفيدة من علاقاتها الإيجابية مع بعض القوى والأحزاب والشخصيات العراقية، الكردية والتركمانية والعربية.

وبما أن أنقرة ترى أن الاقتصاد يمثل أحد أهم

وأبرز مرتكزات وأسس التوسع والتمدد، فإنها لم تكتف بتكريس وجودها العسكري والاستخباراتي في العراق وترسيخه، إنما راحت تعززه بحضور اقتصادي في مجال الاستثمارات النفطية، إذ يعمل عدد من شركات النفط التركية في ٨ حقول في إقليم كردستان.

ووفقاً لمصادر إعلام كردية، تملك شركة «جنل إنيرجي» حصصاً، وبنسب مختلفة، في البلوكات النفطية في الإقليم، فهي تملك ٢٥٪ في بلوك طاوكي، و٤٠٪ في بلوك بيربهر، و٤٠٪ في بلوك دهوك، و٤٤٪ في بلوك بناوي، و٤٤٪ في بلوك طقطق، و٧٥٪ في بلوك ميران، و٦٠٪ في بلوك جيا سورخ.

وتملك شركة «بيت أويل» أيضاً حصصاً في حقول جيا

لم تكتف أنقرة بتكريس وجودها العسكري والاستخباراتي ، إنما تعززه بحضور اقتصادي



ابراهيم العبادي:

التوافقية العراقية

التوافق ولا بد من الالتزام بهذه القاعدة حتى النهاية. فكرة التوافق هذه صارت حجر الزاوية في البناء السياسي العراقي، من يريد كسرها لابد ان يوجد بديلا عنها، والبديل المطروح هو الاغلبية الوطنية العابرة للطوائف والمكونات... حسنا ما هو عيب التوافق الذي صار مرفوضا اليوم؟ التوافق في الاصل نموذج من نماذج الديمقراطية التي صممت للاستجابة لمخاوف وتطلعات وطموحات القوى السياسية التي تعبر عن انتماءات ومصالح مكونات وجماعات قومية وأثنية وطائفية. لم يدر بخلد ايكهارت ارندت وهو (يخترع) هذا النموذج لفترة انتقالية، ان تصبح التوافقية صيغة

(لن اتوافق معكم)، بهذه العبارة الصريحة قضى زعيم التيار الصدري على الفرصة الاخيرة للاتفاق (الشيوعي -الشيوعي) لتكوين الكتلة الاكثر عددا والمضي نحو استكمال الخطوات الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية وتكليف مرشح الكتلة لمنصب رئيس الوزراء.

لم يتأخر جواب الإطار التنسيقي على موقف السيد مقتدى الصدر الراض للتوافق والداعي الى ان يمضي احد الفريقين الشيعيين في نسج تحالفاته وتشكيل قوام السلطات بدون الفريق الاخر، فقد كرر الاطار الدعوة الى التفاهم والتأكيد على ان العملية السياسية في العراق بنيت على

الهدف من اللجوء الى هذه الصيغة هو طمأنة النفوس والمشاركة في صنع السياسات

لتعالج مشكلات قديمة وحديثة، لكن التشابك في المصالح والمنفعة المتبادلة والتعامل وفق منطق الدولة للجميع لم تتحقق في اذهان القوى السياسية التي تدير السلطات فضلا عن الجمهور العام، ولذلك يحتاج العراقيون وفق قاعدة التوافق هذه الى التراضي اليومي على كل قضية امنية او سياسية او تنموية او تشريعية، والتراضي العراقي لا يشمل السياسات والقضايا الكبرى بل اقتسام الدولة والسلطات والمناصب الى مستوى مدير قسم. حتى بات الامر عرفا يتحجج به السياسيون، فكل مختلف عليه لا يتم الاتفاق بشأنه الا بمقولة التوافق وان الدولة لا تدار بالمغالبة بل بالتوافق، فصارت التوافقية استنزافية مدمرة ومعطلة ومشرعة لكل انواع التخلف الاداري والقانوني.

الان بات التوافق وكسر التوافق الى فضاءات الاغلبية مصادرة على المطلوب، فالذين يصرون على التوافق يضعون المقولة المضادة (كسر الارادات) ويعتبرونها خروجاً على مصالح المكون وحقوقه الثابتة، والرافضون للتوافق داخل المكون الواحد مضطرون الى التوافق مع الآخرين من خارج المكون لتشكيل اغليبيتهم وهذه الاغلبية

دائمة للحكم في بلدان التنوع الخارجة من حروب اهلية واستبداد عنيف، كان الهدف من اللجوء الى هذه الصيغة هو طمأنة النفوس وتهئية المخاوف واقتسام السلطات والمشاركة في صنع السياسات بحيث لا يشعر مكون او جماعة اثنية بالغبن السياسي ويعيش مشكلة التهميش وهما أو حقيقة، حينما يستمر التوافق لفترة انتقالية بطريقة حسنة ولا تعود السياسات مجحفة وغير عادلة ومحابية، حينها تتشابك المصالح وتغدو القوانين والاجراءات وخطط التنمية مقبولة، وتختفي من الثقافة السياسية شكاوى المظلومية وانعدام المساواة.

التوافقية العراقية كسرت هذا المسار المفترض، فحتى الساعة لم تستقر العلاقات بين المكونات على قاعدة العدالة والمصلحة المتبادلة، ولم يقتنع ممثلو المكونات بأن مهمتهم الرئيسية بناء الدولة والخروج من حالة التأزم المستمر، فكل فريق يناضل سياسيا ويناور اعلاميا ويجتهد برلمانيا لتأتي التشريعات والقوانين والموازنات على شكل مكافئات ومصلحة اضافية لفريقه، صحيح ان الدولة العراقية تحتاج الى سنين طوال

المكونات العراقية تعيش صراعا داخليا بين توجهات وتيارات ايديولوجية

المشترك، وقد قادت هذه الصراعات القوى المختلفة الى تشكيل تحالفات لضمان وجودها والمحافظة على حيزها في المشهد السياسي، التوافق المرفوض والمطلوب في الان ذاته، لا يمكن تجاوزه الا بنضج سياسي وحكمة لدى الفاعلين تتخطى حسابات ومخاوف شخصية وهذه تستغرق وقتا طالا انتظاره، أو تأتي قوة من خارج المتخاصمين لتكون حكما وضاعطا وضامنا رغم كل المحاذير المترتبة على ذلك أو يستمر هذا التعطيل فتفوت مصالح الناس وندخل في المرحلة الأكثر خطورة، اذ لا ثقة في الانتخابات ولا جدوى من عاداتها، فالمشكلة قائمة في تعادل القوى حتى يتغلب فريق على آخر، في الدول الديمقراطية يصار الى اعادة الانتخابات، وفي الدول غير الديمقراطية يكون الحل وفق منطق القوة، الان فهمنا لماذا امضى الفقه السلطاني امامة المتغلب الذي يقهر منافسيه بقوة الشوكة؟؟؟

*شبكة النبأ المعلوماتية.

تحتاج الى تفاهات وتوافقات مرحلية وآنية لكي تنتظم فيها مصالح الجميع، فاذا كنت قادرا على التوافق مع الآخرين فلم لا تتوافق مع الفريق الذي يشاركك الانتماء الى المكون؟ واذا اصبحت المهمة الوطنية كسر المحاصصات التوافقية التي نخرت الدولة وافسدت سلطاتها، فهل يمكن استرضاء المصريين على المحاصصة والتوافق على قضايا كبيرة وخطيرة من قبيل علاقة الاقليم بالمركز وصلاحيات عقد الاتفاقات والاستئثار بعائدات النفط والغاز والمعادن التي هي ملك الشعب العراقي كما يقول الدستور.

الحقيقة الصارخة ان المكونات العراقية تعيش صراعا داخليا بين توجهات وتيارات ايديولوجية وفكرية وبنوية، يرى كلا منها ان وجوده ومصالحته متحقق فيها، وان هذه التوجهات تتقاطع في مفاهيم اساسية كالوطنية والاستقلال والوحدة الترابية والسيادة والكفاءة والعدالة والمواطنة.

الصراع الان هو صراع شيعي -شيعي، وكرد-كرد، وسني -سني، لدينا صراع اجيال وصراع ايديولوجيات وافكار وصراع مصالح وتبعيات الى الخارج، ومالم تحسم هذه الصراعات الداخلية لن يتوافق ممثلو الطوائف والمكونات على القاسم

جواد البولاني:

بين الاغلبية والثلث الضامن



يقول سيد البلغاء الامام علي بن ابي طالب (ع)
“ دولة الباطل ساعة ودولة الحق حتى قيام الساعة “
فعلينا ان نختار بين الاثنين، وفق حسابات تضمن
مصالح الشعب وليس مصالح القابضين على صناعة
القرار،

هذه الازمة كشفت تخوف الكتلة الصدرية من
الاطار والعكس صحيح، والواضح غياب الثقة بين
الطرفين ، فاذا كان هذا هو حال العلاقة بين الكتلة
الصدرية والاطار برغم المشتركات الكثيرة بينهما،
فكيف بإمكانهما اقناع الشركاء الاخرين على التراب
الوطني !

لكل مشكلة حل اذا ما صدقت النوايا، لكن علينا
ان نختاراليات الحل ونطرحها بشكل مناسب، كما
تحتم الضرورة اختيار سفراء الحل لتقبلهم الاطراف
الاخرى، كي لا نطيل من عمر اختلافنا، هذا اذا اردنا ان
نختار الدولة التي تعلي قيمة الانسان والوطن، وعلى
ساستنا ان يدركوا انهم امام مرحلة تاريخية، اما ان
يمحصوا ما سيتركون من ارث وسيرة للاجيال، والا
... فنحن مقبلون على ما هو اسوء لا سامح الله، اذا
ما ركنوا الى الخصومة وتركوا صوت العقل والحكمة
جانبا.

*صوت العراق

تعقيد المشهد السياسي وتبديد مساعي التهدئة
واللعب في الوقت الضائع، عناوين لهذه المرحلة التي
يبدو انها الاخطر في حاضر العراق،

التنافس بين التحالف الثلاثي صاحب الاغلبية
والاطارالتنسيقي صاحب الثلث الضامن، القوتين
الحاكمتين في مشهد صناعة القرارالسياسي، وصل
الى منتهاه بعدما عطل صناعة القرارالتشريعي
والتنفيذي،

وبخلاف العقل والمنطق نعود بارادتنا الى هذا
الجدل العقيم عقب كل انتخابات نيابية، وتضيع
الاسابيع والاشهر من اجل اتفاق اووافق لا يولد الا
بشق الانفس...؟

ما يميز هذه المرحلة العصبية ان صراع الارادات
بدا اكثر وضوحا للمتابع، ونما وتطورليحكم العلاقة
بين خصميين كبيرين، لم يلتفت اي منهما الى ان
ضياع الوقت وتبديده لا يصب في مصلحة احد، بينما
يطرق فصل الصيف الابواب ومشكلة الكهرباء ماتزال
معضلة دون حل !!

قائمة الخسائرستزداد سياسيا واقتصاديا وامنيا بل
وحتى اجتماعيا اذا لم نتدارك مشاكلنا، اما بالتوصل
لحل جذري بإعادة النظر بكل الهياكل الادارية
والمؤسسات الرسمية، او لا مناص عن الاتفاق على
مرحلة انتقالية مؤقتة،



سارة ان رانك وعادل باخوان:

طموح وطني، رؤية متباينة: الإجماع والانقسام بين شباب حركة تشرين

أوسع نطاقاً وتنادي بإحداث تغيير جذري في النظام السياسي. أضحى الالتفاف حول شعار «نريد وطناً» -الذي يعد السمة المميزة لهذه الحركة الجديدة- هو انعكاس للجهود التي يبذلها النشطاء لطرح هوية عراقية جماعية جديدة، وتجاوز الانقسامات الطائفية، ورسم علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع مقطوعة الصلة بالمعاملات المبنية على العقد الاجتماعي المعمول به حالياً. لكن على الرغم من هذه الرؤية الشاملة للتجديد

منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، يشهد العراق حركة احتجاجية جماهيرية، تتسم بالكثافة الكبيرة رغم عدم انحصارها في بغداد والمحافظات الجنوبية للبلاد، ويهيمن عليها الشباب.

ورغم أن وقود هذه الانتفاضة الجديدة -التي يشار إليها باسم ثورة تشرين أو تظاهرات تشرين- تمثل في البداية في المظالم الاجتماعية والاقتصادية ونقص الخدمات الأساسية، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى حركة سياسية

في حين أن قضية القومية العراقية تربط وتجمع القادة الشباب في الحركة الاحتجاجية، فإنها تُشكل أيضاً إحدى المساحات التي يظهر فيها غموض وانقسام ومأزق استراتيجي. يعتقد القادة الناشطون من الشباب أن القوميات العرقية (العربية والكردية) والطائفية الدينية (الشيعة والسنة) أمراض تمنع هيكلة العراق وأمنه واستقراره وتنميته. في الواقع، إنهم يدعمون تماماً فكرة تطوير قومية عراقية تتجاوز العرق والدين وحتى الجماعة. على الصعيد الشخصي، أعرب الناشطون عن إرادة تعميم الزيجات المختلطة بين العرب والكرد والمسلمين والمسيحيين والسنة والشيعة باعتبارها جزءاً من بناء أمة عراقية جديدة.

لكن عند التعمق في آثار القومية العراقية، وبنائها وتفعيلها في الممارسة العملية؛ سرعان ما تصبح الأمور أكثر تعقيداً. يعمل مفهوم «القومية العراقية» نفسه في فراغ -إذ إنه مفهوم

خالٍ من المعنى الأيديولوجي والإسقاط- ولكنه يفتقر أيضاً إلى استراتيجية قابلة للتنفيذ. بهذا المعنى، يواجه الناشطون صعوبة في تحديد كيفية بناء وإدارة هوية وطنية شاملة. يمتد هذا من المستوى الرمزي -مثل: كيف يمكن تحويل العلم العراقي إلى شعار وطني يحظى بقبول كافة أطياف المجتمع- إلى إدارة التنوع والاختلاف في البلاد. هذا الافتقار إلى الإجماع على القومية العراقية لا يعيق طريق الناشطون إلى تطوير رؤية واضحة لما تعنيه الهوية العراقية وما تبدو عليه في الممارسة العملية فحسب، بل يمنعهم أيضاً من التعبئة الكاملة للتنوع العراقي باعتباره جزءاً من رؤية تحويلية.

يعكس هذا الغموض فيما يتعلق ببناء قومية عراقية

الوطني من خلال الإصلاح السياسي الجذري، والأسس المعاد تصورها للانتماء الجماعي؛ فمن غير الواضح على الإطلاق المدى الذي تمثل فيه الحركة الاحتجاجية -في الواقع- رؤية موحدة للأمة العراقية ووسيلة استراتيجية لتجديد الدولة.

فقد أدت المسارات السياسية المختلفة جذرياً -التي اتبعتها المناطق المختلفة في البلاد منذ عام ٢٠١١، ولا سيما منذ عام ٢٠١٤- إلى انقسامات مؤثرة داخل الرؤى الأمنية والأيديولوجيا وهياكل السلطة على المستوى ما دون الإقليمي.

ونتيجة لذلك، فإن العلاقات والمواقف تجاه مختلف الأفكار وأشكال العمل الجماعي والفاعلين في مجالي

السياسة والأمن تختلف اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى. وبالمثل، فإن الصعوبة التي تواجه حرية اجتماع الناشطون وتحركهم وانتشارهم تعني أن التبادل وتوطيد حركتهم حول مجموعة موحدة من المطالب لم يكتمل بعد.

في الواقع، عند التحدث مع القادة الشباب في حركة تشرين من مختلف المدن في جميع أنحاء البلاد، فإن ما يتضح هو أن ثمة اتفاقاً على الخطوط العريضة للتجديد الوطني -الحاجة إلى هوية عراقية جديدة وأساس جديد للقومية العراقية، وتحول جذري في ممارسة السلطة- وفي الوقت نفسه يمكن الوقوف على نقاط الانقسام المهمة في رؤيتهم الخاصة، وكذلك طرق تحقيق التغيير. ومع ذلك، فإن اشتراكهم في الوعي والتفاني في المعارضة -فضلاً عن الأهمية الكامنة (وربما العابرة للأجيال) والكبيرة المخصصة للعلمانية- تمثل مصادر للتعبئة المستمرة على الرغم من القمع والمأزق الاستراتيجي.

أدت المسارات السياسية المختلفة جذرياً إلى انقسامات مؤثرة

وبسبب فتوى آية الله السيستاني بشأن الجهاد ضد داعش، تحمس الآلاف من الشباب الشيعة، الذين صدمتهم أعمال هذا التنظيم الإرهابي، وحملوا السلاح وانضموا إلى الميليشيات لتشكيل قوات «الحشد الشعبي» المدعومة من الحكومة. بيد أنه بعد مرور عام على سقوط داعش، نأى العديد من هؤلاء الشباب بأنفسهم عن «الحشد الشعبي» وتبنوا مواقف متباينة في مواجهة هذا الوجود المستمر كظاهرة تهيم الآن على المشهد العراقي.

يعكس هذا التباين في المواقف أيضاً الوضع بين قادة النشطاء الشباب. إذ يعتقد البعض أن الميليشيات اضطلعت بدور هام في تحرير البلد وأن المشكلة تكمن في الدولة العراقية التي لم تحاول ولم تتمكن من إدماجها بعد الحرب. وفي المقابل، يرى البعض الآخر أن الميليشيات كانت موجهة منذ البداية بأجندة إيرانية لحكم العراق، وعلى هذا الأساس فإنهم يعتبرون هذه الميليشيات أعداء

يجب التخلص منها. وفي حين أن مثل هذه المواقف المتباينة لا تؤثر بالضرورة على الحركة في عملياتها اليومية، فإنها تدل على غياب التوافق إلى حد كبير بشأن من يُمكن اعتباره اليوم فاعلاً سياسياً شرعياً ودور النظام السياسي القائم في هذا الصدد. تمثل نقاط الخلاف هذه حول ما تبدو عليه رؤية مستقبل الدولة القومية العراقية على أرض الواقع، والاستراتيجيات التي يتعين السعي إلى تحقيقها، عقبات كبيرة أمام تطور حركة النهضة الوطنية.

الوعي المعارض كنقطة للتوافق

على الرغم من هذه الاختلافات المفاهيمية والاستراتيجية المهمة، فإن قادة حركة تشرين يتشاركون

جديدة وشاملة عدم وجود توافق في الآراء بين القادة الناشطين من الشباب فيما يتعلق بأهداف النشاط السياسي، وكيف ينبغي -أو لا ينبغي- للحركة العمل مع النظام السياسي القائم. في الواقع، هناك قادة ينظرون إلى النظام السياسي العراقي على أنه عدو يخوضون حرباً ضده، معتقدين أن الخيار الوحيد الممكن هو التخلص منه على كافة المستويات. وبهذا المعنى، فإن التفاوض ليس ممكناً ولا مفضلاً. من ناحية أخرى، يعتقد آخرون أنه لا يزال هناك مجال للإصلاح والتغيير التدريجي، وأن العمل السياسي والنشاط والمشاركة الديمقراطية يمكن أن تؤدي إلى الإصلاح.

ومن ثم، قد لا تعتبر الحكومة عدواً بل خصماً يمكن التفاوض معه. وبالنسبة لهؤلاء النشطاء، فإن إعادة تشكيل المجتمع أمر ممكن من القاعدة إلى القمة: فإذا كان الإصلاح أو التغيير في السياسة من القمة شبه مستحيل، لا تزال قاعدة

المجتمع منطقة يسهل الوصول إليها، ومتاحة لمختلف أساليب العمل. ولا يزال آخرون يجدون أنفسهم متردد بين هذه الخطابات الإصلاحية مقابل الخطابات الثورية وبين فهم الوسائل الاستراتيجية التي تستطيع الحركة من خلالها تحقيق طموحها الوطني الشامل.

تتجلى هذه الدرجة الهامة من الاختلاف فيما يتعلق بالدولة أيضاً في موقف قادة الحركة إزاء الميليشيات التي لا تزال موجودة على الأرض، مما يُشير إلى نقطة انقسام أخرى تتناقض مع التفاهات المتنافسة لتشكيلات السلطة والإيمان بقدرة النظام السياسي على الحفاظ على الدولة القومية العراقية. في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، احتل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) جزءاً كبيراً من العراق.

ثمة اتفاق بين الشباب على الخطوط العريضة للتجديد الوطني

تضم الأديان ورجال الدين على السواء، والتي بدونها سيكون تحقيق العلمانية «الناجحة» شبه مستحيل. وهذا الاعتقاد المشترك بأن العلمانية تُشكل بعداً حاسماً في تجديد الدولة القومية العراقية - على الرغم من الاختلاف في الرأي حول كيفية تحقيقها - يقدم موقفاً إيديولوجياً مهماً من الممكن أن يبنى حوله مزيد من التفكير والتوافق حول الهوية الوطنية والإصلاح السياسي.

في حين أن حركة تشرين تواجه عقبات داخلية مهمة وسياًقاً سياسياً يعوق بشدة تطورها على المستويين الوطني ودون الإقليمي، فإن قادة النشاط الشباب يرفضون جميعهم مغادرة البلاد، ويعتبرون أنفسهم مسؤولين عن ضمان تحول العراق وإصلاحه وتغييره. فمن وجهة نظرهم المشتركة، لا تزال

الظروف التي انطلقت بسببها حركة الاحتجاج في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٩ كما هي دون تغيير، بل إنها تفاقمت من بعض النواحي، مثل الفساد وانحياز الخدمات

العامة. وفي هذا السياق، يؤمنون بأن عودة الاحتجاج أمر لا مفر منه. وعلى الرغم من الانقسامات الهامة التي تواجه الحركة من حيث رؤيتها واستراتيجيتها إزاء الدولة، فإن نقاط التوافق تُشكل قاعدة هامة للتعبئة المستقبلية وتوفر الأسس المحتملة لوضع رؤية موحدة أكثر ترابطاً لمستقبل العراق.

*سارة ان رانك:نائبة المدير-مبادرة الإصلاح العربي
*عادل بخاوان:المدير التنفيذي للمركز الفرنسي
للأبحاث والدراسات العراقية
*المصدر:مركز «مبادرة الإصلاح العربي»

بالفعل في نقاط هامة من التوافق، ولا سيما فيما يتعلق بالأهمية التي يمنحونها للحركة والأنشطة الاحتجاجية التي يمارسونها. والواقع أن مجرد المشاركة في الحركة الاحتجاجية يُشكل نقطة توافق بين النشطاء، الذين لا يساورهم أي شك حول قيمة أنشطتهم الاحتجاجية، رغم إدراكهم التام للمخاطر التي ينطوي عليها ذلك على سلامتهم الشخصية. فضلاً عن ذلك، يتشارك النشطاء في الشعور بالوعي المعارض، أو بأنهم مكلفون بمهمة أو نداء يستلزم التضحية. وكما يُرى عادةً في حركات الاحتجاجات السياسية في السياقات غير الآمنة، يشعر النشطاء بالفرح للمشاركة في حركة الاحتجاج وبالحنن العميق على زملائهم النشطاء الذين لقوا حتفهم أو اختفوا - وكلاهما

يُعتبر عاملين مهمين في استمرار الحماس للتعبئة.٢

ولكن بعيداً عن هذا الوعي المعارض المشترك، يبدو أن أهمية العلمانية تُمثل نقطة حاسمة في التوافق. ففي

أوساط قادة النشطاء الشباب، يقتزن الخطاب بشأن إضفاء الطابع الديمقراطي على العراق مع خطاب العلمانية، مما يدل على ما قد يكون نظرة الأجيال إلى الديمقراطية والعلمانية باعتبارهما مترابطين. إذ يرى البعض أن هذه العلمانية لا بد وأن تكون في واقع الأمر ثورية وإقصائية لمواجهة الديناميات الاجتماعية والأحزاب السياسية التي تحشد الموارد الدينية لإعداد برامجها الإقصائية. ومع ذلك، يرى آخرون أن هذا الرأي تجاه تطبيق العلمانية غير مناسب للسياق العراقي. ويعتقدون أن تطبيقها على نحو استبدادي لن يؤدي إلا إلى زيادة الفجوات وإشغال رماد حرب أهلية بدأت تلوح في الأفق بالفعل. وبالنسبة لهم، لا بد أن تقوم العلمانية على أساس المصالحة، التي

رؤى و قضايا عالمية



فرانسييس فوكوياما:

صواب الليبرالية «وخطؤها»

※مجلة بروسبكت

فرانسييس فوكوياما من أشهر المفكرين في العالم. لفت الأنظار للمرة الأولى بمقالته «نهاية التاريخ؟» (سنة ١٩٨٩) التي تحولت لاحقا إلى كتابه الصادر سنة ١٩٩٢ بعنوان «نهاية التاريخ والإنسان الأخير». كان هذا الكتاب دفاعا شاملا عن النظام الديمقراطي الليبرالي الذي آمن الكثيرون بأنه المستقبل الحتمي للعالم بعد الحرب الباردة. وكتابه الجديد الصادر بعنوان «نظرة إلى الليبرالية وما عليها» [Liberalism and Its Discontents (Profile)] يذهب تحديدا إلى أن الليبرالية - على عيوبها - لم تزل الطريق الأمثل لازدهار أي مجتمع. تحدث فوكوياما إلى سمير رحيم في الثاني والعشرين من

مارس الماضي في مكتب مجلة بروسبكت بلندن حول الأزمة الأوكرانية، وما تواجهه الليبرالية من أخطار، ولماذا يصعب التوجه إلى المتاريس ببداءات الاعتدال. وقد تم اختصار الحوار وتحريره لمزيد من الإيضاح.

سمير رحيم: عليّ أن أبدأ بأوكرانيا وروسيا. هل توقعت الغزو؟

فرانسييس فوكوياما: لم أتوقع هذا الغزو بنطاقه الكبير. كنت أتردد على أوكرانيا خلال السنوات السبع الماضية إذ شعرت أنا وعدد من الزملاء بعد الاستيلاء على القرم في عام ٢٠١٤ أن أوكرانيا هي الجبهة في حرب كوكبية متنامية بين الاستبدادية والديمقراطية، وأردنا أن نساعد أوكرانيا. أخذنا نجري بعض برامج القيادة هناك. ولذلك فإن الكثير من خريجينا في هذه البرامج محبوبون هناك الآن. وأوكرانيا سوف تحدد النظام الأوروبي في ما بعد الحرب الباردة. بوتين يريد أوكرانيا، لكنه يريد أيضا تفكيك البلاد الديمقراطية التي نشأت خروجاً من حلف وارسو السابق. ذلك هو الأمر الأكبر المعني الآن. كنت أعرف أنه مجازف كبير، لكنني لم أتوقع أن يقوم بهذه المجازفة الكبيرة في نهاية المطاف.

بعد الحرب الباردة، سرى في الغرب إحساس الانتصارية، الانتصارية التي ارتبطت - بالحق أو بالباطل - باسمك أنت. هل مرت لحظة كان بالإمكان فيها إدخال روسيا إلى مجتمع الأمم الغربية، وضّمها إلى الناتو، وتحولها إلى دولة ليبرالية. هل كان يمكن أن نفعل أي شيء على نحو أفضل؟

حسناً، هذا يقودنا مباشرة إلى النقاش حول ما إذا كان الذي جرى في أوكرانيا هو بمعنى من المعاني خطأ الولايات المتحدة وبلاد أخرى كانت تدفع إلى توسيع الناتو. وقد شاركت في هذا النقاش في حينه ولم أصدق تلك القصة لأن أسباب التعاسة الروسية لم تكن تتعلق بأوكرانيا فقط، وإنما بجملة الطريقة التي انهار بها الاتحاد السوفييتي. ولقد كان بوتين في غاية الوضوح بهذا الصدد، إذ قال قولته الشهيرة بأن انهيار الاتحاد السوفييتي كان أفجع مأساة في القرن العشرين.

رأيت بشكل شخصي أن عرض عضوية الناتو على جورجيا وأوكرانيا في قمة بوخارست سنة ٢٠٠٨ كان خطأ. ولم يكن السبب هو أن ذلك من شأنه أن يغضب روسيا، ولكن أن جوهر الناتو هو ضمانات المادة الخامسة، ولا بد من التحلي بالواقعية حيال من تمكن حمايته ولم أعتقد أن بإمكاننا الوفاء بالتزام كذلك. وبصراحة، لو سمحنا لهما بالدخول، لكننا الآن في حرب مع روسيا. لكنني لا أعتقد أن ذلك أبعد روسيا عن المسار غير الليبرالي الذي كانت تسلكه. في تسعينيات القرن الماضي حققت روسيا لونا من الليبرالية الاقتصادية لكن دون المؤسسات الليبرالية اللازمة للرقابة أو السيطرة عليها.

كان هذا خطأ سياسياً وراءه حفنة من اقتصاديي السوق الحرة. كان ثمة اعتقاد بأن الأسواق عندها القدرة على التوليد الذاتي - وأنه ما من داع لإطار مؤسسي تعمل من خلاله الأسواق، وأنها سوف تنشأ عفويًا إذا ما تم تفكيك نظام التخطيط المركزي القديم. وقد تجاهل هذا تماماً دور الدولة في تمكين اقتصاد السوق. لا بد من فرض حقوق الملكية، لا بد من شفافية، لا بد من سبل لحل النزاعات، ونظام قضائي، ولم يوجد من ذلك كله شيء في ذلك الوقت. فالطريق الذي سلكه الصينيون في التحول الليبرالي، ولكن بمزيد للغاية من الحذر ودون تفكيك جهاز الدولة بالكامل، أثبت أنه مسار أحكم كثيراً. وعليه، في هذا الصدد، أعتقد أننا ارتكبنا الكثير من الأخطاء، ووجهنا لروسيا نصائح سيئة للغاية.

يقول بوتين: إن الليبرالية عفا عليها الزمن ولا تناسب شعباً كشعبه. ولكن ها هي أوكرانيا، وهي ثقافياً مماثلة للغاية،

وتمضي في اتجاه الليبرالية.

وهذا هو ما تدور حوله الحرب. أوكرانيا لم تمثل قط تهديداً أمنياً لروسيا. لكنها مثلت تهديداً كبيراً على المستوى السياسي، فقد كانت حجة بوتين هي أن الشعب السلافي لا يتسق ثقافياً مع الديمقراطية. وها هي أوكرانيا بجواره، وشعبها سلافي، والديمقراطية نجحت فيها، ليس نجاحاً مثالياً، لكنهم جعلوها تنجح. وأعتقد أن ذلك يثير السؤال: «ولم ليس روسيا؟»

تسمع الناس في الغرب يقولون إن أوكرانيا تخوض معركتنا، تحارب من أجل الليبرالية والديمقراطية. ما مدى صدق ذلك؟ أم أنهم الذين يدافعون فعلاً عن أمتنا؟

حسناً، أعتقد أنه تمييز لا معنى له. كل من يحارب من أجل مجموعة من القيم، يحارب من أجلها مجسدة في بلد بعينه. فلا أحد يحارب من أجل مبادئ الليبرالية المجردة. إنما تبالي الشعوب بأن تكون بلادها مستقلة. لكنني أعتقد أن كثيراً من الأوكرانيين، والذين أعرفهم يقيناً، يعتزون أيضاً بكونهم بلداً حراً. مما يثير القلق أن بعض البلاد غير الغربية، كالهند على سبيل المثال، أقل عزمًا على إدانة روسيا. وهذا صحيح في أماكن أخرى أيضاً. كنت في البلقان أخيراً وهناك الكثير من التعاطف مع بوتين. وصديق لي من تونس أخبرني أن كثيراً من الناس في شمال أفريقيا يقولون إن الولايات المتحدة غزت العراق... وحرب العراق كانت كارثة حقاً لأنها شوهت الديمقراطية تشويهها فبات الناس يربطون حالياً بين ترويج الديمقراطية والغزو العسكري. ومن جوانب كثيرة، أسهمت في صعود شعبية ترامب لأنها حرب لم تحظ بدعم شعبي في الولايات المتحدة أيضاً. ونالت من مصداقية النخب، النخب الدولية التي دعمتها، فنحن ندفع ثمنًا باهظاً لذلك الخطأ.

بالرجوع إلى أمريكا، هناك منذ ٢٠٠٨ خليط من الكتب المنتقدة لليبرالية. يرى نقد يساري أن الليبرالية - أو الليبرالية الجديدة - تتجاهل التضامن والتفاوت - في الدخول - ويرى نقد يميني أنها أكثر تعددية مما ينبغي وتفرض الليبرالية المتطرفة فرضاً. ما الذي يصيب فيه هذان الانتقادات؟ وما الذي يخطأ فيه؟

خصصت بنفسني فصلين في الكتاب لانتقاد الليبرالية الجديدة. وأعني بالليبرالية الجديدة تأويلاً شديداً التحديد لليبرالية الاقتصادية ممثلاً في أشخاص من قبيل ميلتن فريدمان ومدرسة شيكاغو كلها التي أصبحت أقرب إلى أيديولوجية تحط من شأن الدولة وترى السوق حلاً لكل مشكلة اجتماعية تقريباً. تلك كانت غلطة، لأن تفاوت الدخل ترك للتنامي بسرعة شديدة في هذه الفترة. استفادت بلاد معينة، مثل الصين، استفادة عظيمة، لكنها أضرت أيضاً مصالح كثير من أهل الطبقة العاملة، وبخاصة في العالم الديمقراطي الشري، وأرست قواعد التمرد الشعبي. ثمة مواضع نقد كثيرة فيها - النموذج التأسيسي للسلوك البشري القائم على المصلحة الشخصية، لأن ذلك غير دقيق إذ ما نظرنا إلى الحياة كما يعيشها الناس. فهم كائنات اجتماعية إلى حد أكبر من ذلك بكثير، واقتصاديات الأسواق بحاجة إلى التعقيد، والتعقيد بحزم كبير. والانتقاد اليميني بشأن الليبرالية المتطرفة؟

ثمة أمور عديدة مختلفة في هذا الانتقاد، بعضها أكثر منطقية بكثير من بعض. في الولايات المتحدة، تستمر استطلاعات الرأي في إظهار تأييد ضخم جداً للهجرة. ما كان المرء ليتوقع ذلك من كل الخطاب الذي يصدر عن أمثال ترامب، لكن الناس بشكل أساسي سعداء بها. ما لا يروق لهم هو طبيعتها غير الخاضعة للسيطرة وأعتقد أن هذا يصدق

على أوروبا أيضا، حيث يوجد بعض المقاومة للهجرة بناء على أسباب ثقافية. ولكن ما رؤى الناس حقا هو ظهور مليون سوري في وسط أوروبا في ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وبالمثل، أعتقد أن لكثير من المعارضة في الولايات المتحدة علاقة بحقيقة أننا لا نسيطر على الحدود. ونحن، كما لا يخفى عليك، لا نعرف عدد المهاجرين غير الشرعيين لدينا، وهلم جرا. الأمر الآخر هو ما كتبت في كتابي الأخير «الهوية» [Identity] وهو الاستياء الثقافي لأناس يشعرون أنهم لا يلحقون الاحترام ويتعرضون للتعالي من النخب المثقفة الكوزموبوليتانية. وهذا قائم في كل مكان تقريبا. وانظر في خطاب فكتور أوربان أو حزب القانون والعدالة في بولندا، فهي ظاهرة اجتماعية مشابهة للغاية. كتب تيم جارثن آش مقالة لنا في مجلة بروسبكت ترجع إليها في كتابك. توصل إلى صيغة مفادها أننا بحاجة إلى أن نكون محافظين اشتراكيين ليبراليين - نريد أن ننظر في هذين الانتقادين.

لقد ناقشت هذا معه بالفعل. لأنه يتكلم عن الحاجة إلى التوزيع العادل للاحترام. ولست على يقين من قدرة أي مجتمع بالفعل على توزيع الاحترام توزيعا عادلا، لأن هناك كما تعلم فضائل معينة سوف يتعين بلوغها. فهي ليست مشاعا بين جميع الناس. رئيس تحريرك السابق ديفيد جودهارت قال مثل ذلك كثيرا حين قال إن كثيرا من الليبراليين لا يكونون احتراماً للناس العاديين وهذا شيء يتسبب في استياء ومرارة.

في ما يتعلق بذلك، شهدنا أخيرا الكثير من الانتقادات للجدارة، من مايكل ساندل ودانيال ماركوفيتس. يقولان: إن الضغوط التي يفرضها مجتمع الجدارة على الناس تتسبب في كميات هائلة من التوتر. هل تعتقد أن لهذه الحجج أي قدر من الجدارة؟

- كثير من هذه الانتقادات ينطوي على مبالغة. إن ما يقوله أديان وولدريدج في كتابه «أرستقراطية الموهبة» وأنفق معه فيه هو أن الجدارة هي الطريقة التي تخترق الحواجز الطبقية. فقد سمحت للشخص الذكي النشط في الطبقة الوسطى أن يخترق الحواجز ويصل إلى النخبة. وذلك فعليا موجود في أساس الثقافة الصينية - بسبب الأمهات النمراة. أنا أعيش في بالو ألتو بكاليفورنيا في قلب وادي السيليكون. وفي كوبرتينو أعتقد أن قرابة ٦٠٪ من الأسر إما من شرق آسيا أو من جنوبها. وحين ينظر المرء إلى المدارس يجد الأغلبية الكاسحة فيها لأناس يؤمنون ببذل جهد كبير في التعليم ونتيجة لذلك يؤدون أداء مبهرا.

عندنا هذه المشكلة في بالو ألتو، وهي ارتفاع نسبة الانتحار في المدارس الثانوية، وأغلبهم أولاد صينيون لهم أمهات يدفعنهم بمنتهى الشدة. فالأمر قد تكون فيه مبالغة. وحتى في الصين، طلب شي جينبنج من الناس أن يسترخوا قليلا وألا يعملوا بغاية الجدية.

يذهب كتاب باتريك دينين «لماذا تفشل الليبرالية؟» إلى أن الليبرالية لا تقدم أجوبة للأسئلة الكبرى. هذه سمة، وليست عيبا. لقد نشأت الليبرالية لأن الناس لم يتفقوا على غرض من الحياة مثلما حدده الدين. لقد أصدر أديان فيرميول - أستاذ القانون في هارفرد - كتابا عنوانه «دستورية الخير المشترك» وهو يرى أن بالإمكان تحديد الخير المشترك على نحو يحقق توافقا عاما داخل مجتمع متنوع مثل الولايات المتحدة. وفكرته، وهو الكاثوليكي المحافظ، عن الخير المشترك تتسق وتلك القيم. وهذا سخف - فليس بالإمكان الوصول إلى إجماع على شيء كهذا في أمريكا اليوم. ذلك النوع من المحافظة هو حينين إلى فترة من الماضي يتخيلون أنها شهدت كل هذا الإجماع الديني. لكن حتى في ذلك الحين لم يكن لذلك وجود في ظني.

لكن في أي نقطة يبلغ الناس من الانفصال ألا يعد بوسعهم التحاور؟ لقد تنبأ السادير مكنثير أننا لن نبقي قادرين على الجدل لانطلاقنا من مقدمات مختلفة.

النقطة التي تخطئ عندها سياسات الهوية تتحقق حينما تصبح نوعا من السمة الجوهرية وحيث يكون أول وأهم ما تعرفه عن امرئ هو عرقه أو سلالته أو جندره أو ميله الجنسي وليس ما يؤمن به أو وما يمثله من حيث هو فرد. وأعتقد أن السير في ذلك الطريق شديد الخطورة. فمن الافتراضات الأساسية في الليبرالية أن نحكم على الناس بما هم أفراد، وهذا المبدأ الأساسي ينتهكه في تقديري هذا النوع من جوهرية المجموعة.

الحجة الثانية هي أن جماعة مثل الأمريكيين الأفارقة تعاني أضرارا بنيوية بسبب العرق فمن أجل معادلة ذلك يكونون بحاجة إلى مزيد من الحقوق كمجموعة.

لا أعتقد أنه من الممكن أن أعارض معارضة قاطعة هذا التمييز الإيجابي لأن ما قلته أنت للتو صحيح. كل أمريكي من أصل أفريقي يعاني بالفعل من ضرر بالقياس إلى جماعات عرقية أخرى. إننا نمُر في كل ربيع -في جامعة ستانفورد- بهذه العملية عند القبول في مختلف البرامج الدراسية لدينا، محاولين دعم التنوع. ولا أعتذر عن ذلك. فلو أنك نظرت إلى شخص أسود من خلفية ضئيلة الامتيازات، فلن تجد لديه مثل التوصيات والدرجات والمؤهلات التي تجدها لدى شخص له وضع اجتماعي ممتاز. ولو أنك قصرت قبول ستانفورد على قاعدة الدرجات ونتائج الامتحانات، فسوف تكون دفعة المقبولين كلها من الصين. ولا أحد يريد دفعة كذلك. إنما نريد التنوع ونريد التوازن في الخلفيات وما إلى ذلك. لكن لا يمكن أن يكون محض التزام صارم بالحصص وما إليها.

الفصل الذي تتكلم فيه عن تحقيق الذات يتتبع الفكرة رجوعا إلى روسو. فكرة الحاجة إلى تخليص المجتمع من أغلاله ليتاح للشخص أن يكون كيفما يريد.

أعتقد حقا أن هذا السعي إلى الاستقلال الذاتي اللانهائي بحاجة إلى شيء من الترشيح. هو قائم على افتراض بأن كل شخص في الأساس هو فان جوخ أو بيتهوفن لولا تعرضه للكبت. وأنت إن أتحت متنفسا فسوف يتحقق ازدهار هائل للإبداع. وحقيقة الأمر هي أنه ليس الجميع كذلك. الناس بحاجة إلى أن تنتمي إلى مجتمعات. وطريقة الدخول إلى المجتمعات هي اتباع قواعد المجتمعات. ولست متأكدا من أن الناس بالفعل تكون أسعد حالا حين يقال إن لها مطلق الحرية في خلق أنفسها وأن تكون كيفما تشاء.

هل يخطر لك أننا في بعض الأحيان نطلب أكثر مما ينبغي من الليبرالية؟

هذا صحيح. وهذا ضعف في الليبرالية. هي لا تنشئ مثل هذا المجتمع المترابط القوي، فذلك ما توفره للناس الشيوعية أو الثقافة القومية العرقية. ولكن لهذه المجتمعات ما لا يخفي عليك من السلبيات أيضا. وإن كنت أعتقد أنه شيء يمكنك أن تناضل ضده. وأعتقد أن هذا درس مهم نتعلمه من الأوكرانيين الآن، وهو أنه لا يمكن القبول بحتمية هذه الدكتاتورية.

*المحاور هو رئيس تحرير مجلة بروسبكت البريطانية

* ترجمة: أحمد شافعي /صحيفة «عمان» العمانية



آن أبلباوم*

ليس هناك نظام عالمي ليبرالي

*مجلة (الأتلانتيك)

الحرية في إستونيا، وفي أوروبا، يمكن أن تتعرض قريباً للتهديد. كان الرئيس الروسي بوريس يلتسين والدوائر المحيطة به يعودون إلى لغة الإمبريالية، ويتحدثون عن روسيا باعتبارها الأولى بين أنداد -في دول الإمبراطورية السوفياتية السابقة. وفي العام ١٩٩٤، كانت موسكو تضج مسبقاً بلغة الاستياء والعدوان والحنين الإمبراطوري. كانت الدولة الروسية تطور رؤية غير ليبرالية للعالم، وحتى في ذلك الوقت كانت تستعد لتطبيقها. ودعا ميربي العالم الديمقراطي إلى مقاومة ذلك: يجب على الغرب "أن يوضح بشكل قاطع للقيادة الروسية أن أي توسع إمبريالي آخر لن يحظى بفرصة". وعندئذ، نهض نائب رئيس بلدية سانت بطرسبرغ في ذلك الوقت، فلاديمير بوتين، وخرج من القاعة. في ذلك الحين، كانت تتقاسم مخاوف ميربي جميع الدول الأسيرة سابقاً في وسط وشرق أوروبا، وكانت

في شباط (فبراير) ١٩٩٤، ألقى رئيس إستونيا خطاباً رائعاً في قاعة الاحتفالات الكبرى بقاعة المدينة في هامبورغ بألمانيا. وبينما يقف أمام جمهور بملابس السهرة، أشاد لينارت ميربي بقيم العالم الديمقراطي الذي كانت إستونيا تتطلع في ذلك الوقت إلى الانضمام إليه. وقال للحاضرين من النخبة في تلك الأمسية: "إن حرية كل فرد، وحرية الاقتصاد والتجارة، فضلاً عن حرية الفكر والثقافة والعلم، هي أمور مترابطة بشكل لا ينفصم. إنها تشكل الشرط الأساسي لديمقراطية قابلة للحياة". وكانت بلاده قد استعادت استقلالها عن الاتحاد السوفياتي قبل ثلاث سنوات، وكانت تؤمن بهذه القيم: "لم يتخل الشعب الإستوني أبداً عن إيمانه بهذه الحرية خلال عقود من الاضطهاد الشمولي". لكن ميربي ذهب أيضاً إلى إعلان تحذير: إن

بعد كل شيء، حدث ذلك من قبل. في أعقاب كارثة ١٩٣٩-١٩٤٥، تخلى الأوروبيون بشكل جماعي عن حروب الغزو الإمبريالي والإقليمي. توقفوا عن الحلم بإبادة بعضهم بعضا. وبدلاً من ذلك، قامت القارة التي كانت مصدر أسوأ حربين عرفهما العالم على الإطلاق بإنشاء الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة مصممة لإيجاد حلول تفاوضية للنزاعات وتعزيز التعاون والتجارة والتبادل. وبسبب تحول أوروبا -وخاصة بسبب التحول غير العادي لألمانيا من دكتاتورية نازية إلى محرك لتكامل القارة وازدهارها- اعتقد الأوروبيون والأمريكيون على حد سواء أنهم وضعوا مجموعة من القواعد التي سيكون من شأنها الحفاظ على

السلام -ليس في قاراتهم وحدها، ولكن في العالم كله في نهاية المطاف.

ارتكز هذا النظام العالمي الليبرالي على شعار "لن يتكرر مرة أخرى أبداً". لن تكون

هناك إبادة جماعية مرة أخرى. لن تقوم الدول الكبيرة بمحو الدول الأصغر من الخريطة مرة أخرى. لن نكون رهائن يسيطر علينا الدكتاتوريون الذين استخدموا لغة القتل الجماعي مرة أخرى. على الأقل في أوروبا، سوف نعرف كيف نتصرف عندما نسمع هذه اللغة.

ولكن، بينما كنا نعيش بسعادة تحت الوهم القائل إن عبارة "لن يتكرر مرة أخرى أبداً" تعني شيئاً حقيقياً، كان قادة روسيا، أصحاب أكبر ترسانة نووية في العالم، يعيدون بناء جيش وآلة دعاية مصممين لتسهيل القتل الجماعي، إضافة إلى دولة مافيا يسيطر عليها عدد قليل من الرجال والتي ولا تشبه الرأسمالية الغربية. ولفترة طويلة -طويلة جداً- رفض الأوصياء على النظام العالمي

هذه المخاوف قوية بما يكفي لإقناع الحكومات في إستونيا وبولندا وأماكن أخرى بخوض حملة للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد نجحت تلك الحملة لأنه لا أحد في واشنطن، أو لندن أو برلين، كان يعتقد أن الأعضاء الجدد مهمون. لقد ذهب الاتحاد السوفياتي، ولم يكن نائب رئيس بلدية سانت بطرسبرغ شخصاً مهماً، ولن تحتاج إستونيا أبداً إلى أحد يدافع عنها. ولهذا السبب لم يحاول بيل كلينتون ولا جورج دبليو بوش كثيراً تسليح أو تعزيز أعضاء الناتو الجدد. وكان فقط في العام ٢٠١٤ حين وضعت إدارة أوباما أخيراً عدداً صغيراً من القوات الأمريكية في المنطقة، في ما كان إلى حد كبير

محاولة لطمأنة الحلفاء بعد الغزو الروسي الأول لأوكرانيا.

لم يكن أي أحد آخر في العالم الغربي يشعر بأي تهديد على الإطلاق. على مدى ٣٠ عاماً،

تراكمت شركات النفط

والغاز الغربية في روسيا، في شراكة مع الأوليغارشية الروسية التي سرقت الأصول التي استولت عليها علانية. وقامت المؤسسات المالية الغربية بأعمال مربحة في روسيا أيضاً، حيث أنشأت أنظمة للسماح لنفس هؤلاء اللصوص الفاسدين الروس بتصدير أموالهم المسروقة وإبقائها محفوظة، من دون الكشف عن هويتهم، في شكل ممتلكات أو في البنوك الغربية.

وقد أقنعنا أنفسنا بأنه لا ضرر من إثراء الحكام المستبدين وأعوانهم. وتخيلنا أن التجارة ستحوّل شركاءنا التجاريين. الثروة ستجلب الليبرالية. والرأسمالية ستجلب الديمقراطية -والديمقراطية ستجلب السلام.

ما لم تدافع الديمقراطيات عن نفسها، فإن قوى الحكم المطلق ستدمرها

الغربية. وتكشفت عبارة "لن يتكرر مرة أخرى أبداً" عن كونها شعاراً فارغاً بينما تتجلى خطة حملة إبادة جماعية أمام أعيننا، على طول الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي. وراقبت الأنظمة الاستبدادية الأخرى لترى ما سنفعله حيال ذلك، لأن روسيا ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تطمع في أراضي جيرانها، وتسعى إلى تدمير شعوب بأكملها، ولا تتورع عن استخدام العنف الجماعي. سوف تستطيع كوريا الشمالية مهاجمة كوريا الجنوبية في أي وقت، ولديها أسلحة نووية يمكنها أن تضرب بها اليابان. وتسعى الصين إلى السيطرة على أقاليمها ولديها خطط إمبريالية في تايوان.

لا يمكننا إعادة عقارب الساعة إلى العام ١٩٩٤، لنرى ما كان سيحدث لو أننا استمعنا إلى تحذير لينارت ميري. ولكن يمكننا الآن مواجهة المستقبل بأمانة. يمكننا أن نقوم بتسمية التحديات باسمها

الاتجار والتبادل مع المستبدين يعززان الاستبداد وليس الديمقراطية

والاستعداد لمواجهةها.

ليس هناك نظام عالمي ليبرالي طبيعي، ولا توجد قواعد من دون وجود من يقوم بفرضها. وما لم تدافع الديمقراطيات عن نفسها معاً، فإن قوى الحكم المطلق ستدمرها. إنني أستخدم كلمة قوى، بصيغة الجمع، عن عمد. الآن، يفضل العديد من السياسيين الأمريكيين، لأسباب مفهومة، التركيز على المنافسة طويلة الأمد مع الصين. ولكن طالما ظلت روسيا يحكمها بوتين، فإن روسيا منخرطة في حالة حرب معنا أيضاً. وكذلك روسيا البيضاء، وكوريا الشمالية، وفنزويلا، وإيران، ونيكاراغوا، والمجر، وربما دول أخرى كثيرة. وقد لا نريد التنافس مع هؤلاء، أو حتى نهتم بهم كثيراً. لكنهم يهتمون بنا.

الليبرالي فهم هذه التغييرات. وقد أداروا وجوههم إلى الجهة الأخرى عندما قامت روسيا "بتحييد" الشيشان بقتل عشرات الآلاف من الناس. وعندما قصفت روسيا المدارس والمستشفيات في سورية، قرر القادة الغربيون أن هذه ليست مشكلتهم. وعندما قامت روسيا بغزو أوكرانيا للمرة الأولى، وجدوا أسباباً لعدم القلق. سوف يكون بوتين راضياً بالتأكيد بضم شبه جزيرة القرم. وعندما غزت روسيا أوكرانيا للمرة الثانية، واحتلت جزءاً من دونباس، كانوا على يقين من أن بوتين سيكون حكيماً بما يكفي ليتوقف.

وحتى عندما قام الروس، الذين أصبحوا أغنياء بسبب نظام اللصوصية الذي سهّلناه، بشراء سياسيين غربيين وتمويل حركات اليمين المتطرف وإدارة حملات التضليل أثناء الانتخابات الديمقراطية الأمريكية والأوروبية، ظل قادة

أمريكا وأوروبا يرفضون أخذ هذا كله على محمل الجد. كانت هذه، في رأيهم، مجرد بعض المنشورات على فيسبوك؛ وماذا في ذلك؟ لم نصدق أننا كنا في حالة حرب مع روسيا. اعتقدنا، بدلاً من ذلك، أننا كنا آمنين وأحراراً، محميين بالمعاهدات وضمانات الحدود وقواعد وأعراف النظام العالمي الليبرالي.

مع الغزو الثالث والأكثر وحشية لأوكرانيا، تكشف الفراغ الذي انطوت عليه تلك المعتقدات. وقد نفى الرئيس الروسي صراحة وجود دولة أوكرانية شرعية وقال: "الروس والأوكرانيون شعب واحد - كل واحد". واستهدف جيشه المدنيين والمستشفيات والمدارس. وتهدف سياساته إلى خلق لاجئين لزعة استقرار أوروبا

المعلومات، ولمنع الأنظمة الاستبدادية من تشويه تلك المعرفة. لماذا لم نقوم ببناء محطة تلفزيونية تبث باللغة الروسية لمنافسة دعاية بوتين؟ لماذا لا يمكننا إنتاج المزيد من البرامج بلغة الماندرين -أو الأويغور؟ إن إذاعتنا الناطقة باللغات الأجنبية -راديو أوروبا الحرة/ راديو ليبرتي، وراديو آسيا الحرة، وراديو مارتي في كوبا- لا تحتاج إلى المال فقط من أجل إنتاج البرامج، وإنما أيضاً لإجراء استثمار كبير في البحث. إننا لا نعرف سوى القليل جداً عن الجمهور الروسي -ما الذي يقرؤونه وما الذي قد يتوقعون إلى تعلمه.

يحتاج تخصيص التمويل للتعليم والثقافة إلى إعادة التفكير أيضاً. ألا ينبغي أن تكون هناك جامعة للغة الروسية، في فيلنيوس أو وارسو، والتي تؤوي جميع المثقفين والمفكرين الذين غادروا موسكو للتو؟ ألا نحتاج إلى إنفاق المزيد على تعليم

اللغات العربية والهندية والفارسية؟ ثمة الكثير مما يمكن اعتباره دبلوماسية ثقافية يعمل على المراحة الآلية. يجب إعادة صياغة البرامج لعصر مختلف؛ لحقبة تسعى الدكتاتوريات فيها، على الرغم من أن العالم أصبح أكثر قابلية للمعرفة من أي وقت مضى، إلى إخفاء تلك المعرفة عن مواطنيها.

وقد أحرز الكونغرس بعض التقدم في الأشهر الأخيرة في الحرب ضد نظام حكم السرقة العالمي، وكانت إدارة بايدن محقة في وضع مكافحة الفساد في صميم استراتيجيتها السياسية. ولكن يمكننا أن نذهب أبعد من ذلك بكثير، لأنه لا يوجد سبب للاحتفاظ بأي شركة أو ممتلكات أو صندوق من

إنهم يفهمون أن لغة الديمقراطية ومكافحة الفساد والعدالة تشكل خطورة على شكل السلطة الاستبدادية الذي لديهم -وهم يعلمون أن هذه اللغة تنبع من عالمنا الديمقراطي.

وليست هذه المعركة نظرية. إنها تتطلب جيوشاً واستراتيجيات وأسلحة وخططاً طويلة المدى. وهي تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحلفاء، ليس في أوروبا فحسب، ولكن في المحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. لم يعد بإمكان حلف الناتو أن يعمل كما لو أنه سيكون مطلوباً منه في يوم من الأيام أن يدافع عن نفسه؛ يجب أن يبدأ العمل كما فعل خلال حقبة الحرب الباردة، على أساس

افتراض أن الغزو يمكن أن يحدث في أي وقت. ويعد قرار ألمانيا بزيادة الإنفاق الدفاعي بمقدار ١٠٠ مليار يورو بداية جيدة؛ وكذلك إعلان الدنمارك عن عزمها تعزيز إنفاقها الدفاعي

أيضاً. لكن التنسيق العسكري والاستخباراتي الأعمق قد يتطلب مؤسسات جديدة -ربما فيلقاً أوروبياً طوعياً مرتبطاً بالاتحاد الأوروبي، أو تحالفاً لدول البلطيق يضم السويد وفنلندا- وتفكيراً مختلفاً حول أين وكيف نستثمر في الدفاع في أوروبا والمحيط الهادئ.

إذا لم تكن لدينا أي وسيلة لإيصال رسائلنا إلى العالم الاستبدادي، فلن يسمعها أحد. وبقدر ما قمنا بتجميع وزارة الأمن الداخلي من الوكالات المتباينة بعد ١١ أيلول (سبتمبر)، فإننا نحتاج الآن إلى تجميع الأجزاء المتباينة من الحكومة الأمريكية التي تفكر في التواصل والإعلام -ليس للقيام بالدعاية وإنما للوصول إلى المزيد من الأشخاص حول العالم بأفضل

لقد أقنعنا أنفسنا بأنه لا ضرر من إثراء الحكام المستبدين وأعوانهم

دون الكشف عن هوية صاحبها. يجب على كل ولاية أمريكية، وكل دولة ديمقراطية، أن تجعل الملكية كلها شفافة على الفور. ويجب أن تكون الملاذات الضريبية غير قانونية. إن الأشخاص الوحيدين الذين يحتاجون إلى الإبقاء على سرية منازلهم وأعمالهم ودخلهم هم المخادعون والمحتالون على الضرائب.

إننا في حاجة إلى إحداث تحول جذري وعميق في استهلاكنا للطاقة، وليس بسبب تغير المناخ وحده. لقد شجعت مليارات الدولارات التي أرسلناها إلى روسيا وإيران وفنزويلا وبعض حلفائنا العرب بعضًا من أسوأ الديكتاتوريين وأكثرهم فسادًا في العالم.

يجب أن يتم الانتقال من النفط والغاز إلى مصادر الطاقة الأخرى بسرعة وحسم أكبر بكثير. سوف يساعد كل دولار ينفق على النفط الروسي في تمويل المدفعية التي تطلق النيران على المدنيين الأوكرانيين.

ينبغي أن تأخذوا الديمقراطية على محمل الجد. علموها، ناقشوها، حسنوها، ودافعوا عنها. ربما لا يوجد نظام عالمي ليبرالي طبيعي، ولكن هناك مجتمعات ليبرالية، ودول منفتحة وحرّة تقدم للناس فرصة أفضل لعيش حيوات مفيدة مقارنة بالديكتاتوريات المغلقة. وهي بالكاد متسمة بالكمال. إن منطقنا تنطوي على عيوب كبيرة وانقسامات عميقة وندوب تاريخية مروعة. لكنّ هذا سبب إضافي للدفاع عنها وحمايتها. كانت قلة منها موجودة عبر تاريخ البشرية؛ كانت الكثير منها موجودة لبعض الوقت ثم فشلت. ويمكن تدميرها من الخارج، ولكن من الداخل أيضًا من خلال

الانقسامات والديماغوجيا.

ربما، في أعقاب هذه الأزمة، يمكننا أن نتعلم شيئًا من الأوكرانيين. لعقود الآن، كنا نخوض حربًا ثقافية بين القيم الليبرالية من ناحية وأشكال قوية من الوطنية من ناحية أخرى. ويقدم لنا الأوكرانيون طريقة للحصول على كليهما. بمجرد بدء الهجمات تغلب الأوكرانيون على انقساماتهم السياسية العديدة التي لا تقل مرارة عن انقساماتنا وحملوا السلاح للقتال من أجل سيادتهم وديمقراطيتهم. وقد أظهرنا أنه من الممكن أن تكون وطنيًا ومؤمنًا بمجتمع مفتوح، وأن الديمقراطية يمكن أن تكون أقوى وأشرس من خصومها. على وجه التحديد لأنه لا يوجد نظام عالمي ليبرالي، ولا أعراف ولا قواعد، يجب أن نكافح بضراوة من أجل قيم وآمال الليبرالية إذا ما أردنا أن تستمر مجتمعاتنا المفتوحة في الوجود.

ارتكز هذا النظام العالمي الليبرالي على شعار "لن يتكرر مرة أخرى أبدا"

*آن إليزابيث أبلباوم Anne Applebaum: (٢٥ تموز/يوليو ١٩٦٤): صحفية ومؤرخة أمريكية وحاملة للجنسية البولندية. حاصلة على جائزة بوليتزر. كتبت عن الماركسية اللينينية وتطور المجتمع المدني في أوروبا الوسطى والشرقية، وهي أستاذة زائرة في كلية لندن للاقتصاد حيث تدير مشروع "أرينا"، وهو مشروع لمحاربة الدعاية والتضليل الإعلامي. كانت أيضًا محررة في مجلة "ذا إيكونوميست" البريطانية ومجلة "ذا سيكتيتور"، وعضوًا في هيئة تحرير صحيفة "الواشنطن بوست بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

*ترجمة: علاء الدين أبو زينة/الغد الأردنية



عن الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط

بيان لمستشار الأمن القومي الامريكي جايك سوليفان بشأن

العيش في مختلف أنحاء المنطقة. نحن نهدف الآن إلى زيادة توسيع هذه الدائرة من الدول ذات التفكير المماثل. يجسد إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل اليوم الفرص الجديدة الناشئة في المنطقة والتي تعمل إدارتنا على تسهيلها وتعزيزها. وزار الوزير بليكنك أيضا رام الله، حيث أعاد التأكيد على التزام الرئيس بايدن ببذل كل ما في وسعنا لضمان مشاركة الإسرائيليين والفلسطينيين في تدابير متساوية من الحرية والكرامة والأمن والازدهار. واستضاف الملك عبد الله الثاني في وقت لاحق من الأسبوع الرئيس إسحاق هرتسوغ في الأردن في أول زيارة من نوعها لرئيس إسرائيلي. نحن ممتنون

نرحب بالدبلوماسية الاستباقية الجارية مع أصدقائنا وشركائنا في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. وتعتبر هذه الجهود أساسية لأجندة الرئيس بايدن المتمثلة في تحقيق المزيد من الأمن والتكامل في منطقة الشرق الأوسط من خلال مزيج من الردع ضد الخصوم والدبلوماسية حيثما أمكن بغرض تقليل التوترات وتهدة النزاعات القائمة.

وقد اتضح هذا النهج هذا الأسبوع.

حضر وزير الخارجية بليكنك يوم الإثنين اجتماعا تاريخيا في إسرائيل مع وزراء خارجية البحرين ومصر وإسرائيل والمغرب والإمارات العربية المتحدة. وقد وافقت هذه المجموعة من الدول على تشكيل مجموعات عمل دائمة بهدف تحسين الأمن وسبل

لا يمكن أن يشك أحد في التزام الرئيس بايدن بدعم الدفاع عن شركائنا

في استكمالها. ونأمل أن تضع هذه المبادرة أساسا جديدا للمحادثات السياسية وتسوية دائمة لإنهاء معاناة الشعب اليمني بشكل نهائي.

لا يمكن أن يشك أحد في التزام الرئيس بايدن بدعم الدفاع عن شركائنا، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حتى أثناء عملنا على إنهاء الحرب في اليمن. وقد أعلنت وزارة الخزانة في وقت سابق من هذا الأسبوع عن عقوبات جديدة مهمة ضد شبكة لشراء الصواريخ الإيرانية وفقا للأمر التنفيذي رقم ١٣٣٨٢ الذي يستهدف ناشري أسلحة الدمار الشامل وأنصارهم. وسنستمر في استخدام كافة السلطات ذات الصلة لمحاسبة إيران والجماعات التي تعمل بالوكالة عن التهديدات ضد أصدقائنا وشركائنا.

وكما أظهر الأسبوع الماضي، تعمل الدبلوماسية على تهيئة الفرص لتأمين منطقة أكثر سلاما وازدهارا، حتى فيما نعمل لردع التهديدات ضد شركائنا ومصالحنا ومكافحتها. تقف الولايات المتحدة إلى جانب أصدقائنا - ونأمل أن يجلب شهر رمضان المبارك الراحة والسلام لشعوب منطقة الشرق الأوسط.

البيت الأبيض

١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢

للدور الريادي الذي يلعبه هذان القائدان وللدور المهم الذي يلعبه الملك عبد الله الثاني كوصي على الأماكن المقدسة في القدس، ولا سيما في خلال الأيام المباركة القادمة.

نحن نقف أيضا إلى جانب أصدقائنا الذين يواجهون تهديدات من الإرهابيين، كما حصل في إسرائيل الأسبوع الماضي.

وقد تحدث الرئيس بايدن مع رئيس الوزراء بينيت يوم الأربعاء وعرض كامل المساعدة اللازمة في أعقاب هذه الهجمات الهمجية ضد المدنيين الأبرياء. وتقف إدارتنا بأكملها إلى جانب حلفائنا الإسرائيليين وهم يعملون لمواجهة التهديدات لمواطنيهم.

كان إنهاء الحرب في اليمن محور تركيز إدارتنا المستمر على مدار العام الماضي.

وقد أعلن المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن اليوم وبعد أشهر من الدبلوماسية المتواصلة بقيادة الأمم المتحدة وبدعم من الولايات المتحدة وشركائنا عن هدنة لمدة ٦٠ يوما تتوقف في خلالها العمليات العسكرية ويتم تخفيف القيود المفروضة على تدفق البضائع والأشخاص من اليمن وإليها. وقد رحب الرئيس بايدن بهذه المبادرة وأثنى على قيادة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان للمساعدة



نبيل فهمي :

مشاورات إقليمية مكثفة: ما لها وما عليها

الوقت نفسه جعلت هذه اللقاءات الكثيرة آخرين يستخفون بما نشهده على أساس أنه تحرك دون مضمون، وكلاهما مخطئ، فمن الأهمية عدم التسرع في استخلاص النتائج، لأن كل فعل له رد فعل كما علمنا علم الفيزياء، وقد تثبت التطورات أو تشكل قوة مضادة لها، كما أن الآثار الاستراتيجية للتطورات الأخيرة لن تتضح أو تستقر سريعاً، في ضوء الاضطراب العام في الساحة الدولية، والسيولة التي نشهدها في الشرق الأوسط.

مما لا شك فيه أن عديداً من الدول الشرق أوسطية تعيد ترتيب أوضاعها للتعامل مع التغيرات الدولية

لقاء قمة مصري- إماراتي- إسرائيلي في شرم الشيخ. إسرائيل تستضيف اجتماعاً يشمل وزير خارجيتها ونظرائه من الإمارات والبحرين، والمغرب ومصر وأمريكا. لقاء قمة يستضيفه الأردن يجمع مصر والإمارات والعراق، ونقلت بعض وكالات الأنباء أن وزير الدولة السعودي حضره أيضاً. زيارة مسؤول إماراتي لإيران. زيارة الرئيس الأسد للإمارات واجتماعه وولي العهد ورئيس الوزراء. لقاءات سعودية إماراتية قطرية. كل ذلك خلال أشهر قليلة، وبمعدلات أسرع خلال الأسابيع الأخيرة، ما دفع البعض للإسراع في الحديث عن محاور جديدة تتشكل في الشرق الأوسط، وفي

الشرق الأوسط تشهد تطورات وتغيرات ستكون لها آثار مهمة على المصالح العربية

وإيران، بخاصة إذا تم من دون ضبط السياسات الإيرانية الإقليمية الخشنة، وهو أمر بات قريباً، وهناك تحفظ حول ما يتردد عن رفع الحرس الثوري الإيراني من قوائم الإرهاب.

أهداف إسرائيل من كل ذلك واضحة تماماً، منها الضغط على أمريكا لوضع ضوابط للاتفاق النووي الإيراني، وطرح جهودها وقدراتها في الشرق الأوسط بديلاً كلياً أو جزئياً للغطاء الأمني الأمريكي، أو باعتبارها قناة فاعلة ومؤثرة في الساحة الأمريكية لتجنب مزيد من التفاقم في العلاقات العربية مع إدارة بايدن، وإعادة جدولة الأولويات العربية بحيث لا تحظى القضية الفلسطينية على مكانة عالية وضاعطة، بخاصة في ضوء التآلف الحكومي الغريب في إسرائيل بين أقصى اليسار وأقصى اليمين، وبذلك تجعل نفسها ولأول مرة طرفاً إقليمياً فاعلاً ومقبولاً في الشرق الأوسط.

وتزامنت مع هذا بوادر تحسن في العلاقات التركية الخليجية، وتباطؤ في مسار المهادنة التركية مع مصر، وتنشيط تركيا سيطرتها على مواقعها داخل الأراضي السورية، الحليف الأكبر لروسيا في المنطقة، في الوقت الذي تنشط دورها في الوساطة بين روسيا وأوكرانيا من خلال اتصالات مع قمة الدولتين، واستضافة اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية.

والإقليمية، أو تغير من أسلوب التعامل معها، أي إن أغلب هذه الدول تعتقد أن الشرق الأوسط يعاد ترتيبه، أو إنه في بداية مرحلة جديدة تفرض عليها التعامل مع واقع مختلف وبشكل جدي، ومن هنا نشهد مزيداً من التركيز على التعامل مع القضايا إقليمياً.

ويلاحظ أن أغلب الدول المشار إليها هم حلفاء أو أصدقاء للولايات المتحدة، حلفاء يجتمعون في الوقت الذي أكد فيه الحليف الأكبر أنه سيقف مع الأصدقاء ضد الإرهاب، وإنما لن يضحى بمواطنيه في معارك لا تعني أمريكا بشكل مباشر، بل إن سياستها المعلنة في الشرق الأوسط هي تجنب تفاقم الأمور والكوارث الجديدة، ولا يخفى على أحد أن الولايات المتحدة متمسكة بعدم استخدام قوتها إلا في أصعب الظروف التي تمس المصلحة الأمريكية المباشرة.

ويلاحظ أيضاً أن العلاقات الأمنية بين أمريكا وحلفائها في الشرق الأوسط شهدت فتوراً وتبايناً في الآونة الأخيرة، كان ذلك حول توصيف بعض الجماعات في المنطقة بأنها جماعات إرهابية من عدمه، أو حجب بعض العتاد العسكري الأمريكي عن بعضها، وسحب تكنولوجيا عسكرية من ساحات أخرى، فضلاً عن قلق عديد منها من قرب التوصل إلى اتفاق حول إحياء الاتفاق النووي بين الدول دائمة العضوية وألمانيا

هناك توجه عربي متزايد للتحاور والتشاور

يجب أن تكون استراتيجية المنظور وبعيدة عن صفقات قصيرة الأجل، بخاصة مع دول غير عربية. وأؤكد على ضرورة تنشيط المشاورات العربية الجامعة، ليقدم كل مسار على الآخر، فكيف يعيد تشكيل الشرق الأوسط أو نشهد بوادر نحو ذلك، وبظل عالمنا العربي منقسم غرباً وشرقاً، شمالاً وجنوباً. ولا أخفي انزعاجي من غياب الطرف والموضوع الفلسطيني عن الاجتماعات كافة، وهو أمر يتطلب مراجعة فلسطينية أولاً، وإنما كذلك من قبل الأطراف العربية، فمهما احتدت وتفاقت القضايا الأخرى مازال الحق الفلسطيني قائماً ومشروعاً، ويجب أن تظل القضية ضمن أولوياتنا كحق أصيل، فضلاً عن أن أي توترات حولها لها انعكاسات في مختلف أنحاء العالم العربي، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن يطالب الإسرائيليين والفلسطينيين بضبط الأمور، وتجنب الإجراءات الاستفزازية في الأسابيع المقبلة، التي تتزامن فيها الأعياد الإسلامية واليهودية، والمطلوب هنا تحرك فلسطيني عربي، بخاصة مع مصر والأردن والسعودية ومعها الجزائر رئيس القمة المقبلة.

*وزير الخارجية المصري السابق

*اندبندنت عربية

كل هذه الأحداث تؤكد على أن منطقة الشرق الأوسط تشهد تطورات وتغيرات ستكون لها آثار مهمة على المصالح العربية، ومن ثم على العالم العربي ككتلة سياسي، نشهد كل ذلك وللأسف الشديد نجد العالم العربي غير متحمس أو غير قادر على الاجتماع على مستوى القمة، بل إن اجتماع القمة العربي أجل مرة أخرى إلى شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، بدلاً من أن تكثف المشاورات بغية تقييم ما تشهده من تطورات، حتى وإن لم يتوافر توافق حولها.

الأمر ما زالت غير واضحة، وتحتاج لمزيد من الوقت، قبل الإقرار بأن هناك تحولات جوهرية ومستقرة، وإنما ليس من الخطأ الانتهاء إلى أن هناك عدم ارتياح شرق أوسطي للسياسات الأمريكية الأمنية، وأن البعض يريد تعويض الغطاء الأمني الأمريكي أو دعمه بترتيبات أمنية إقليمية، وأعتقد أن الولايات المتحدة لا تمانع ذلك، كما يمكن استخلاصه من التصريحات الأخيرة لرئيس الأركان الأمريكي.

وهناك توجهاً عربياً متزايداً للتحاور والتشاور في ما بين الدول العربية المتفقة في الرأي حول قضايا بعينها، وهو شيء أشجعه، فيجب أن نتحاور وتناقش القضايا في حموتها، وسعدت أن أرى عدداً من الدول العربية تشارك في أكثر من اجتماع وتجمع، وهو يعكس أنها تتحرك وتبادر، وإنما يجب التنويه بأن هذه المشاورات



الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk